

جامعة سعد دحلب بالبليدة  
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

## مذكرة ماجستير

التخصص: التسويق

التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول

من طرف

ياسين قاسي

أمام اللجنة المشكلة من

رئيسا	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	ناصر مراد
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	كمال رزيق
عضوا مناقشا	أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر	بدعيدة عبد الله
عضوا مناقشا	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	مسعد اوي يوسف
عضوا مناقشا	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	فلاح محمد

البليدة، جويلية 2005

## فهرس الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
32	موقع الضرائب المباشرة في مناخ الإستثمار	1
34	موقع المناخ الضريبي في مناخ الإستثمار	2
77	نموذج مبسط لعملية الإبتكار	3
87	نسق الإبتكار	4
96	مؤشر الأداء الإقتصاد الكلي	5
100	نسبة الإئتمان للقطاع الخاص لجملة الإئتمان للبلدان المدروسة	6
101	نسبة الإئتمان البنك المركزي لجملة الإئتمان للبلدان المدروسة	7
103	أهم المحددات للإستثمار الأجنبي المباشر	8
110	توزيع الصادرات العربية الإحتمالية لسنة 2000	9
111	توزيع الواردات العربية الإحتمالية لسنة 2000	10
122	المفاهيم الأساسية وفقا لمداخل الموارد	11
131	السياسة الضريبية في ظل سعر الصرف الثابت	12
132	السياسة الضريبية في ظل سعر الصرف المرن	13
136	آلية عمل السياسة التحفيزية على المدى الطويل في زيادة مواد الخزينة	14
144	منحنى لاقـر	15

## فهرس الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
57	أهداف التنسفق الضرفبب لتتمفة الاستثمار الأجبب	1
82	ملخص للمؤشرات	2
94	مؤشرات النمو فف الدول العربفة والدول المقارنة لفترة (1990-2000)	3
95	مؤشرات الإستقرار فف الدول العربفة والدول المقارنة لفترة (1990-2000)	4
98	مؤشر الحاكمة وفعالفة المؤسسات ومكوناته	5
105	مؤشر بفة العمال ومكوناته	6
107	مؤشر الإنتاجفة والتكلفة ومكوناته	7
113	مؤشر دفرامفكة الأسواق والتخصص ومكوناته	8
116	مؤشر الطاقة الإبنكارفة توطن التقانة ومكوناته	9
119	عدد مستخدمف الإنترنت فف الدول العربفة (ألف مستخدم)	10
121	مؤشر البنة التحتية والتقفة ومكوناته	11

## الفهرس

	ملخص	
	شكر	
	قائمة الجداول والأشكال	
	الفهرس	
09	المقدمة	
18	1. ماهية التنافسية الجبائية	
18	1.1 مدخل إلى التنافسية الجبائية	
18	1.1.1 نشأة التنافسية الجبائية	
20	2.1.1 مفهوم التنافسية الجبائية	
22	3.1.1 العوامل المساعدة لظهور التنافسية الجبائية	
24	2.1 أنواع التنافسية الجبائية	
24	1.2.1 تصنيف التنافسية الجبائية حسب قانونيتها	
26	2.2.1 تصنيف التنافسية الجبائية حسب أساس الهيكل السياسي للدول	
27	3.2.1 تصنيف التنافسية الجبائية حسب المستوى المحلي أو الدولي	
29	3.1 نتائج التنافسية الجبائية	
30	1.3.1 نتائج التنافسية الجبائية غير المضرة	
36	2.3.1 نتائج التنافسية الجبائية المضرة	
50	3.3.1 المقارنة بين نتائج التنافسية الجبائية غير المضرة والمضرة	
51	4.1 بدائل التنافسية الجبائية المضرة	
52	1.4.1 التنسيق الضريبي	
61	2.4.1 التجانس الضريبي	
62	3.4.1 الإتفاقيات الجبائية الدولية	
67	2 تنافسية الدول ومؤشراتها	
68	1.2 ماهية تنافسية الدول	
68	1.1.2 نشأة تنافسية الدول	
70	2.1.2 مفهوم تنافسية الدول	
76	3.1.2 أنواع تنافسية الدول	
78	4.1.2 قياس تنافسية الدول	
83	2.2 تحليل تنافسية الدول	
84	1.2.2 المبادئ الرئيسية لتنافسية الدول	
88	2.2.2 محددات تنافسية الدول	
90	3.2.2 أهمية تنافسية الدول	

91	أهداف تنافسية الدول	4.2.2
92	مؤشرات التنافسية الجارية للدول	3.2
93	مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي	1.3.2
97	مؤشر لبيئة الأعمال والجاذبية	2.3.2
105	مؤشر الإنتاجية والتكلفة	3.3.2
107	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	4.3.2
114	مؤشرات التنافسية الكامنة	4.2
114	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	1.4.2
117	مؤشر رأس المال البشري	2.4.2
118	مؤشر البنية التحتية التقنية	3.4.2
121	مؤشر المعلوماتية ومدى تأثيرها على الكفاءات المحورية لخلق الميزة التنافسية.	4.4.2
124	إنعكاسات التنافسية الجبائية على تنافسية الدول	3
125	أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية	1.3
125	أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الجارية	1.1.3
140	أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الكامنة	2.1.3
149	أثار التنافسية الجبائية المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية	2.3
150	أثار التنافسية الجبائية المضرة على مؤشرات التنافسية الجارية	1.2.3
156	أثار التنافسية الجبائية المضرة على مؤشرات التنافسية الكامنة	2.2.3
163	إجراءات دعم تنافسية الدول من خلال بدائل التنافسية الجبائية المضرة	3.3
163	التجانس والتنسيق الضريبي	1.3.3
174	الإتفاقيات الجبائية الدولية	2.3.3
176	الخاتمة	
182	المراجع	
197	الملاحق	

## المقدمة

في ظل ظروف الإقتصاد العالمي الجديد، من إنفتاح اقتصادي وزوال للحواجز التقليدية لإنسياب السلع والخدمات بين الدول، وانحسار سياسات الحماية الحكومية الصناعات المحلية ومحدودية الإعتماد على إستراتيجية الميزة النسبية للمنافسة في السوق العالمية ، وتحول المنافسة من منافسة بين المؤسسات إلى منافسة بين الدول ، أصبح لزاما على الدول والمؤسسات تغيير إستراتيجياتها لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات العولمة .

ويعد مفهوم التنافسية في وقتنا الحاضر، الأساس الذي تعتمد عليه دول العالم المتقدم في بناء إستراتيجياتها الإقتصادية، سواء على مستوى الكلي أو الجزئي، إذ يختلف مفهوم التنافسية في الدولة عنه في مستوى القطاع والمؤسسات، تربطهم علاقة تكاملية فيما بينهم، وتعزيز القدرة التنافسية يمكن رفع المستوى المعيشي للأفراد ، لتعزيز القدرة التنافسية لها.

وإذا سلمنا بأن رفع القدرة التنافسية ماهي إلا وسيلة أو هدف مرحلي لرفع مستوى رفاه الأفراد وإستمرارية النمو، فإن هذه القدرة يجب ألا تتساوى مع النمو أو محدثاته. أي أن التنافسية ماهي إلا واحدة من عناصر النمو ولا يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام، وعليه، كان لابد من إقتراح مفهوم التنافسية بربطها بالنمو وبالآداء العام للإقتصاد لكن لا يساوي بينهما.

يصعب تحديد دقيق للمجالات أو القطاعات التي تخضع للمنافسة بين الدول، لأن هناك قطاعات بحكم طبيعتها، تدخل بشكل واضح ضمن هذا الإطار، فالدول عادة ما تتنافس، مثلها في ذلك مثل المؤسسات داخل دولة نفسها، على حصص مستديمة في الأسواق، إذ تعتبر التنافسية الإجمالية للدول مرآة، لقوة الدولة.

فالتنافسية الإجمالية للدول تميزها التنافسية الجارية والأخرى الكامنة، حيث تركز الأولى على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات المؤسسات وإستراتيجياتها، بينما تعني الثانية -التنافسية الكامنة - القدرات بعيدة الأثر على التنافسية، التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية.

فالغرض من التمييز بين هذين النوعين من التنافسية، هو الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط، مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها- لا يتضمن الحفاظ عليها ما لم تتوفر للبلدان عناصر ديناميكية تشكل أسس استدامة القدرة التنافسية في عالم متغير بل سريع التغير، ويدخل في هذه العناصر التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقانية. لكن هذه المؤشرات تتغير وفق التغيرات الحادثة في المحيط.

وجود الدولة في محيط يتميز بالتغير السريع جراء إفرزات العولمة، تسعى الدول للتنافس فيما بينها لضمان مكانة دولية لها. وبروز التنافسية الجبائية كحتمية لحرية حركة رؤوس الأموال، جعلت الدول تبحث عن سبل من أجل التنافس و لكسب التدفقات المالية الأجنبية مستخدمة في ذلك أدوات مالية، خاصة الضريبية منها، كالتحفيز والإعفاء الضريبي. لكن تتغير مؤشرات تنافسية الدول كل حسب التأثير الخارجي لها.

تبعاً للعرض السابق نتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي: "كيف تؤثر التنافسية الجبائية على تنافسية الدول في ظل التغيرات والإفرزات التي تحدثها العولمة؟"

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث، قسمنا الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما هي أهم المقومات والبدائل التي تعتمد عليها الدول للحد من خطر التنافسية الجبائية المضرّة؟.
- ما هي تنافسية الدول ومكونات مؤشراتها؟ وما أهدافها؟.

- ما تأثير التنافسية الجبائية على مؤشرات التنافسية الإجمالية للدول؟ وما هي إجراءات دعمها؟.

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية كنقطة إنطلاق لهذا البحث:

- قد تكون التنافسية الجبائية مضرّة إثر النتائج السلبية التي تفرزها، هذا من ناحية، وتكون غير مضرّة إثر المنفعة المرتقبة التي تحصل عليها الدولة، من ناحية أخرى.
- تعمل بدائل التنافسية الجبائية المضرّة على الحد من التهرب والازدواج الضريبي أو كدعم للتنافسية الدول.
- قد يكون لتأثير التنافسية الجبائية على تنافسية الدول تأثيراً إيجابياً أو سلبياً حسب نوع التنافسية الجبائية، المضرّة وغير المضرّة. وقد يكون التأثير إما على أحد المؤشرات الجزئية المكونة للتنافسية الإجمالية للدول- أي الكامنة والجارية- أو كليهما.
- الوصول إلى التجانس الضريبي يعني القضاء على التنافسية الجبائية المضرّة كلية.

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تتجلى الأهمية في كون تنافسية الدول التي كانت تتبنى الإشتراكية، تشكل الرهان الأساسي للانتقال من الإقتصاد المخطط أو الموجه إلى إقتصاد السوق، والذي يمكن الدولة من الإندماج في مسار النظام الإقتصادي العالمي.
- إظهار مدى فعالية بدائل التنافسية الجبائية المضرّة، في محاربة التهرب والازدواج الضريبي اللذان تعاني منهما الدول خاصة المتخلفة.
- الاهتمام بالعناصر المكونة للمؤشرات الجزئية ( الكامنة والجارية)، لتفعلها وتحسينها من أجل تعزيز تنافسية الدول، وبالتالي تحسين المكانة الدولية لها.
- مدى مساهمة تنافسية الدول، في تحقيق الرفاهية و تحسين المستوى المعيشي للأفراد، هذا من جهة و سعي الدول لمواكبة التطور والنقد الذي يشهده العالم، خاصة التطور التكنولوجي والمعلوماتية.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:



- محاولة التعريف بظاهرة التنافسية الجبائية، كونها إحدى إفرازات العولمة، والأثر التي تسببه لاقتصاد الدول، من ناحية الاستقرار والنمو الاقتصادي لها.
- توضيح الأسباب التي أدت إلى انتشار التنافسية الجبائية المضرة، والخطر الذي ينجم عنها، خاصة التهرب الضريبي الذي ينخر الاقتصاد الوطني.
- إلقاء الضوء على تنافسية الدول والتمتع في العلاقة التأثيرية بينها وبين التنافسية الجبائية، أملاً منا في المساهمة لإيجاد حلول لحد من أضرار التنافسية الجبائية المضرة.
- العمل على إبراز أهمية وفعالية المؤشرات الجزئية المكونة للمؤشرات التنافسية الإجمالية، لكونها تساهم في فعالية وترقية تنافسية الدول.

تعود أسباب إختيارنا لهذا البحث إلى مايلي:

- العلاقة التي تربط الضريبة بكل شرائح المجتمع، مما يستدعي ضرورة فهم ومعرفة تأثير التنافسية الجبائية علينا كأفراد مكلفين بدفعها هذا من جهة، وعلى الدولة التي تعمل على تحقيق التوازن والإستقرار لها.
- إلقاء الضوء على الأسباب الحقيقية التي حالت دون تطبيق الإجراءات اللازمة لدعم التنافسية، من خلال بدائل التنافسية الجبائية المضرة، والتركيز عليها أملاً منا في لمس هذه المشاكل والخروج بإقتراحات قد تساهم في إيجاد حلول لهذه العراقيل.

للإجابة على الإشكالية والفرضيات اعتمدنا على ما يلي:

- تم استخدام في دراستنا هذه المنهج الوصفي، عند إدراجنا لمختلف التعاريف لكل من التنافسية الجبائية وتنافسية الدول، ولا سيما نشأتها، وكذا بنية التنافسية الإجمالية للدول، ومختلف مؤشراتها المكونة لها، ذلك في الفصل الأول والثاني في جزئه الخاص بماهية تنافسية الدول.
- كما استخدمنا المنهج التحليلي، في تحليل قيم المؤشرات الجزئية والمكونة لمؤشر التنافسية الدولية الإجمالية، في الفصل الثاني في جزئه الخاص بمؤشرات التنافسية الإجمالية ومكوناتها .
- إضافة إلى ذلك إستخدمنا المنهج الإستنباطي، لإستنتاج العلاقة التأثيرية بين التنافسية الجبائية وتنافسية الدول، على ضوء التعاريف والنظريات التي درست الآثار الاقتصادية للضرائب، هذا في الفصل الثالث.

أما أدوات الدراسة فقد استخدمنا أدوات التحليل الاقتصادي لتوضيح دور تنافسية الدول وفعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار، كما استعملنا أدوات التحليل الجبائي من خلال تحليلنا لظاهرة التنافسية الجبائية، وتأثيرها على تنافسية الدول. كما استعملنا كذلك بعض الأدوات الرياضية والبيانية لدعم التحليل و مجموعة من الأدوات الإحصائية لترجمة الأرقام والإحصائيات المتعلقة بواقع تنافسية الدول ومجالات تأثير التنافسية الجبائية لها.

إن معالجتنا لهذا الموضوع، يتحدد جوانب عدة، أهمها ما يلي:

#### حدود مكانية:

دراستنا لتأثير التنافسية الجبائية على تنافسية الدول كان عاما. أي في العالم، ونظرا لشساعة الرقعة الجغرافية لدول العالم، أشرنا في دراستنا إلى مجموعة من الدول، نجد منها عربية ( الجزائر، تونس، المغرب والبحرين)، بينما نجد في الدول الأخرى (الإتحاد الأوروبي، وكوريا الجنوبية).

#### حدود زمنية:

حددت فترة الدراسة من سنة 1981 إلى سنة 2004، أي منذ ظهور التنافسية الدولية إلى آخر الإحصائيات التي تقدمها المنظمات العالمية، حول المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشرات الإجمالية لتنافسية الدول.

#### حدود المصطلحات:

الكثير من الاقتصاديين ميزوا بين التنافسية الجبائية والمنافسة الجبائية، فركزنا على التنافسية بدل المنافسة، لأن الأولى أشمل وأعم من الثانية، حيث تقتصر المنافسة على الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة، بينما التنافسية تعبر عن القدرات التي تجعل الدولة تتنافس.

#### حدود وثائقية:

اعتمدنا على المعلومات المكتوبة من كتب ومجالات ووثائق وكذا التقارير التي تصدرها المنظمات الاقتصادية العالمية، كما استعنا بالمواقع الإلكترونية المتعلقة بالموضوع.

ما لاحظناه من خلال تجوالنا عبر بعض الجامعات المتمثلة في (المدرسة العليا للتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، وكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب بالبلدية، وجامعة عمار تليجي بالأغواط وكلية الحقوق والعلوم الإقتصادية بجامعة ورقلة)، قبل نهاية سنة 2004، أن البحوث فيما يخص التنافسية الجبائية منعدمة إلا بعض الإشارات الطفيفة في جل المواضيع المتعلقة بالجبائية، حيث وجدنا مايلي:

- علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر (1990-2002) دراسة قياسية، للباحث محمد إبراهيم مادي، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، فرع التسيير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، (2004)، تناول إلى أثر التنافس الضريبي على الإستثمار الأجنبي، حيث اعتبر الضرائب من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة، ضمن مناخ الإستثمار نظرا لأهميتها عند إتخاذ أي قرار إستثماري بإعتبارها تؤثر على عائد الإستثمار. لكنه لم يغوص في العلاقة التأثيرية بين التنافسية الجبائية والمتغيرات الإقتصادية الأخرى خاصة تنافسية الدول.

- التحفيزات الجبائية ودورها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات) للباحثة معزوز نشيدة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب -البلدية- جانفي 2005، أشارت إلى التنافسية الجبائية ونتائجها من خلال مطلبين للمبحث الثاني في الفصل الثالث. إلا أنها لم تتطرق إلى نشأتها، ولا لأنواعها، ولا علاقة التنافسية الجبائية بالمتغيرات الإقتصادية الأخرى.

- القانون الجبائي الدولي، للباحث عيسى سماعيل، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب -البلدية- الذي سيناقش عن قريب خلال شهر أكتوبر 2005، تكلم عن التنافسية الجبائية المضرة في المطلب الثالث للمبحث الثالث في الفصل الثاني، مشيرا إلى التنافسية الجبائية وأعطى مفهومها، كما قدم تأثير التنافس الجبائي على الإستثمار الأجنبي المباشر.

بينما هو كذلك لم يغوص في المنافسة الجبائية بشكل من التفصيل، خاصة غياب التنافسية الجبائية غير المضرة، وكذلك لم يتكلم عن أنواع التنافسية الجبائية و نتائجها.

• ووجدنا في تنافسية الدول مايلي:

- فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بجامعة ورقلة يومي 09/08 مارس 2005، وخاصة الورشة الثالثة التي كنت من المشاركين فيها، إذ انحصرت المداخلات حول التنافسية على المستوى الكلي، وكانت من أبرز التوصيات إتقاف الدولة على الإطارات الجامعية، والإستفادة من البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع.

- براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول (حالة الجزائر)، للباحث دوبيس محمد الطيب، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص دراسات إقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، للسنة الجامعية 2005/2004، حيث أشار إلى التنافسية ومؤشراتها في الفصل الأول، وتكلم على تنافسية القطاع والمؤسسات وكذا تنافسية الدول. إلا أنه لم يغوص في دراسة كل المؤشرات الفرعية والمكونة للمؤشرات التنافسية الإجمالية، وكان إهتمامه سوى على براءة الإختراع كمؤشر لقياس التنافسية.

تكمّن أبرز عوائق البحث في:

- نقص المراجع المتخصصة والمتعلقة بالتنافسية الجبائية؛ إذ توجد مجمل البحوث والدراسات والتقارير في الدول الأوروبية، لاهتمامهم بها.

- نقص وتضارب الإحصائيات الخاصة بمؤشرات تنافسية الدول في الآونة الأخيرة، بل منعدمة في بعض الدول، مما نجد الصعوبة في تعميم النتائج على جل الدول.

سعيًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة، ثلاثة فصول، وخاتمة.

تناولنا في المقدمة، مدخلا حول التنافسية قبل العولمة، باعتمادها على الميزة النسبية في تبادل التجاري بين الدول، ثم تطورها إلى تنافسية الدول بعد العولمة، خاصة بعد إلغاء القيود التقليدية المتمثلة في التعريفة الجمركية والضرائب، إلا أن ظهور التنافسية الجبائية بأنواعها، خاصة المضرة منها، تؤثر على مؤشرات التنافسية الإجمالية للدول.

تناولنا في الفصل الأول، والذي عنوانه ماهية التنافسية الجبائية، حيث حددنا فيه نشأة ومفهوم التنافسية الجبائية كمدخل لها، كما أوردنا في الجزء الثاني أنواع التنافسية الجبائية وتم تصنيفها حسب الصيغة القانونية وكذا حسب الهيكل السياسي للدول وعلى أساس المحلي والدولي. وخصصنا في الجزء الثالث نتائج التنافسية الجبائية المضرة منها وغير المضرة، وتقديم مقارنة بينهما. ثم التطرق في الجزء الرابع إلى أهم البدائل الموجودة للحد من التنافسية الجبائية المضرة كالتنسيق والتجانس الضريبي هذا من جهة والإتفاقيات الجبائية الدولية من جهة أخرى.

أما الفصل الثاني الذي عنوانه بتنافسية الدول ومؤشراتها، حيث تم تعريفها وإعطاء نبذة تاريخية حول ظهورها وكذلك أهم أنواع تنافسية الدول وتم تحديد مؤشرات لقياس التنافسية. وبغية لإظهار العلاقة الجوهرية بين تنافسية كل من القطاع، المؤسسات والدول، كما قمنا بتحليل التنافسية، بينما نجد في الجزء الموالي إقتصار دراسة مؤشرات التنافسية الدولية على الجارية منها لكونها تعبر عن العوامل الأنية وفي الأخير تكلمنا عن المؤشرات الكامنة للتنافسية الدول، والتي تعبر عن قدرات الدولة في تحقيق الرفاهية وتشبع رغبات المستهلك.

يتعلق الفصل الثالث بالانعكاسات المنافسة الجبائية على تنافسية الدول، إذ تكلمنا عن أثار المنافسة الجبائية غير المضرة على مؤشرات تنافسية الدول الإجمالية، ولم يقتصر دراسة العلاقة التأثيرية على مؤشر معين أو محدد، وإنما على كل مؤشر فرعي وجزئي مركب لمؤشرات الجارية والكامنة، ثم تطرقنا لدراسة تلك العلاقة التأثيرية ولكن في ظل المنافسة الجبائية المضرة، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم الإجراءات لدعم تنافسية الدول من خلال بدائل المنافسة الجبائية المضرة، حيث أشرنا إلى بعض التجارب لبعض التكتلات كالإتحاد الأوروبي والجامعة العربية في التنسيق والتجانس الضريبي.

وفي الأخير، في الخاتمة قدمنا حوصلة الدراسة، وحاولنا الإجابة على الإشكالية، ثم اختبار صحة الفرضيات، مع تقديم نتائج عامة، ثم التوصيات والاقترحات ثم إقترحنا أفاق البحث تكملة لأجزاء لم نناولها في البحث.

## الفصل 1

### ماهية التنافسية الجبائية

في ظل التغيرات الحادثة على مستوى الإقتصاد العالمي، وفي نظام جديد يعرف بالعولمة [1] (ص 19) ، [2] (ص ص 71- 72) تسعى معظم الدول إلى جذب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية، خاصة الإستثمارات منها، مستعملة في ذلك مجموعة من الوسائل، أهمها الجبائية [3] (ص 139) لمدى تأثيرها على قرار المستثمر من جهة وكذا لأهميتها في جذبها إليها من جهة أخرى.

إلا أن غياب إطار قانوني دولي يؤطر الجبائية وينظمها، خاصة بعدما ظهرت وتفشيت بعض الظواهر، كالغش الجبائي و التهرب الجبائي و التنافسية الجبائية.... لاسيما لما تقعله هذه الأخيرة بالإقتصاد الوطني، مما جعلها تثير إهتمام الخبراء والباحثين وإقامة واسط خاصة بها لأهميتها.

لهذا خصصنا هذا الفصل لإعطاء مفاهيم خاصة حول المنافسة الجبائية، وتبين ماهيتها، من

خلال أربعة نقاط وهي كالتالي:

- مدخل إلى التنافسية الجبائية؛
- أنواع التنافسية الجبائية؛
- نتائج التنافسية الجبائية؛
- بدائل التنافسية الجبائية.

## 1.1 . مدخل إلى التنافسية الجبائية

شهد العالم في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، عدة تغيرات مؤثرة ومتسارعة، لاسيما في التبادل الحر الحركة رؤوس الأموال حيث ظهرت التنافسية الجبائية، كأحدى إفرزات لهذه التغيرات حيث أثرت التنافسية الجبائية في الدول وجعلتها تتسابق فيما بينها من أجل جذب التدفقات المالية خاصة الإستثمارات مضحية بجزء هام من إيراداتها المتمثلة في الضرائب. ونظرا لإختلاف آراء الخبراء و الباحثين الاقتصاديين، في تحديد مفهوم دقيق للتنافسية الجبائية، ارتأينا أن نقدم مدخل شامل حول هذه الأخيرة من خلال ما يلي:

- نشأة التنافسية الجبائية؛
- مفهوم وحقيقة التنافسية الجبائية؛
- العوامل المساعدة لظهور التنافسية الجبائية.

### 1.1.1 . نشأة التنافسية الجبائية

لا يزال الإهتمام بقضايا الجبائية يشغل بال معظم الدول و المنظمات العالمية على حد سواء، خاصة المنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية وفي ظل ظهور التنافسية الجبائية، أبدت هاته المنظمة إستعداداتها لدراسة ميدانية معمقة حول تلك الظاهرة، إلا أن الغموض الذي يكتسي معالم ظهور التنافسية الجبائية جعلنا نبحث عن نشأتها، وهذا ما حاولنا إبرازه.

إن ظهور التنافسية الجبائية كحتمية التبادل الحر لحركة رؤوس الأموال أدى بهذه الدول إلى تسابق فيما بينها، من أجل جذب أكبر للتدفقات المالية، المتمثلة في الإستثمارات، مضحية لجزء هام من إيراداتها.

الإهتمام بقضايا الجبائية، لا يزال يشغل بال معظم الدول، وكذا المنظمات العالمية، لاسيما منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية التي أبدت إهتمامها بهذه المواضيع تواجه دول الأعضاء. فبدأت مشاكل ومخاطر التنافسية الجبائية، نجد في نهاية الثمانيات من القرن الماضي، في الدول الأوروبية، حيث كان إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في 01 جانفي 1993 وحرية التبادل التجاري بين دول الأعضاء، حينها بدأت معالم الظاهرة- التنافسية الجبائية[4].

في ماي 1996، قدم وزراء أعضاء لـ OCDE في لوكسمبورغ لائحة يطالبون بوضع النقاط على موضعها، لفهم الظاهرة جيدا - التنافسية الجبائية- وكذا الحد من مخاطرها خاصة المضرة منها[5] (ص 04).

و في قمة لوكسمبورغ (Luxembourg)، عملت OCDE على إيجاد مفهوم مقرب لهذه الظاهرة، و ذلك بربطها مع جباية الشركات و كان ذلك بتاريخ 01 ديسمبر 1997 بلوكسمبورغ[6] (ص 21).

و في 09 أبريل 1998، أصدرت OCDE تقريرها[6] (ص 03)، يحتوي على 88 صفحة كلها دراسة ميدانية حول التنافسية الجبائية، حيث أقرت أنها مشكل عالمي، كما أضفت صفة الضرر على المنافسة الجبائية فأصبحت التنافسية الجبائية مضرة.

من خلال ما ورد يمكن القول، أن مرحلة بروز التنافسية الجبائية في نهاية الثمانينات، بأوروبا، خاصة مع إنشاء سوق أوربي مشترك في 01 جانفي 1993.

مع مرور السنين. الدراسات عن هاته الظاهرة تزداد، والإهتمام بها كذلك يزداد، و ما كان اجتماع وزراء دول الأعضاء لـ OCDE في ماي 1996 ثم تقرير لوكسمبورغ بتاريخ 01 ديسمبر 1997.

ثم تعميم مشكل التنافسية الجبائية، ليصبح يشمل العالم بأسرة من خلال تقرير OCDE بتاريخ 09 أبريل 1998.

إذا فترة التسعينات في الإتحاد الأوروبي، كانت محطة ميلاد هذه الظاهرة - التنافسية الجبائية[7] (ص 01).

لكن ما هو مفهوم التنافسية الجبائية ، هذا ما سنتناوله في مايلي:



### 2.1.1. مفهوم التنافسية الجبائية

اقترن ظهور التنافسية الجبائية بالتدفقات المالية الحاصلة من التدفقات حركة رؤوس الأموال، عن طريق الآليات المستعملة في جذب الاستثمار، هذا من جهة وأهم النتائج الناجمة عنها من جهة أخرى.  
إلا أن المفاهيم حول هاته الظاهرة، تعددت وإختلفت، نذكر منها ما يلي:

#### 1.2.1.1. التعريف الأول

عرفها الأستاذ " فيليب ديدي " Philippe Didier «بأنها نتيجة لظاهرة العولمة، وتعبير عن العلاقة بين الدولة و المستثمرين، خاصة بعد التبادل التجاري الحر، الذي يتم خارج الحدود الإقليمية للدول، وما يمكن من خلالها تحرير حركة رؤوس الأموال، ومنه يكون مفهوم التنافسية الجبائية هي الخفض غير المرتقب لنسبة الضرائب من قبل الدولة» [8] (ص 103).

في هذا التعريف، ركز الأستاذ على جانب التخفيض الحاصل في الضريبة من أجل جذب حركة رؤوس الأموال إلى الدولة، لكن دون التطرق إلى طبيعة هذه الظاهرة، ومدى فعاليتها.

#### 2.2.1.1. التعريف الثاني

عرفتها OCDE " بأنها ظاهرة عالمية، تحصل عندما تتنافس الدول فيما بينها من أجل الحصول على أكبر تدفقات للاستثمار الدولي، وذلك بتوفير أرضية تتخذها الدولة أو توفير مناخ مساعد لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، مما يحصل لدى المستثمر بدائل لإختيار البلد المراد الإستثمار فيه، هنا تصبح المنافسة الجبائية المضرة" [6] (ص 23) وجاء هذا التعريف أشمل من التعريف السابق، حيث وضح طبيعة العلاقة الموجودة بين التنافسية الجبائية من جهة و الإستثمار الأجنبي من جهة أخرى، ويعتبر هذا التعريف مفتاحا لفهم معنى المنافسة الجبائية المضرة.

### 3.2.1.1. التعريف الثالث

عرفها الأستاذ " ماريني فيليب " "Philippe Marine" " الانحرافات و الفوارق الموجودة بين الأنظمة الجبائية للدول الناجمة عن تنامي ظاهرة التنافسية الجبائية لهذه الدول، من أجل السيطرة على مورد عالمي مهم و المتمثل في التدفق المال الأجنبي لأي دولة، مما خلق التباين في الأداء لهذه الدولة من الجانب الجبائي وفق التنافس الجبائي الحاصل بينهم مما يؤدي إلى الصراع من أجل البقاء، وتصبح مهددة بالنسبة للدول الأخرى التي لا تملك مؤهلات وإمكانيات البقاء، فتضمحل وتتطمس ثم تتسحب من السوق وهذا ما حدث في دول أوروبا [4] (ص 08).

أما في هذا التعريف لقد ركز الأستاذ، على خطورة هذه الظاهرة و تفشيها بسرعة خاصة في الدول الأوروبية، وربط التنافسية الجبائية المضررة بالانحرافات في الأنظمة الجبائية مما نتج عنها تقاضل بين هذه الأنظمة. كما نلاحظ توافق هذا التعريف مع تعريف OCDE، في إعطاء نوع معين من التنافسية الجبائية، ألا وهو التنافسية الجبائية المضررة.

إلا أن تعريفه لهذه الأخيرة يختلف عن تعريف OCDE، في عمل ونتائج هاته الظاهرة

### 4.2.1.1. التعريف الرابع

عرفها الأستاذ " رمضان صديق محمد " بأنها " إجراء ضريبي تقوم به الدولة من جانب واحد لتشجيع الإستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي من خلال تخفيض معدلات الضريبة أو منح الإعفاءات الضريبية " [9] (ص 16).

في هذا التعريف ركز الأستاذ، على آلية التنافس الجبائي مع تقديم طريقة ثانية للتنافسية الجبائية ألا وهي الوعاء الضريبي وكذا الإعفاءات الضريبية.

من التعاريف السابقة يمكن تقديم مفهوم الشامل للتنافسية الجبائية بأنها " ظاهرة عالمية ناجمة عن العولمة، تتطلب تحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير القيود و الحدود الإقليمية للدول من أجل التبادل التجاري الحر. التنافسية الجبائية هي إجراء ضريبي يتمثل في انخفاض معدلات

الضريبة أو توسيع وعائها الضريبي أو منح إعفاءات ضريبية من أجل حصول على أكبر قدر ممكن من المستثمرين، مما يدعمها بموارد مالية معتبرة".

### 3.1.1. العوامل المساعدة لظهور التنافسية الجبائية

التنافسية الجبائية لم تكن وليدة الصدفة، بل نمت في أرضية ومناخ يساعدانها على التقشي بسرعة، إذ تؤثر عليها باستمرار. وفي وجود عوامل مساعدة على ظهورها أصبحت التنافسية الجبائية تتمركز في بعض دول دون غيرها، وذلك لإختلاف سياستها الجبائية، و تنقسم العوامل المساعدة إلى قسمين هما [4] (ص ص 10-17):

#### 1. 3.1.1. العوامل الأساسية

تتمثل العوامل الأساسية المساعدة لظهور المنافسة الجبائية فيما يلي :

#### 1.1. 3.1.1. نسبة الضريبة منعدمة أو قليلة جدا

أول عامل أساسي يساعد في تنمي هذه الظاهرة هو إنعدام الضريبة فيه، فنلاحظ في الإتحاد الأوروبي مثلا الضرائب فيها منعدمة تقريبا وذلك للتحفيز للمستثمرين، مما يجعل المستثمر يبحثون عن ملاذات مالية أو جناة ضريبية

#### 2.1. 3.1.1. تمرکز النظام

والمقصود بها وحدة التشريع الضريبي ووحدة التحصيل، مما يسبب بعض المشاكل في مراقبة التصريحات يؤدي إلى تملص المكلفين عن الدفع من الدفع سواء أجانب أم محليين.

### 3.1.1.3.1.1. إنعدام الشفافية

تعد هذه النقطة بمثابة القلب النابض للتنافسية الجبائية فإندعام الشفافية بسبب التحايل وعدم الموضوعية في إختيار المستثمرين يؤدي أيضا إلى عدم نزاهة عملهم خاصة في حصولهم على الصفقات في تلك الدول.

### 3.1.1.4.1. إنعدام تبادل المعلومات الحقيقية

إن الحصول على المعلومة، يعني الحصول على المنافسة، وعدم توثيقها وصدقها، والحصول عليها، يخلق جو من التعفن و التنافس غير المشروع من أجل الإستفادة من المشاريع الإستثمارية الملاحظ لهذه العوامل الأساسية، أرضية مساعدة ودعائم متينة، يستغلها المستثمر الأجنبي لصالحه من أجل تحقيق مآربه.

### 2.3.1.1. العوامل الأخرى لظهور التنافسية الجبائية

العوامل الأساسية السابقة الذكر غير كافية وحدها لزرع وانتشار هذه الظاهرة، لذا توجد بعض العوامل الأخرى لا تقل أهمية عن الأولى ويمكن حصرها فيما يلي:

### 3.1.1.1.2 . عدم إحترام المبادئ العالمية على سعر التحويل

إن عدم إحترام المبادئ العالمية المطبقة على سعر التحويل يجعل المستثمرين يبحثون عن ملاذا تؤمن لهم سعر تحويل منخفض مما يؤدي إلى زيادة العائد و الأرباح المحققة، وهذا ما نجدها معمقة في البنوك الأوفشور [10] (ص ص 27-28)

### 3.1.1.2.2. الإعفاء الضريبي لبلد الإقامة في المداخل

تستعمل هذه الآلية، لجذب المداخل الأجنبية، إلا أنها تكلف الدولة المضحية بجزء هام من إيراداتها.

### 3.1.1. 3.2. إمكانية التفاوض على طرق الدفع

المرونة التي تستعملها مع المستثمرين فيما يخص طرق الدفع دون أن تسبب أي إحراج للمستثمر، حيث تدفع به إلى النفور.

إذا هذه العوامل، لا تقل أهمية عن الأخرى، فنجدها عند بعض الدول دون الأخرى، وتعتبر الهواء الذي يستنشقه المستثمر الأجنبي، والأرضية المناسبة وكذا المناخ الملائم لتفشي هذه الظاهرة ألا وهي التنافسية الجبائية.

### 2.1. أنواع التنافسية الجبائية

إن اختلاف آراء الباحثين في إعطاء مفهوم للتنافسية الجبائية، كل حسب اختصاص دراستهم، أدى إلى اختلاف أنواع التنافسية الجبائية كل حسب تصنيف معين، فمنهم من أدرجها ضمن الصيغة القانونية من حيث مشروعيتها أو غير المشروعة (أي المضرة أو غير المضرة) و البعض الآخر يصنفونها على أساس الهيكل السياسي للدول و الباقي يصنفونها حسب المستوى المحلي و الدولي.

ارتأينا تقسيمه إلى مايلي:

- تصنيف حسب صيغتها القانونية؛
- تصنيف حسب أساس الهيكل السياسي للدول؛
- تصنيف حسب المستوى الدولي والمحلي.

### 1.2.1. تصنيف التنافسية الجبائية حسب قانونيتها

أدى إختلاف تخصص الخبراء والفقهاء إلى تعدد التصنيفات والأنواع التنافسية الجبائية فنجد في التصنيف الأول، التصنيف حسب قانونيتها، أي البحث عن شرعية أم عدم شرعية هذه التنافسية الجبائية [8] (ص ص 109-110). ومنه يمكن تصنيف التنافسية الجبائية إلى نوعين رئيسيين هما:

أولها التنافسية الجبائية المشروعة وثانيتها المنافسة الجبائية غير المشروعة.

### 1.1.2.1. التنافسية الجبائية المشروعة

و تعرف بأنها " عرض أدنى قيمة ممكنة في الضريبة من أجل إعطاء أعلى قيمة ممكنة من الخدمات العمومية في المحيط" [8] (ص 111).

إذا هي تعمل على خلق قيمة معتبرة من الخدمات لعرضها في أحسن حالات، وهنا المنافسة تشبه إلى حد كبير تلك المنافسة التي تظهر بين المؤسسات.

كما يطلق عليها كذلك التنافسية الجبائية غير المضرة فتستمد مشروعيتها في إنعدام الضرر فيها، فهي تسعى إلى تحقيق المنافع لكل الأطراف الدولة- المستثمر. وتتمثل المنافع التي تحققها التنافسية الجبائية المشروعة جذب الإستثمار الأجنبي وخلق مناصب الشغل وغيرها.

### 2.1.2.1. التنافسية الجبائية غير المشروعة

وتدعي كذلك بالتنافسية الجبائية المضرة أو التنافسية الجبائية الخطرة لأنها تسبب الضرر للدول سواء كانت الدولة المضيفة أو الدولة المشاركة في السوق حيث نجد الأولى تضحي بموردها هام من أجل جذب الإستثمار الأجنبي، بدون إهتمامها بالمخاطر المحتملة الناجمة من تلك التضحية.

أما بالنسبة للثانية، عدم إستقطاب الإستثمار الأجنبي لهذه الدولة يسبب لها ضرر جسيم، يتمثل في ضياع فرصة الإحتكاك بالتكنولوجيا المتقدمة التي يقدمها المستثمر للدولة المضيفة.

كما يحرمها من التدفقات المالية بالعملية الصعبة، ومنه يحرمها من تغطية نفقاتها، كما يسبب لها ضياع مناصب الشغل، وإنتشار البطالة بالكثافة، مما يؤثر سلبا على البنية الإجتماعية لتلك الدولة كإنتشار الآفات و المشاكل في المجتمع. فمثلا: عندما إنظمت تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت تحرر القيود من أجل التبادل التجاري حر، استقطبت عدد لا بأس به من الإستثمارات خلال فترة التسعينات، في حين كانت شقيقتها الجزائر تعاني عشرية، مما أخرها على ملاحقة الركب، وتعمل على إعادة جدولة الديون وخدمة الديون فقط. مما حرّمها من الإستفادة التقنية العالية، التي يقدمها المستثمر.

وإنخفاض قيمة العملة بالجزائر من بين أسباب التي أدت إلى إنخفاض قيمة التبادلات التجارية وعدم إستقرار النظام الجبائي لهذه الدولة وكذلك تعدد النسب و المعدلات في تلك الفترة، حيث كانت نسبة الصادرات للجزائر بالنسبة للدول الأوروبية 70% خلال فترة 1990-1997 بينما كانت نسبة الصادرات تونس 77% في نفس الفترة [11] (ص 273).

الملاحظ لنسبتين متقاربة، لكن صادرات الجزائر معظمها صادرات المحروقات أو مشتقاته، بينما صادرات تونس خارج المحروقات، مما يدل أن تونس إستغلت جيدا، سياسة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مما سمح لها أن تحقق إستقرار في النمو، هذا من جهة وسياسة الإعفاءات الضريبية لجذب أكبر قدر ممكن الإستثمارات الأجنبية، لأهمية هذا الأخير.

### 2.2.1. تصنيف حسب أساس الهيكل السياسي للدول

إن أشكال الهيكل السياسي للدول، يختلف من دولة إلى دولة نظرا لحجم هذه الدول و تركيبيتها، مما صنفت بعض الدول الفيدرالية و الأخرى الكونفيدرالية. و بما أن المنافسة الجبائية تكون بين الدول و كما يمكنها أن تكون بين الإمارات أو الولايات المكونة لنفس دولة.

و المقصود بهذا التصنيف، تنوع التنافسية الجبائية حسب حجم الدولة أو أساس هيكلتها السياسي، حيث تتغير وفق ذلك وهناك نوعين مهمين، أولهما التنافسية الجبائية في دولة فيدرالية وثانية المنافسة الجبائية في دولة كونفيدرالية

#### 1.2.2.1. التنافسية الجبائية في دولة فيدرالية

المقصود بالدولة الفيدرالية، هي دولة تحتوي على دويلات صغيرة أو أقاليم صغيرة، مستقلة التسيير أو الحكم إلا أنهم تتطوي تحت فيدرالية واحدة أو دولة واحدة، وتعمل على حفاظ تلك الوحدة السياسية كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

لو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية نجد التنافس الجبائي بين دويلاتها، فمثلا بين نيويورك و لاس فيكاس أو شيكاغوا أو كاليفورنيا مختلفة فيما بينها [12] (ص 32). وبنفس طريقة في سويسرا وكل دولة تحتوي على دويلات صغيرة.

### 2.2.2.1. التنافسية الجبائية في دول الكونفيدرالية

تعرف دول الكونفيدرالية، بمجموعة دول تقع في نفس إقليم و لها قواسم مشتركة في تحقيق أهدافهم خاصة النمو و الإستقرار فنجد مثلا غرب آسيا أو كما تعرف بالاسكوا.

فتكون التنافسية الجبائية حادة و شديدة و ذلك من أجل الإستيلاء على أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب خاصة السوق الخليجي يعتبر ملاذا ملائما بالنسبة لهم [13].

فكل دولة التي تنتمي إلى هذه المنطقة (الاسكوا) تعمل على كسب المستثمرين، مستعملين في ذلك كل طرق و وسائل تحفزهم و ما كثافة الترويج على هذه المنطقة في القنوات الفضائية و في مواقعها الإلكترونية أحسن دليل على اهتمام هذه الدول بالإستثمار الأجنبي [14].

### 3.2.1. تصنيف التنافسية الجبائية حسب المستوى المحلي أو الدولي

لا يقتصر وجود التنافسية الجبائية إلا في الدول، بل يمكن أن تكون بين الجماعات المحلية لدولة واحدة فتصبح التنافسية الجبائية وفق المستوى المحلي، و إذا كانت خارج الإقليم أو الحدود فتتعدى إلى المستوى الدولي.

تصنف التنافسية الجبائية كذلك حسب المستوى المحلي و الدولي و المقصود بهذا النوع. فنجد في الأولى التنافسية الجبائية على المستوى المحلي (جباية محلية) أما الثانية ف التنافسية الجبائية تكون على المستوى الكلي (جباية دولية).



### 1.3.2.1. التنافسية الجبائية على المستوى الوطني

حسب نموذج تيبوت Tiebout\*، كل شخص يستقر فيه الجماعة المحلية التي تقوم له خدمات عمومية فيما يخص الجباية المحلية الأقرب لما يتمناه، فالقطاع العام اللامركزي يسمح لكل واحد الإختيار كما لو أنه في سوق [12] (ص 29).

إلا أن هذا النموذج لقي انتقاد من طرف « جيلبرت Gilbert » لأنه يقوم على فرضية فرض الضرائب حسب " مبدأ الربح" الذي يطابق مستوى الخدمات العمومية المقدمة، هذا من جهة و لا نستطيع تطبيقه في جميع الدول و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، حيث ركز في دراسته على الجباية العقارية التي تمثل المورد الأساسي للجماعات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

اهتمت الدراسة بقياس تأثير هذه الضريبة على توطين الشركات بينت أنها تختلف حسب القطاعات، فقد أثرت هذه الضرائب على توطن تجارة التجزئة و شركات التأمين و ليس على توطين الصناعات التحويلية.

أما البلديات الفرنسية تستعمل الضريبة المهنية بدلا من العقارية كأداة للتنافسية الضريبية [12] (ص 32).

### 2.3.2.1. التنافسية الجبائية على المستوى الدولي

المقصود بها، قيام الدول الحريضة على جذب الاستثمارات بتنافس جبائي من طرف واحد، حيث تقوم بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات أو الإفراط في منح الحوافز و خاصة الجبائية منها حتى تجلب إلى إقليمها أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التنافسية الجبائية لا تخص الدول الأوروبية فقط، فنجد بعض المناطق كجزر من المحيط الجنوبي التي تعتبر جناة ضريبية، حيث لم يتم تحصيل ضريبي أو يتم تحصيل ضريبي قليل على الدخول و أرباح الشركات [12] (ص 33-34).

### 3.1. نتائج التنافسية الجبائية

إن وجود التنافسية الجبائية في أي دولة، لها إفرزات تؤثر على هذه الأخيرة، إما إيجاباً أو سلباً على حسب نوع المنافسة الجبائية فإذا كانت المشروعة، فإنها حتماً تتيح المنافسة للدولة أما إذا كانت غير المشروعة، فلا تسبب سوى الضرر، مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية لأي دولة.

نظراً لتركيزنا على نوعي التنافسية الجبائية، المضررة و غير المضررة إرتياناً دراسة نتائج كل نوع. ولهذا تطرقنا إلى ما يلي:

- نتائج التنافسية الجبائية غير المضررة؛
- نتائج التنافسية الجبائية المضررة؛
- المقارنة بين نتائج التنافسية الجبائية المضررة و غير المضررة.

#### 1.3.1. نتائج التنافسية الجبائية غير المضررة

تقدم التنافسية الجبائية غير المضررة إلا النفع و التنمية للدولة المضيفة، لاسيما العائد الصافي الذي تحققه، أما بالنسبة للمستثمر الذي يحاول توزيع نشاطه الإنتاجي و التسويقي على عدة دول، و ذلك قصد التخلص من أكبر عبء ضريبي ممكن [15] (ص ص 25-26). و من بين هذه النتائج كما يلي:

##### 1.1.3.1. جذب الإستثمار الأجنبي

إن أول نتيجة تنجم عن التنافسية الجبائية المشروعة هي محاولة استقطاب و جذب الإستثمار الأجنبي، للاستفادة من هذا المورد الهام.

##### 1.1.1.3.1. العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الضريبة

لمعرفة طبيعة هذه العلاقة، نحاول أن نقدم مفهوم مبسط للاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1.1.1.1.3.1. مفهوم الإستثمار الأجنبي

هناك عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر، فنقتصر على تعريف OCDE لأنه شامل و كافي لإعطاء المفهوم.

- تعريف OCDE: تتبنى OCDE تعريفاً [16] (ص 249):

"فالأول هو تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية، و يمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة". مما يعني أن الإستثمارات المباشرة لكل الإستثمارات المخصصة، من أجل إقامة روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسة ما و خاصة الإستثمارات التي تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة.

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، فرع أو مؤسسة تابعة.
- مساهمة في إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد".

و الثاني: "التي تأخذ به OCDE من أجل أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الإستثمارات المباشرة، لا يمكن أن تكون انطلاقاً من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية للإستثمار و الدول المضيفة، لذا فإن كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة أشخاص طبيعيين مرتبطين مع بعضهم أو كل مجموعة مؤسسات يملكون مؤسسة أو لا يملكون شخصية معنوية يعد مستثمراً أجنبياً مباشراً".

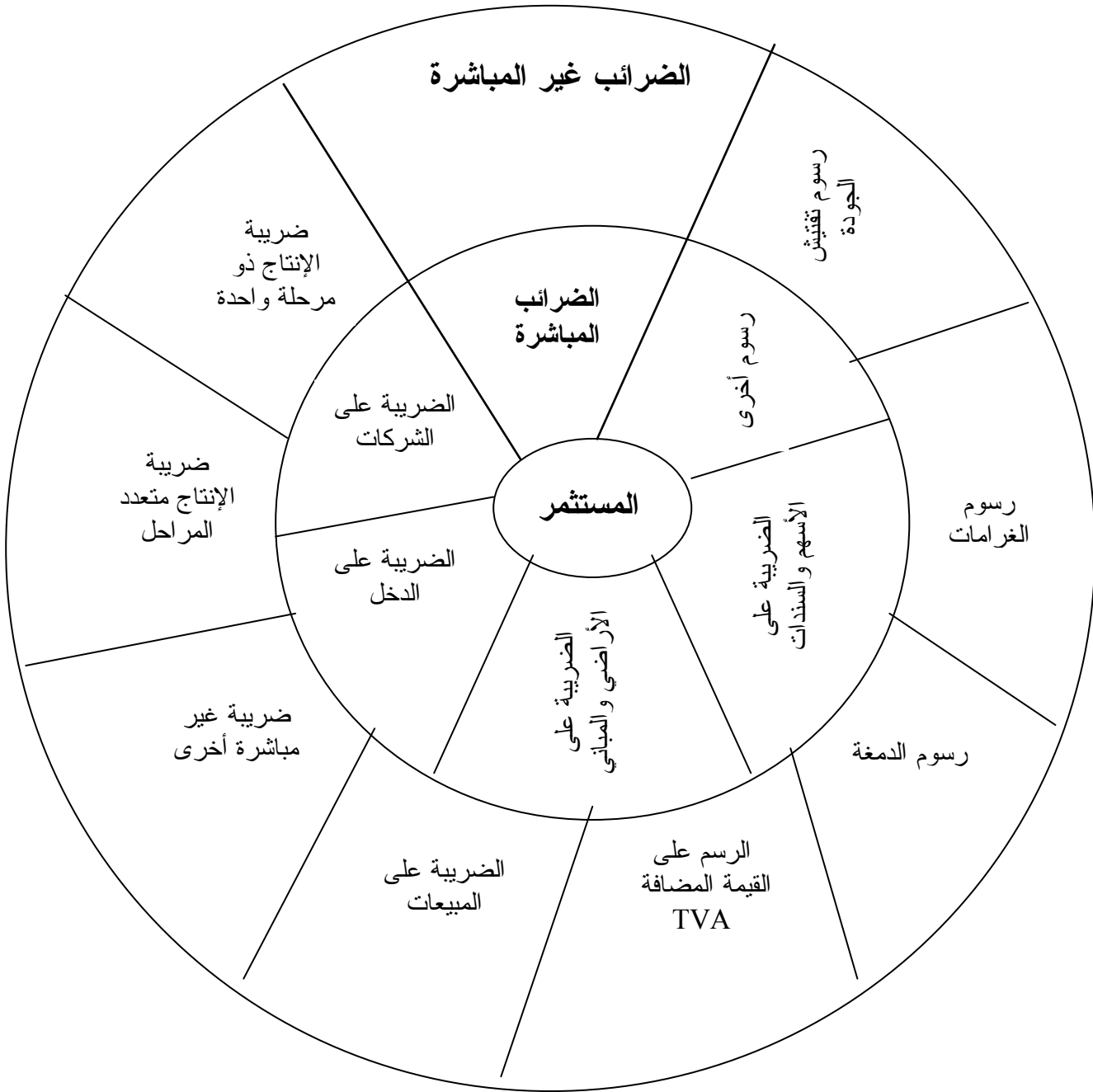
يعتبر مجال الإستثمار واسع، حيث يعتمد في مفاهيمه على كثير من العلوم الأخرى، كالإحصاء، الرياضيات و الاقتصاد. كما يعتمد الإستثمار على نظرية الدخل و بعض المفاهيم الاقتصادية كالاستهلاك و الادخار، و للقيام بتحديدته نجد أن هناك مجموعة من العوامل أو المحددات التي تحده\*، و من بين أهم المحددات نجد النظام الضريبي [17] (ص 27). [18] (ص 1).

فالنظام الضريبي من بين المحددات الأساسية للإستثمار الأجنبي من خلال تأثيره عليه و كنا استعمال الضرائب في عوامل الجذب الشيء الذي خلق تنافسية جبائية بين الدول و ذلك لجذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية.

### 2.2.1.1.3.1. موقع الضريبة ضمن مناخ الإستثمار

يهتم المستثمر الأجنبي عندما يريد الإستثمار في بلد ما بمجموعة من العوامل و المتغيرات المتمثلة في(الإستقرار السياسي، و الإستقرار الإقتصادي، حجم السوق و خصائصه، المناخ الاجتماعي، قوانين الإستثمار، سوق العمل، الضرائب...الخ). التي توضح لنا عموما حال البلد المراد الإستثمار فيه، و تتدخل هذه العوامل فيما بينها لتكوّن ما يمكن تسميته بمناخ أو بيئة الإستثمار و يقصد بمناخ الإستثمار "مجموعة الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية و القانونية التي يمكن أن تؤثر على فرض نجاح مشروع استثماري في بلد ما، حيث يأتي في مقدمة العوامل المكونة لمناخ الإستثمار مدى الإستقرار السياسي في البلد، و الفلسفة التي تحكم التوجهات الإقتصادية، و كذا إدارة الاقتصاد الوطني و طبيعة السياسات التي تحكم الإستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية و السياسات الخاصة بالنقد الأجنبي و الإئتمان و مدى تطور الأسواق المالية و استقرار العلاقات العمالية و طبيعة القوانين التي تشجع و تنظم و تراقب الإستثمارات الوافدة"[19] (ص ص 186-187).

و يمكن تلخيص ذلك في الشكل الموالي :



الشكل رقم 1: موقع الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مناخ الإستثمار [20] [ص23]

الواضح من الشكل السابق اهتمام المستثمر بالضرائب المباشرة وإعطاء كل أولويته لها، لما تقدم له المعلومات اللازمة حول طبيعة النظام الضريبي للدولة المضيفة، وطريقة التحصيل وأهم التسهيلات والتحفيزات المقدمة، ثم انتقال الأولوية إلى الضرائب غير المباشرة، لمعرفة حجم الضغط الضريبي والتكلفة الضريبية وما مدى تأثيرها في اتخاذ القرار من ناحية أخرى.

على ضوء هذا يصبح للمستثمر بدائل لإختيار والمقارنة بين الضغط الضريبي للدولة المضيفة (أ) مع الضغط الضريبي للدولة المضيفة (ب) كما يلي :

نفترض أن :

الضغط الضريبي يرمز له بـ غ.

الضريبة يرمز لها بـ ض.

الدخل يرمز له بـ خ.

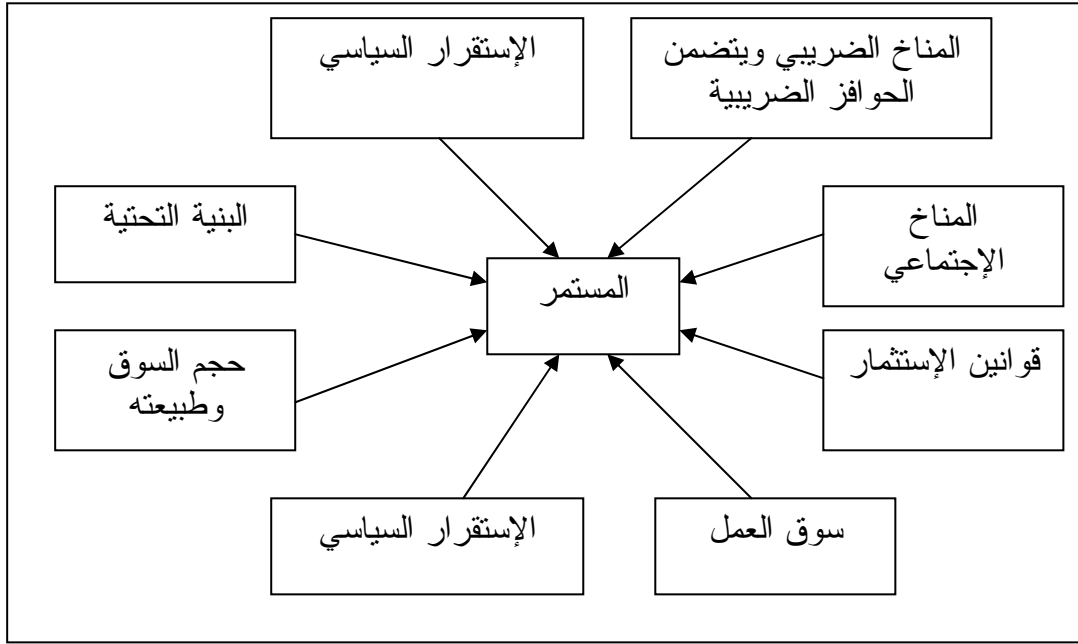
الحافز يرمز له بـ ح.

حصة الدخل معفاة بـ ف.

$$\text{إذا كانت} \quad \text{غ} = \frac{\text{ض}1 - \text{ح}1}{\text{خ}1 - \text{ف}1} \geq \frac{\text{ض}2 - \text{ح}2}{\text{خ}2 - \text{ف}2} \dots (1)$$

فإن المستثمر الأجنبي يفضل قرار الإستثمار في الدولة المضيفة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها والعكس صحيح. ويفسر ذلك أن عديدا من الإستثمارات الأجنبية تفضل الإستثمارات في الدول العربية بحثا عن ضرائب أقل وتجنب الضرائب في الدول الصناعية الكبرى [20] (ص 113).

والشكل التالي يوضح موقع الضرائب ضمن مناخ الإستثمار، وذلك بالإشارة إلى أهم العناصر المكونة لهذا المناخ.



شكل رقم 2 : موقع المناخ الضريبي في مناخ الإستثمار الشامل [20] (ص ص 59-60).

المستثمر إذا أراد أن يتخذ قرار الإستثمار في أي دولة، يراعي عادة مناخها الإستثماري، وهذا يعني أن يراعي مكوناته أي بعوامل التي تكون بدون استثناء، لأنها تشارك في إتخاذ القرار، لأهميتها في إعطاء صورة حقيقية حول مناخ الإستثمار لأي دولة.

ولا يقتصر الدراسة على المناخ الضريبي فقط، فهذا غير كافي، فيجب إشراك جميع العناصر المكونة للمناخ الإستثماري لهذه الدولة.

### 2.1.3.1. خلق فرض التشغيل

إن التحريض الضريبي [21] (ص ص 55-60). يأخذ عدة أشكال، منها التحريض من أجل تشجيع التشغيل وخلق فرص العمل.

### 1.2.1.3.1. مفهوم التحريض من أجل تشجيع التشغيل:

عرف بـ « إعفاءات جبائية من أجل خلق مناصب الشغل، أو على أساس النسبة بين كل من اليد العاملة على رأس المال، أو تخفيض من الضريبة على الدخل (جزئيا أو كلياً) أو على شكل تسليفات ضريبة انطلاقاً من مستوى تكاليف الأجور أو تكاليف التكوين المهني» [22] (ص 95). يعتبر آلية مناسبة، لخلق المناصب أو تشجيع التشغيل وبالتالي توفير العمل.

### 2.2.1.3.1. أشكال التحريض الضريبي من أجل تشجيع التشغيل

عن بعض الاقتصاديين يرون أحسن طريقة لتشجيع التشغيل هي زيادة الطلب الكلي عوض منح تحريض يشجع التشغيل لأن التوسع الإقتصادي المعمم لا يكون منافياً لمنح التحريض على الإستثمار، ويمكن تلخيص أشكال تشجيع التشغيل فيما يلي: [21] (ص ص 62-63).

### 1.2.2.1.3.1. التخفيض على أساس كل شخص موظف

في إطار تشجيع التشغيل، يمكن للمؤسسة تعديل دخولها الخاضعة للضريبة مبلغاً معيناً، على أساس كل شخص موظف أو على أساس كل منصب شغل موفر، هذا المبلغ يمكن أن يكون ثابتاً لكل شخص أو محدداً على أساس سلم منحدر يأخذ في الحسبان عدد المناصب والوظائف المتوفرة. إن هذا النوع من التحريض ينقص من تكاليف اليد العاملة للموظفين، كما يكون له هدف لزيادة الطلب على اليد العاملة.

### 2.2.2.1.3.1. التخفيضات الجبائية للصناعات المستعملة لكثافة اليد العاملة

يمكن للدولة أن تقوم بالتخفيضات الجبائية للصناعات المستعملة بكثافة لليد العاملة للمؤسسات، حيث هذه الأخيرة تستفيد من مزايا جبائية نظراً لتوظيفها وكثافة اليد العاملة فيها، كتخفيض التكاليف الضريبية لها. [22] (ص 96).



إذا وجود كثافة اليد العاملة في المؤسسة، يساهم بشكل فعال في خفض التكاليف وبالتالي يحفز المؤسسة على مواصلة مشاريعها ونشاطها بغية التوسع، مما يؤدي على توفير أكبر قدر ممكن مناصب لليد العاملة.

### 3.2.2.1.3.1. الإخضاع الضريبي لرأس المال

إن بلوغ الربحية النسبة يمكن أن تكون عن طريق استعمال اليد العاملة وذلك بالرفع من تكلفة رأس المال لوجود كثافة اليد العاملة، مما يفرض الضريبة أقل على رأس المال لكثرة التكاليف، فإن الإخضاع الضريبي لرأس المال يتغير وفق حجم هذا الأخير [21] (ص63).

### 3.1.3.1. توفير السيولة بالعملة الصعبة

إن التنافس الحاد بين المستثمرين الأجانب في سوق دولة مضيضة، يعود على هذه الأخيرة بمراد مالية كبيرة وتدفق مال أجنبي بالعملة الصعبة، حيث تؤمن للدولة المضيضة سيولة آمنة، تستخدمها لتغطية حاجياتها.

### 2.3.1. نتائج التنافسية الجبائية المضررة

للتنافسية الجبائية دور مهم في إسقاط رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق فرص تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة المضيضة، إلا أن هذا نسبي حيث يمكن أن تلحق التنافسية الجبائية ضرر بتلك الدولة وتفرز ظواهر تؤثر سلبا عليها.

ويمكن تلخيص نتائج التنافسية الجبائية المضررة فيما يلي :

### 1.2.3.1. الإزدواج الضريبي الدولي

يتحقق هذا النوع من الإزدواج الضريبي، عندما تكون دولتان أو أكثر تقوم كل واحدة منهما بفرض نفس الضريبة أو الضرائب المتشابهة على نفس الوعاء ونفس الشخص وقد اتسع نطاق ظاهرة الإزدواج الدولي نتيجة إختلاف الأسس التي تعتمد عليها الدول في سن قوانينها.

### 1.1.2.3.1. مفهوم الإزدواج الضريبي الدولي

المقصود به "توسع الدول في اختصاصاتها الضريبية، بقصد تحقيق المزيد من الإيرادات العامة" [23] (ص 117).

ويقصد بالازدواج الضريبي الدولي كذلك "بأنه فرض ضريبة على نوع معين من الدخل على مرحلتين لنفس الشخص وعن نفس هذه الضريبة وقد يحدث دولياً، نظراً لعدم التنسيق بين إجراء الأنظمة الضريبية في البلدان المختلفة [24] (ص ص 107-108).

لأنه المعروف أن كل دولة تستقل بوضع تشريعاتها الضريبية دون النظر إلى باقي التشريعات الضريبية للدول الأخرى، لأن هذا يعتبر من حق السيادة، حيث تتبنى من المبادئ ما يتماشى مع مصلحتها الخاصة وما يحقق لها أغراضها التي تهدف إليها خلال سياستها المالية.

هذا يجد المكلف نفسه مخاطباً بقانون أكثر من دولة واحدة، كأن يخضع لقانون الدولة الأولى استناداً للجنسية ولقانون الدولة الثانية، استناداً لفكرة الوطن ولقانون الدولة الثالثة استناداً لفكرة موقع المال الذي يملكه بواسطة السلطات المالية للدول الثلاث السابقة [25] (ص 307).

وكمثال على ما سبق [26] (ص 171). نفرض أن أحد الأشخاص يمتلك قيمة متداولة (أسهم وسندات) صدرت في فرنسا مقيدة في بورصة طوكيو مثلاً مع العلم أن هذا الشخص مقيم بدولة أخرى غير هاتين الدولتين.

هنا تقوم الدولة الأصلية بصفقتها دولة المواطن بفرض الضريبة على إيراد هذه القيم المنقولة، كما تقوم فرنسا بفرض نفس الضريبة عليه باعتبارها موطن إصدار هذه الأسهم والسندات وكذلك اليابان ستفرض نفس الضريبة على الربح الناتج بصفقتها الدولة مصدر الدخل، مما يؤدي على استنزاف كل الأرباح التي يحصل عليها هذا الفرد، وربما سيضطر إلى دفع جزء من رأس ماله كضريبة في حالة تجاوز نسبة الضريبة المفروضة لأرباحه، وبهذه الطريقة يتحقق الإزدواج الضريبي الدولي.

كما أنه هناك حالات أخرى لقيام هذه الظاهرة خاصة عند فرض الضرائب على أرباح الشركات التجارية والصناعية، هذا عندما يكون للمؤسسة فروع إنتاجية أو تجارية في دول مختلفة، حيث تخضع كل من هذه الفروع المالية للدول التي تقع فيها وتمارس نشاطها الصناعي والتجاري في المحيط الإقليمي لها، كما أن المؤسسة الأم سوف تخضع على الضريبة على مجموع أرباحها المحققة في الدولة الأصلية [26] (ص 171).

إذا حقيقة هذه الظاهرة أبدت جلية وواضحة ولكن ما أسباب انتشار؟

### 2.1.2.3.1. أسباب الازدواج الضريبي الدولي

نحصرها فيما يلي [27] (ص 243):

#### 1.2.1.2.3.1. اختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي

إذ ترجع مختلف هذه الضوابط [28] (ص 226) إلى ثلاثة مبادئ وهي: التبعية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

#### 2.2.1.2.3.1. تعدد ضوابط الإخضاع الضريبي

قد ينشأ الازدواج الضريبي الدولي رغم عدم اختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي وإنما لتعدد أي تعدد الضوابط التي تقررها دوليتين أو أكثر بقصد تحقيق أكبر حصيلة ممكنة.

#### 3.2.1.2.3.1. اختلاف التنظيم الفني لضرائب الدخل

يحدث التباين في تنظيم ضرائب الدخل التي نشأة الازدواج الضريبي، إذ يؤخذ بضابط المصدر، عادة (الإقليمية) بالنسبة للضرائب، بينما يؤخذ بضابط الجنسية أو المواطنة بالنسبة للضرائب ذات الطابع الشخصي [29] (ص 103).

### 4.2.1.2.3.1. اختلاف تفسير الإصلاحات الفنية

إن اختلاف وتحديد المصطلحات لتحديد الاختصاص الضريبي فقد يكون تشابه هذه المصطلحات من قبيل التماثل الخادع، الذي يحول دون التوصل إلى تسوية فعلية لمشكلة الإزدواج الضريبي الدولي [23] (ص 133).

### 2.2.3.1. التهرب الضريبي الدولي

من المتفق عليه أن ظاهرة التهرب الجبائي ظهرت أولاً على المستوى الوطني، إذا كانت التشريعات الداخلية سبقة إلى إدراك مدى خطورتها على الاقتصاديات الوطنية.

لم تنتقل هذه الظاهرة إلى المستوى الدولي إلا منذ القرن العشرين وبصورة أكثر تحديداً بعد انتشار عمليات تدويل الإنتاج والتسويق واتساع التجارة الدولية، وكذا اندماج الاقتصاديات المختلفة في الاقتصاد العالمي.

ولما كان التهرب الضريبي الدولي، الذي تمارسه بصفة رئيسية الشركات دولية النشاط [30] (ص 62-63). [31] (ص 107-113). ذا تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول، بات ضرورياً أن نعرض الآليات التي تلجأ إليها هذه الشركات للتهرب، لكن قبل هذا نعطي مفهوم للتهرب الضريبي الدولي ونميزه عما قد يشتمه به.

### 1.2.2.3.1. مفهوم التهرب الضريبي الدولي

الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف عام محدد للتهرب الضريبي على المستوى الدولي، حيث عرفه كل طرف بحسب الوجهة الذي ينظر منها إليها ونتطرق إلى أهم هذه التعاريف.

### 1.1.2.2.3.1. التعريف الأول

عرفته الأستاذة سوزي عدلي ناشد "تهرب اقتصادي، بمعنى أنه ذو تأثير اقتصادي على المجتمع، يتمثل في ضياع مورد من الموارد الأساسية والحيوية للدولة في الظروف العادية" [30] (ص 18).

### 2.1.2.2.3.1. التعريف الثاني

عرفه الأستاذ يحي أمناش بأنه عبارة عن "استغلال التغيرات والنقائص والتسهيلات في التشريعات الداخلية وفي الاتفاقيات الجبائية من أجل تقادي الضرائب أو الإنقاص من عبئها" [32] (ص 75).

### 3.1.2.2.3.1. التعريف الثالث

عرفته OCDE بأنه "كل فعل يقوم به المكلف بالضريبة، والذي يستدعي إنتهاك القانون عندما يتصرف هذا المكلف عن قصد بغية حجب مداخله عن الضريبة" [32] (ص 76).

من خلال هذه التعاريف نستخلص ما يلي :

- أنها ظاهرة خطيرة، تهدف إقتصاد بلد ما.
- محاولة استغلال التغيرات والنقائص والتسهيلات والتشريعات من أجل تقادي الضرائب.
- التصرف العمدي من طرف المكلف بحجب عن مداخيله.

### 2.2.2.3.1. التفرقة بين التهرب الضريبي الدولي عما قد يشته به

من أجل تحديد دقيق للتهرب الضريبي الدولي، يتعين ضبط بعض المصطلحات التي قد تختلط أو تتفصل عن ظاهرة التهرب الضريبي على المستوى الدولي.

### 1.2.2.2.3.1. التهرب الضريبي الدولي والغش الضريبي.

عرف العديد من الاقتصاديين بين الغش الضريبي والتهرب الضريبي باعتبار أن الأول مراد للتهرب الضريبي غير مشروع، بينما ينصرف الثاني إلى التهرب المشروع.

إذا الغش الضريبي، منظور إليه بمفهومه القانوني، بينما التهرب الضريبي منظور إليه بمفهومه الإقتصادي.

يعرف الغش الضريبي "التصرف الذي تتجه فيه إرادة المكلف عن قصد إلى تحقيق من العبء الجبائي (الضريبي) باستخدام طرق غير مشروعة أو إحتيالية بهدف إخفاء دخله الحقيقي الذي يمثل وعاء الضريبة الحقيقي، فهو يتركب من عنصرين ملازمين: الأول، عنصر مادي يتمثل في سلوك إرادي يتجسد في الطرق غير المشروعة والوسائل الإحتيالية، والثاني، عنصر معنوي قوامه نية المكلف في التحقيق من العبء الضريبي أو إسقاطه كلياً، وهو سلوك يستوجب فرض عقوبات جبائية أو إدارية أو مدنية للحد من هذه الظاهرة [30] (ص 25).

أما التهرب الضريبي، تكون فيه إرادة المكلف متجهة نحو تخفيفي العبء الضريبي، إلا أنه يسلك من أجل تحقيق هذا الهدف سبل مشروعة وبعبارة أخرى ينطوي التهرب الضريبي الدولي على أحد عناصر الغش الضريبي وهو العنصر المعنوي دون العنصر المادي.

ولقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المعيار الذي يتم على ضوءه تمييز التهرب على الغش الضريبي، ويمكن رد هذا الإختلاف إلى ثلاثة إتجاهات رئيسية [30] (ص 26).

- **الإتجاه الأول :** ويمثله "روزي M<sup>er</sup> Rosier" مؤداه أن فكرة التهرب الضريبي فكرة أعم وأشمل من فكرة الغش الضريبي، فالتهرب الضريبي هو الجنس أما الغش فهو النوع، فالغش وفقاً لهذا الإتجاه يعد حالة خاصة من حالات التهرب الضريبي وهي حالة التهرب من الضريبة عن طريق إنتهاك القانون.

- **الإتجاه الثاني :** ويمثله كل من "لوتوغ M<sup>er</sup> Letouge" وباتر "Mer Piater" وفحواه أن التهرب الضريبي ما هو إلا الشكل الدولي للغش الضريبي، فالغش وفقا لهذا الإتجاه، وعلى عكس الإتجاه الأول هو الجنس والتهرب الضريبي هو النوع.

- **الإتجاه الثالث :** ويمثله "فودمت Mer Gandemet"، ومضمونه أن التمييز بين التهرب والغش الضريبي يقوم على أساس فكرة الشرعية، فالتهرب يكون شرعيا وقانونيا، أما الغش فغير شرعي أو غير قانوني.

### 2.2.2.2.3.1. التهرب الضريبي الدولي والتجنب الضريبي

يقصد بالتجنب الضريبي، أن تفرض الضريبة على تصرف معين مثل البيع والشراء، لكن المكلف رغبة من في عدم دفع الضريبة يعمل على عدم تحقق الواقعة المنشئة لها، كأن يكون المكلف مدخنا مثلا، وبعد أن قامت الدولة بفرض ضريبة على إستهلاك الدخان يقلع عن التدخين، هنا قام المكلف وفي حدود القانون بعدم دفع الضريبة نتيجة لإقلاعه عن التدخين، فالتجنب الضريبي يعني إذن التخلص من عبء الضريبة كليا وجزئيا، دون مخالفة أو إنتهاك لأحكام القانون.

ورغم هذا، فقد خلط العديد من الاقتصاديين بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي بحجة استنادهم إلى القاعدة القائلة "أن المكلفين حق تنظيم أعمالهم وثرواتهم ومستوى معيشتهم بحيث يدفعون أقل ضريبة أو لا يدفعونها بالمرّة بشرط أن لا يخالفوا في ذلك الأحكام القانونية المقررة" [30] (ص ص 29-30).

ومنه التجنب الضريبي لا يخرج عن إطار التهرب الضريبي وإن كان سلوكا سلبيا فإنه يؤدي ولو بطريقة غير مباشرة إلى ضياع مورد على الدولة [30] (ص ص 29-30).

### 3.2.2.3.1. آليات التهرب الضريبي الدولي

تلجأ الشركات دولية النشاط إلى آليات للتهرب الضريبي الدولي ويمكن حصرها فيما يلي :

[33] (ص 491).

- الجنات الضريبية. Les Para dix Fiscaux

- أسعار التحويل. Prix de Transfert

- تصفية النشاط بعد مدة الإعفاء.

نحاول تقديم شرح لكل آلية على حدى :

### 1.3.2.2.3.1. المنشأة الثابتة

ابتدعتها الشركات دولية النشاط، حيث تستطيع بمقتضاه تحقيق أعلى ربح ممكن بأقل عبء ضريبي ممكن. فنجد في نموذج OCDE الذي أخذ بفكرة المنشأة الثابتة على أن "الأرباح التي يحققها مشروع في إحدى الدولتين تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يكن المشروع يزاول نشاطه في الدولة الأخرى عن طريق منشأة ثابتة فيها" [30] (ص 96).

وقد صدر في الآونة الأخيرة نموذج الأمم المتحدة (models es nations Unis) والذي يتبنى أيضا فكرة المنشأة الثابتة كميّار أو استناد جبائي [30] (ص 97) ، ولذلك فإن كافة الاتفاقيات والتنظيمات الدولية قد أجمعت على إعتبار المنشأة الثابتة معيار أو ضابط جبائي إسناد جبائي، يمكن اللجوء إليه لإخضاع أرباح الشركات الدولية النشاط للضريبة في الدولة التي تمارس فيها هذه الشركات نشاطا عن طريق المنشأة الثابتة.

ويمكن تعريف المنشأة الثابتة بكونها " تلك المنشأة التي تمارس نشاط يساهم بصورة مباشرة في تحقيق الربح " هذا من جهة [30] (ص 98). ومنهم من عرفوها بأنها " هي كافة المنشآت التي تعد جزءا متكاملًا من اقتصاد الدولة، باعتبار أن الأنشطة التي تزاولها تعد أنشطة حيوية، وأساسية ومتكاملة مع النشاط الإقتصادي للدولة، سواء ساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة فيه تحقيق دخل أو إيراد للمشروع الأجنبي " من جهة أخرى [34] (ص 67).

إذن من الصعب تحديد الأرباح التي تحققها هذه الشركات عن طريق المنشأة الثابتة لتوسيع تعريفها، وبالتالي يصبح من الصعب تحديد وعائها الضريبي أو محاسبتها ضريبيا.



### 2.3.2.2.3.1. Les Paradix Fiscaux الجنات الضريبية

تعد دول الجنات الضريبية، بما تقرره من الإمتيازات ومميزات ضريبية تصل في كثير من الأحيان إلى حد الإعفاءات الضريبية لبعض أنواع الدخول والأنشطة، مناخا مناسباً وأكثر ملائمة للاستثمارات، وبهذا فإن الشركات دولية النشاط تحاول أن تخلق في هذه الدول مراكز لشركات الوليدة أو شركات وسيطة لتحقيق غرضها الرسمي نحو تعظيم أرباحها وتخفيف أعبائها الجبائية [34] (ص 68).

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف واحد ومحدد للجنات الضريبية فالبعض ركز على الاقتطاعات والإعفاءات الضريبية الموجودة فيها فعرفوها بأنها "إقليم وطني تكون فيه اقتطاعات الضريبة في مجموعها أقل من غيرها في مكان آخر، حيث يصل الأمر من الناحية إلى عدم وجود ضرائب على الإطلاق [35] (ص 02).

كما عرفوها كذلك بأنها "عبارة عن بلدان أو أقاليم يستفيدون المستثمرون بموجبه بمزايا ضريبة يمكنهم من الإفلات من ضرائب بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزاً لاسيما فيما يخص الضريبة على الدخل [35] (ص 03).

إذا تلجأ إليها هذه الشركات لوجود حماية فيها، وسرية تامة للمعلومات.  
مما سبق يمكن استخلاص ما يلي :

- هي عبارة عن أقاليم أو بلدان؛
- تكون الاقتطاعات الضريبية منعدمة أو ضعيفة؛
- نظام جبائي محفز بالدول الأخرى؛
- نظام جبائي محفز أكثر من بلدانهم الأصلية (البلدان الأصلية للشركات دولية النشاط).

### 1.1.3.2.2.3.1. خصائص الجناة الضريبية

لجنات الضريبة خصائص تتمثل فيما يلي [30] (ص 99):

- سعر ضريبة منخفض؛

- سرية معاملات البنوك والمعاملات التجارية؛
- إستقرار العملة الوطنية وقوتها؛
- اتصالات ومواصلات حديثة ومتطورة [36] (ص ص 68-91) :

أصبحت جنات الضريبة تمثل ملاذا ملائما ومناسبا لنشاط الشركات الدولية، حيث تعمل الشركة الأم، عادة بإنشاء شركات وليد أو منشآت ثابتة تابعة لها لإستفادة بأكبر ممكن من المميزات والإعفاءات التي تقدمها هذه الدول.

يستخدم التهرب الضريبي بواسطة جنة الضريبة إما قبل توزيع الأرباح أو بعد توزيعها فيتم التهرب الضريبي قبل توزيع الأرباح عن طريق زيادة أو نقصان للنفقات والتكاليف بطريقة سورية، بحيث تقلل من العبء الضريبي إلى أقل حد ممكن في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع وتزويد للأرباح في دول لجنات الضريبة.

أما بعد توزيع الأرباح، فإن الشركات الوليدة الكائنة في الجنة الضريبية لا تقوم بتحويل تلك الأرباح إلى شركة الأم لكي لا تفرض عليها ضريبة مرتفعة، بل تقوم بإعادة إستثمار هذه الأرباح في لجنة الضريبة.

### 2.1.3.2.2.3.1. أهم الدول التي تعتبر جنات ضريبة

وفق تقرير صندوق النقد الدولي في سنة 2000. [37] قدم قائمة الدول حسب القارات الخمس، بما فيها الجزر المحيطة بالقارات.

وكان عدد الدول التي تعتبر جناة ضريبية حسب القارات ،سنة 2000 . [38] (ص ص 32-

33) [39] في إفريقيا، عددها 05؛

- آسيا وباسفيك، عددها 18؛

- أوربا، عددها 15؛

- شرق الأوسط، عددها 03؛

- في أمريكا، عددها 22؛

### 3.3.2.2.3.1. أسعار التحويل

إن التحويل غير المباشر للأرباح باستعمال أسعار التحويل، بهدف حجبها عن الضريبة في الدول ذات النظام الجبائي المرتفع، يقوم على التزييف أو التلاعب في أسعار السلع والخدمات داخل الشركات دولية النشاط، لذا فإن ما يشغل الشركة الأم عند تحديدها لأسعار التحويل في المعاملات مع الشركات الوليدة، أو فيما بين الشركات الوليدة ببعضها البعض، هو النظام الجبائي للدول المختلفة الكائنة لهذه الشركات. ومستوى أسعار الضريبة على الأرباح فيها، فهي تحدد مسبقا الربح الذي تحققه، حيث يرتفع معدل الربح في الدول ذات النظام الجبائي المخفف، ويقل معدله، لو قد يصل إلى درجة الخسارة في الدول ذات النظام الجبائي المشدد [30] (ص 14).

ولتوضيح ذلك دعنا نضرب المثال التالي :

فإذا فرضنا أن شركة وليدة منتجة تقع في الدولة (A) حيث سعر الضريبة على أرباح 50% وشركة وليدة أخرى تقوم بالتسويق تقع في الدولة (B) حيث سعر الضريبة على أرباح الشركات 30% فإذا قامت الشركة (A) ببيع منتوجها في السوق المحلي بسعر 100 دينار، بينما سعر تكلفتها الحقيقية 70 دينار، فإن هناك فرضين تستطيع الشركة (A) أن تسلكهما :

الحال الأول : الشركة (A) تبيع للشركة (B) بسعر جار، أي السعر الذي تبيع به داخل سوقها المحلي وهو 100 دينار وأن الشركة (B) تعيد بيع هذا المنتج بسعر 120 دينار وبذلك فإن الشركة (A) تحقق ربح قدره (100-70=30 دينار) تخضع للضريبة في الدولة (A) مقدارها (30x50% = 15 دينار).

أما الشركة (B) فتحقق ربح قدره (120-100=20 دينار) ليخضع للضريبة في الدولة (B) مقدارها (20x30% = 06 دينار).

وبالتالي فإن إجمالي الضريبة هو (15+06=21 دينار)

الحال الثاني : إن الشركة (A) تبيع المنتج لشركة (B) بسعر أقل حوالي 80 دينار، وذلك بغرض الاستفادة من إنخفاض سعر الضريبة في الدولة (B)، وتبيع الشركة (B) هذا المنتج داخليا بسعر مرتفع 120 دينار، وبذلك فإن الشركة (A) تحقق ربح قدره (80-70=10 دينار) يخضع للضريبة في الدولة (A) مقدارها (10x50% = 05 دينار).

أما الشركة (B) فتحقق ربح قدره (120-80=40 دينار) يخضع للضريبة في الدولة (B) مقدارها (40x30% = 12 دينار) وبالتالي فإن إجمالي الضريبة (12+5=17 دينار) [40]

(ص 77)

يتضح لنا من المثال أن الأرباح الإجمالية قبل الضريبة لم يتغير في كلا الفرضين، بينما الضريبة الإجمالية قد انخفضت من 21 دينار في الفرض الأول إلى 17 دينار في الفرض الثاني، وذلك بالإستفادة من إختلاف أسعار التمويل. وبالتالي تكون الشركة (A) قد إستفدت من النظام الجبائي لتحقق الدولة (B)، وتهربت في ذات الوقت من الضريبة المرتفعة في الدولة (A) وبذلك تحقق لها ما تسعى إليه من اقتصاد في الضريبة من جهة وتعظيم أرباحها من جهة أخرى.

وقد اختلف الفقه الإقتصادي في وضع تعريف محدد وقاطع لأسعار التمويل فقد عرفه "تربسترا Terpstra" بأنه ثمن السلع المباعة من قسم إلى قسم أو فرع من فروع الشركة العالمية [41] (ص 166).

أما "تزنكوتا Czinkota" فيرى أن سعر التحويل هو عبارة عن السعر المحدد لتحويل أوسع السلع بين الشركات المرتبطة ببعضها البعض أو بين الشركة الأم وفروعها في الأسواق الدولي [41] (ص 166).

لا يتم التعامل بأسعار التحويل بين الشركة دولية النشاط وأي شركة أجنبية أخرى، إذا فهي الحالة تطبيق الأسعار العادية أو الثمن المحايد وهو السعر الذي يمكن أن يكون ثمنا للسلع والخدمات فيما لو تم التعلل فيها مع طرف ثالث لا يرتبط مع هذه الشركات بعلاقة قانونية [42] (ص 290). وتمثل أسعار التحويل أهم آليات التهرب الضريبي الدولي بالنسبة للشركات دولية النشاط، فقيمة الأرباح تتحدد مقدما وفقا لأسعار التحويل التي يتم بناءا عليها عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات داخل مجموعة الشركات ومن ثم فإنه يسهل تخفيف العبء الضريبي وفقا لهذه الآلية. وبناءا على ذلك، يمكن أن يتم التهرب الضريبي بإستخدام أسعار التحويل في صورتين قبل توزيع الأرباح وعند توزيع الأرباح [30] (ص ص 150-151):

- التهرب الضريبي قبل توزيع الأرباح : يتم أساس عن طريق التلاعب في المادة الخاضعة للضريبة، سواء بالزيادة أو بالنقصان في النفقات من شركة الأم لتستفيد من التباين في الأنظمة الضريبية في الدول المختلفة، والإستفادة من النظام الضريبي الأكثر ملائمة لها ولتحقيق مصالحها.

- التهرب الضريبي عند توزيع الأرباح : تتم عن طريق إنشاء شركات وسيطية تابعة للشركة دولية النشاط، فهي شركات مالية يقتصر نشاطها على الإحتفاظ للأرباح المحققة بالفعل من شركة أخرى، ثم يعاد تحويلها إلى الشركة الأم في ظل ظروف أفضل أو وفقا لحاجة المجموعة، وبالتالي تكون قد إستطاعت الشركة دولية النشاط، أن تتهرب من الضريبة ذات

السعر المرتفع في البلد الأم عن طريق تحويل هذه الأرباح هذه لأرباح على الشركة الوسيطة ليعاد استثمارها في الخارج في ظل ظروف ضريبية أخف.

#### 4.3.2.2.3.1. تصفية النشاط بعد مدة الإعفاء

كثيرا ما تلجأ المشروعات الاستثمارية إلى تصفية نشاطها بانتهاء مدة الإعفاء، بعدما تكون قد حققت أرباح أو عائد معتبر خلال مدة الإعفاء، على أن تبدأ نشاطا جديدا تحت اسم جديد للتهرب الضريبي. أو تقسيم المشروع القديم إلى عدة مشروعات جديدة مستقلة بعد الاستفادة من الإعفاء من جديد [33] (ص 492).

#### 1.3.2.2.3.1. أسباب التهرب الضريبي الدولي

الدافع الرئيسي للتهرب هو تحقيق المزيد من المال ولكن بطرق غير مشروعة وهذا ينطبق على جميع المساهمين في حلقة التهرب [43] (ص 256). ويمكن حصر أسباب التهرب الضريبي إلى ما يلي :

#### 1.1.3.2.2.3.1. الأسباب المباشرة

وتتمثل فيمايلي:

- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي، راجع ذلك إلى غياب وضعف الإرادة السياسية هذا من جهة وتميزه بتعقده ن نتيجة التغيرات المستمرة في مختلف قوانين المالية، وتفرع الضرائب وتعدد معادلتها.

- نظام ضريبي غير ملائم لمستجدات المرحلة الراهنة، ونقصد بها الإصلاحات التي تطرأ على أي نظام، مما جعل النظام السابق غير ملائم وعدم تكييف مع الوضع الإقتصادي الجديد [44] (ص 163).

- ضعف التنظيم على مستوى الإدارة الضريبية، ويحدث هذا الضعف للأسباب التالية [45] (ص ص 59-74). + ضعف الوسائل البشرية.

+ ضعف التكوين والتأطير (مختصة).

+ تقشي ظاهرة الرشوة.

### 2.1.3.2.2.3.1. الأسباب الغير مباشرة

وتتمثل فيمايلي:

#### 1.2.1.3.2.2.3.1. أسباب إقتصادية

إن طبيعة الظروف الإقتصادية في فترة معينة كثيرا، ما يكون لها التأثير البالغ على انتشار واستفحال ظاهرة التهرب الضريبي، فنجد فترة الرخاء وازدهار الاقتصاد، تزداد مدا خيل الأفراد وقدراتهم الشرائية، الشيء الذي يمكن المنتجين من نقل عبء الضريبة إلى غيرهم من المستهلكين، وذلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم[46] (ص 53).

أما في فترة الركود وما يزامنه من انخفاض في المداخل والقدرة الشرائية للأفراد، أين تزداد حساسيتهم لارتفاع الأسعار، الشيء الذي يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة، وذلك ما يكون دافعا لهم للتهرب الضريبي باستخدام إحدى الآليات السابقة.

كذلك انتشار السوق الموازية التي تعرف بالسوق السوداء أو " سوق غير رسمي" [47] (ص 167). مما يؤدي إلى استعمال ظاهرة التهرب الضريبي في هاته الأسواق، كما أن هذه الأرباح والمدخرات المتحصل عليها بفضل الصفقات المنجزة تبقى خفية وسرية ولا تخضع لأي اقتطاعات ضريبية.

#### 2.2.1.3.2.2.3.1. أسباب متعلقة بالتشريع الضريبي

وجود ثغرات في التشريع الضريبي من شأنه أن يؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي المشروع، مستغلين الثغرات القانونية للتشريع الضريبي.

#### 3.2.1.3.2.2.3.1. أسباب إجتماعية وسياسية

من بين الأسباب الاجتماعية التي تجعل المكلف بالضريبة يتهرب من أدائها، هو عدم وجود عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس، لذلك يتكون لديه حاجزا أو مانعا أمام تنفيذ القوانين الضريبية، وذلك بسبب عدم تقسيم الأعباء الضريبية بشكل يرضي المكلف وتتماشى مع حالته الاجتماعية.

أما الأوضاع السياسية التي تمد بها البلاد، خاصة المتدهورة منها تعتبر فرصة ملائمة ومواتية للمكلف الضريبي للتهرب الضريبي.

#### 4.2.1.3.2.2.3.1. أسباب متعلقة بالمبادئ الضريبية

كما لا يخفى على الجميع إن المبادئ الأساسية للضريبة هي العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل الاقتصاد في النفقة، ف نجد مثلا على مستوى العدالة المشكل المطروح في فرض الضرائب وهذا نتيجة لاختلاف واقع فرض الضرائب على الأشخاص، سواء من الناحية النفسية أو القدرة التمويلية[48] (ص 20).

#### 3.3.1. المقارنة بين نتائج التنافسية الجبائية المضرة والغير مضرة

المتأمل في نتائج لكلا التنافسية الجبائية المضرة وغير المضرة يجد لاختلاف والفرق بين هذين النوعين، نحصرهم فيمايلي:

##### 1.3.3.1. الفرق من حيث الضرر

الشيء الأساسي والجوهرية لتباين بين هاتين النتائج الضرر الذي ينجم عن التنافسية الجبائية غير المشروعة (المضرة) بالنسبة للدولة المضيفة، في فقدانها إيرادات هام مضحية بموردها من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي، مما يجعل هذا الأخير يبحث عن ملاذا أمانا له، ليؤمن له أكبر عائد ممكن، ويمكنه يصرف نظره لتلك الدولة المضيفة، مما يجرمها من الاحتكاك والاستفادة من النقابة المالية.

##### 2.3.3.1. الفرق من حيث المدلول

نجد في التنافسية الجبائية غير المضرة، فرصة للدول من أجل التكيف مع الوضع، والبحث عن سبيل وطرائق من أجل البقاء في السوق بينما التنافسية المضرة تسبب الإغراق للدول، التي لا تستطيع أن تتكيف مع هذا الوضع الجديد في السوق.

### 3.3.3.1. من حيث الفوائد

الفائدة المتحصل عليها للدولة المضيفة في ظل التنافسية الجبائية غير المضرة، هي خلق مناصب الشغل، جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا يعني السيولة الأجنبية، كما تكسب التقدم التكنولوجي بواسطة الاحتكاك مع الدولة المستمرة.

إلا أن الفائدة المتحصل عليها للدولة المضيفة في ظل التنافسية المضرة، منعدمة بل أنها تضحي من موردها الجبائي، من أجل استقطاب الإستثمار الأجنبي، وهذا الأخير يستغل ضعف نظامها الجبائي وتعقده، هذا من جهة واستغلال التغيرات والهفوات الموجودة في تشريعها الضريبي من أجل التهرب الضريبي من جهة أخرى.

### 4.1. بدائل التنافسية الجبائية

أدى ازدياد العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الإلتزام بالجوانب الدولية لاقتصاديات المالية العامة، والتي تعتبر بدائل للمنافسة الجبائية من بينها والتنسيق والتجانس الضريبي وكذا الاتفاقيات الدولية للتجذب الازدواج والتهرب الضريبي.

إذا كانت أهداف هذه البدائل في ظل الإقتصاد المغلق، هي تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد وترشيد استخدامات موارد المجتمع وتوفير الإستقرار الإقتصادي، فلقد ازداد تعقد هذه الأهداف في ظل الإقتصاد المفتوح، وهنا ظهرت أهمية هذه البدائل.

وبهذا الصدد، قسمنا هذا المبحث إلى:

- التنسيق الضريبي؛
- التجانس الضريبي؛
- الاتفاقات الدولية لمنع الازدواج والتهرب الضريبي.



### 1.4.1. التنسيق الضريبي.

إن دراسة التنسيق الضريبي الدولي يستوجب التعرف على مفهوم هذا الأخير وعلى أساليبه وأهدافه، وكذا على مؤشرات وشروط فعاليته ثم دوره في معالجة المشاكل الجبائية. وعلى هذا قسمنا هذا المطلب إلى مايلي:

- أولاً: مفهوم التنسيق الضريبي الدولي؛
- ثانياً: أساليب، وأهداف الضريبي الدولي؛
- ثالثاً: شروط ومؤشرات التنسيق الضريبي الدولي الفعال؛
- رابعاً: دور التنسيق الضريبي في معالجة المشاكل الجبائية.

#### 1.1.4.1. مفهوم التنسيق الضريبي الدولي

تباينت الاتجاهات بصدد تحديد مفهوم التنسيق الضريبي الدولي، فمنها من اكتفى في تفسيره بتساوي معدل العبء الضريبي النقدي مقدم على أساس نسبة مجموع الحصيلة الضريبية إلى الدخل الوطني، رغم ما تتميز به مثل هذه المقارنات من عدم الدقة نتيجة الاختلاف الواضح في اتجاهات الدول بشأن تحديد مضمون كل من الدخل الوطني والاستقطاع الضريبي فضلاً عن إغفال هذه المقارنات للآثار المترتبة عن إختلاف كل من الأهمية لعناصر الهيكل الجبائي ضرائب مباشرة وغير مباشرة ونمط التوزيع، بالإضافة إلى تعذر التوصل إلى معيار موحد للتمييز بين الضرائب التي يسهل أو يصعب نقل عبئها [23] (ص 201).

ويقصد بالتنسيق الضريبي الدولي بـ «مجموعة من الإجراءات والسياسات التي من شأنها إزالة أوجه الخلاف بين النظم والتشريعات الضريبية بحيث يصبح متناسقة ومتقاربة إلى حد كبير في مختلف المعاملات الضريبية» [49] (ص 63).

ويشمل التنسيق الضريبي الدولي مجموعة الاتفاقات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية، وتهدف تلك الاتفاقات أساساً إلى تنمية الاستثمارات المشتركة والتجارة البينية لصالح الأطراف المتعاقدة وكذا الحد من المشاكل الجبائية الدولية [20] (ص 81).

لا يقتصر التنسيق في الاتفاقات الدولية على الضرائب وحدها فقط وإنما نكون في المجالات الأخرى كذلك السياسية ، الثقافية، الإقتصادية والاجتماعية أو كلها معا[50] (ص 09).

- يعتمد التنسيق الضريبي، بحيث تكون متقاربة في مختلف الدول الأعضاء.
- الأوعية الضريبية.
- الإعفاءات والاستثناءات الضريبية.
- طرق الإهلاك وحسابه.
- المعالجة الضريبية للخسائر.
- طرق تحصيل الضرائب.
- طرق المراجعة والطعن.
- المعاملات الضريبية للاستثمار الوافد.
- الأسعار الضريبية.
- أية معاملات ضريبية أخرى.

ويكون التنسيق الضريبي جزئياً أو كلياً[49] (ص 64). وفقاً للتعديلات التي تطرأ على المعاملات الضريبية السابقة، فإذا كان جزئياً فإنه يتم في العادة التركيز على ضريبة محددة أو إجراء جزئي لمعاملة ضريبية محددة من أجل تحقيق غرض أو هدف محدد، فمثلاً إذا كان الهدف من التنسيق الضريبي مثلاً زيادة التبادل التجاري فيتم التركيز في هذه الحالة على تنسيق الضرائب الجمركية وإذا كان الغرض من التنسيق مثلاً زيادة الإستثمارات، فإن التركيز في هذه الحالة تكون على منح مزايا وإعفاءات ضريبية للاستثمار الوافدة ومنح المستثمرين تسهيلات ضريبية تعمل على زيادة حجم استثماراتهم.

أما إذا كان التنسيق الضريبي يأخذ الطابع الكلي فيتم وضع برنامج شامل للتنسيق الضريبي يتضمن مجموعة السياسات والإجراءات التي من شأنها العمل على تنسيق مختلف المعاملات الضريبية التي سبق الإشارة إليها بالنسبة لكل ضريبة وعادة ما تتضمن الضرائب التالية:  
الضرائب الجمركية.

- الضرائب على القيم المضافة.
- الضريبة على المنتجات.
- الضريبة على المبيعات.

- ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.
- أية ضرائب نوعية أخرى.

#### 2.1.4.1. أساليب وآليات وأهداف التنسيق الضريبي

لتنسيق الضريبي أساليب وآليات تتمثل في:

#### 1.2.1.4.1. آليات التنسيق الضريبي

يتم التنسيق الضريبي بواسطة الآليات و الأجهزة التالية : [50] (ص 10).

#### 1.1.2.1.4.1. الاتفاقيات الثنائية

تعقد عادة بين دولتين ويكون التنسيق الضريبي إما ضمن إتفاقية عامة كاتفاق اقتصادي أو إتفاق تجاري، حيث يتم معالجة التنسيق الضريبي في مثل هذه الإتفاقيات على إبراز بعض البنود من الإتفاقية من أجل تحقيق غرض محدد. كإيراد نص مثلا بإعفاء منتجا البلدين المتعاقدين من الرسوم الجمركية او منح تسهيلات للمستثمرين بإعفاءهم من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لفترة معينة.

#### 2.1.2.1.4.1. الإتفاقيات الجماعية

وتعالج هذه الإتفاقية أيضا غرض محدد ضمن تكتل اقتصادي، كوضع إتفاقية متعددة أطراف لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب.

#### 3.1.2.1.4.1. منطقة التجارة الحرة

تعتبر منطقة التجارة الحرة أيضا من ضمن الأجهزة والآليات التي تعمل إعفاء منتجات دول هذه المنطقة من الضرائب والرسوم الجمركية، وتختص هذه المنطقة بمعالجة الضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة للتجارة البينية للدول الأعضاء، وترك الحرية لكل دولة على فرض الضرائب ورسوم الجمركية المناسبة لها بالنسبة للدول غير الأعضاء.

#### 4.1.2.1.4.1. السوق المشتركة

تختلف السوق المشتركة عن منطقة التجارة الحرة، بحيث تختص هذه الأخيرة بمعالجة الضرائب والرسوم الجمركية فقط. أما السوق المشتركة فيتم فيها تنسيق مختلف أنواع الضرائب وقد يكون التنسيق جزئياً في السوق أو كلياً كما سبق توضيحه.

#### 5.1.2.1.4.1. الإدارات والأجهزة الضريبية [23] (ص 202).

يقتضي التنسيق الضريبي بين الدول تعاوناً وثيقاً بين أجهزته الضريبية، ويأخذ هذا التعاون إشكالاتاً مختلفة أهمها تبادل المعلومات وكثيرات وتقريب التشريعات والمصطلحات وطريقة المعاملات.

#### 6.1.2.1.4.1. المعاهد الضريبية ودور البحث العلمي

تعمل المعاهد الضريبية ودور البحث العلمي على دراسة الضرائب في مختلف الدول الأعضاء وتعمل على تطويرها وإبراز نقاط التشابه والاختلاف بينهما والعمل على معالجتها بما يرضي كافة الأطراف.

#### 7.1.2.1.4.1. الصندوق التعويضي

يتطلب تنسيق التشريعات والناظمة الضريبية أيضاً، إيجاد صندوق تعويض تتكون موارده من مساهمات الدول الأعضاء التي تتحدد عادة وفق نظرية القدرة على الدفع، أ من فرض رسم جمركي ويخصص هذا الرسم لصالح الصندوق أو أية طرق أخرى، يتم بموجبها تمويل هذا الصندوق. والغرض من هذا الصندوق هو تعويض الدول التي تتضرر من تنسيق التشريعات وأنظمتها الضريبية.

#### 2.2.1.4.1. الأساليب المعتمدة في التنسيق الضريبي

أما الأساليب المستخدمة في التنسيق الضريبي، فهي عديدة يمكن للتكتلات الإقتصادية الاستعانة بها من أجل تحقيق أغراضها ومن أهمها مايلي: [20] (ص 90).

#### 1.2.2.1.4.1. أسلوب توحيد الضرائب

يفتضي هذا الأسلوب توحيد التشريعات والنظم الضريبية في كافة المعاملات الضريبية المتمثلة بالأسعار الضريبية والواقعة المنشئة للضريبة الأوعية الضريبية والخ.....

وتكون فرصة هذا النوع من التنسيق أكبر في النجاح، حالة الدول ذات الإقتصاديات المشابهة، وهي تتوفر فيها إرادة سياسية قوية، بحيث تتنازل كل دولة عن جزء من سيادتها لصالح هذا التكتل.

ويصعب تطبيق هذا الأسلوب إلا في حالة الاندماج الإقتصادي الكامل، بحيث تصبح جميع الدول المتكتلة كأنها دولة واحدة.

#### 2.2.2.1.4.1. الأسلوب المتدرج والمتميز في المعاملات الضريبية

يفتضي هذا الأسلوب إتباع نظام الخطوة بخطوة في تنسيق تشريعاتها، ونظمها الضريبية، مما يترتب عليه وجود ضرائب مختلفة ومتميزة بحيث يتم تنسيقها بالتدرج وعلى مراحل مع مراعاة كل ظروف كل دولة.

كما يراعي هذا الأسلوب تحديد أولويات التنسيق الضريبي بما ينسجم مع الأوضاع الإقتصادية والسياسية لكل دولة.

### 3.2.2.1.4.1. الأسلوب النمطي

ويقتضي هذا الأسلوب باتخاذ نمط معين أو نموذج ضريبي معين ومحاولة تطبيق في كافة الدول الأعضاء .

### 4.2.2.1.4.1. التنسيق وفق مبدأ الإقامة والإقامة الدخل

ويتطلب هذا الأسلوب مخ الدول الأعضاء، حق فرض الضرائب على الدخل التي تتأتى منها دون الأخذ بمبدأ الجنسية .

### 5.2.2.1.4.1. التنسيق وفق أسلوب الضريبة ذات المراحل المتعددة

يتطلب هذا الأسلوب حساب الضريبة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج حتى يتم تسويقه، ويتم تحديد السياسات والإجراءات اللازمة للتنسيق في كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

### 3.2.1.4.1. أهداف التنسيق الضريبي

يهدف التنسيق الضريبي لإلتشجيع الإستثمارات المشتركة وتنميتها وفق أدوات التنسيق المتبعة، وتختلف أهداف التنسيق الضريبي وفق الأفق الزمني في المدى القصير والمدى البعيد والجدول الموالي يمثل أهم أهداف التنسيق الضريبي لتنمية الإستثمار الأجنبي في المدى القصير و المدى البعيد .

**جدول رقم 1: أهداف التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمار الأجنبي: [20] (ص 90).**

في المدى القصير	في المدى البعيد
- جذب أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة.	-التوجه لحق التكامل الاقتصادي.
-تقديم تسهيلات تؤدي إلى عملية تراكم رأس المال.	-التنسيق في السياسات المالية و النقدية.
-الحصول على حصة من حجم الأموال المتاحة للاستثمار الأجنبي.	-زيادة حجم التجارة البينية.
-توفير قاعدة لبناء أسواق المال و البورصات.	-زيادة حجم الاستثمار المشترك.
-توفير فرص للمنافسة مع الدول الصناعية الكبرى.	-القضاء على التضخم.
-تحقيق تكامل اقتصادي في شكل مشروعات مشتركة جديدة.	-تخفيض أسعار المنتجات لما يسمح بالتصدير الدولي.
-تشجيع توطن رأس المال المحلي.	-جذب مزيد من الإستثمارات.
-الاستفادة في مزايا مثيلة من الدول الأعضاء في التنسيقية.	-استقرار مناخ الاستثمار.
-تشجيع التجارة البينية.	-تحسين العائد على الاستثمار.
-تحسين مناخ الإستثمار.	-توطين عوامل الإنتاج المحلية.
-تشجيع مناطق التجارة الحرة.	-تحقيق مزايا الإنتاج الكبير.
	-جذب تكنولوجيا متقدمة.
	-الاستخدام الأمثل للموارد.
	-يؤدي التنسيق إلى زيادة الائتمان الدولي و من القضاء على البطالة.

يمثل الجدول السابق أهداف التنسيق الضريبي الدولي، حيث تختلف حسب طبيعة و مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول، من ناحية، تختلف وفق الأفق الزمني في المدى القصير و المدى الطويل.

إلا أن طبيعة الأهداف في المدى القصير، تحقق من أجل الدولة المضيفة و ذلك بتحسين مناخ الاستثمار لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية لها. أما طبيعة الأهداف في المدى الطويل، تحقق من أجل التكامل الاقتصادي للتكامل أو للدول الأعضاء.

### 3.1.4.1. شروط و مؤشرات التنسيق الضريبي الدولي الفعال

هناك شروط معينة واجب توفرها في التنسيق الضريبي الدولي حتى يستطيع هذا التنسيق الضريبي الدولي تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها. كما أن هناك مجموعة من المبادئ العامة (مؤشرات ) يمكن الاسترشاد بها للحكم على فعالية التنسيق الضريبي.

#### 1.3.1.4.1. شروط التنسيق الضريبي فعال

من المعروف أن طول الإجراءات في منح التراخيص و جمود القوانين و تصورهما و تأخرها في حسم المنازعات و عدم فعالية ضمانات الاستثمار، و غياب نية التنسيق عند الأطراف المنظمة للتنسيق الضريبي.

و فيما يلي مجموعة من الشروط الواجب مراعاتها من أجل نجاح هذا التنسيق الضريبي [23] (ص 203):

- ✓ بناء قاعدة بيانات للاستثمار و التنسيق الضريبي.
- ✓ توفر مراكز لدعم قرارات التنسيق الضريبي.
- ✓ وجود شبكة اتصالات بين أطراف التنسيق الضريبي.
- ✓ توفر مرونة في برنامج التنسيق الضريبي ليواكب مع المؤثرات المحلية و الدولية المحيطة.
- ✓ وجود نظام للتخطيط و البرمجة و المؤثرات التقديرية للتنسيق الضريبي [50] (ص 11).
- ✓ توفر نظام معلومات إدارية للتنسيق الضريبي.
- ✓ ربط التنسيق الضريبي بالسياسة العامة للضرائب، مع مراعاة العدالة و المساواة و الكفاءة.
- ✓ استخدام التنسيق الضريبي لتحقيق تعاون و تحالف إستراتيجي و مشروعات مشتركة جديدة.



### 2.3.1.4.1. مؤشرات التنسيق الضريبي فعال

- يتضمن الحكم على فعالية التنسيق الضريبي، ضرورة تطبيق عدد من المقاييس تساعد على تطوير أدوات التنسيق حتى لا تتحول إلى قواعد بيروقراطية جامدة، و فيما يلي عدد من المبادئ العامة الواجب الاسترشاد بها عند الحكم على فعالية التنسيق الضريبي [49] (ص 64):
- ✓ مبدأ المساواة و العدالة و المعاملة بالمثل بالبيئة للحوافز الجبائية للاستثمار الدولي.
  - ✓ مبدأ وضوح بنود التنسيق الضريبي.
  - ✓ مبدأ استقرار التنسيق الضريبي.
  - ✓ مبدأ تطبيق الحوافز الضريبية بصفة منتظمة.
  - ✓ مبدأ استقرار أسعار الضريبة.
  - ✓ مبدأ التحديد المسبق للضرائب على الاستثمار و الأرباح و الدخل في اتفاقية التنسيق الضريبي.
  - ✓ مبدأ ملائمة توقيت تحصيل الضرائب خاصة بالنية للمستثمرين الجانب.
  - ✓ مبدأ اقتصاديات التحصيل (انخفاض تكلفة التحصيل).
  - ✓ مبدأ تكافؤ الضغط الضريبي بين الدول المنظمة للتنسيق الضريبي.

### 4.1.4.1. دور التنسيق الضريبي الدولي في معالجة المشاكل الجبائية

إن الدول تهدف ما وراء تنظيمها للتنسيق الضريبي إلى تحقيق أهداف عديدة تتمثل في جذب الإستثمارات الدولية [50] (ص 12). و تشجيع التجارة البينية و غيرها. إلا أن الدول قد تهدف أيضا من وراء تنظيمها للتنسيق الضريبي معالجة المشاكل الجبائية و في مقدمتها الإزدواج الضريبي الدولي، بما ينطوي عليه من زيادة العبء الضريبي، نتيجة تعدد مرات إخضاع الدخل أو المال الضريبة. فإن تسوية هذه المشكلة تحتاج إلى التنسيق بين هذه الاختصاصات الجبائية بما تقتضيه من قبول كل دولة التنازل عن بعض الاختصاصات و التضحية بجانب من إيراداتها الجبائية [23] (ص 231-232).

كما يهدف التنسيق الضريبي إلى إلغاء العقبات في وجه المنافسة بشكل يسمح لدول الأعضاء بإنشاء سوق موجه يشتغل في نفس الشروط التي يشتغل فيها السوق الوطني، و ذلك عن طريق إلغاء التمييز الجبائي في معاملة المكلفين و السلع و الخدمات، هذا الإجراء من شأنه القضاء على المنافسة

الجبائية المضرة بين الدول الأعضاء في التنسيق، و هذا ما شأنه أن يفتح الطريق أمام المنافسة النزيهة التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف، لذلك نجد الدول تسعى إلى تقريب معدلات الضريبة و معدلات الضغط الجبائي، لأن من شأن الاختلاف في هذه المعدلات أن يولد التأثيرات بإمكانها أن تربك المنافسة الشرعية و السير الحسن للسوق[51] (ص ص 41-42).

### 2.4.1. التجانس الضريبي

قد يكون التنسيق الضريبي على مستوى الوعاء أو على مستوى المعاملات الضريبية، إلا أن الحالة المتطورة للتنسيق الضريبي، فاعتبارها بعض المفكرين بالتجانس الضريبي ، وهذا ما تبحث عنه الدول وما يعتبره البعض الآخر كبديل ناجع وفعال لمحاربة الازدواج والتهرب الضريبي .

#### 1.2.4.1. مفهوم التجانس الضريبي

يقصد به "أهم مرحلة يصل إليها التنسيق الضريبي إلى ذروته، ويعرف عليه كذلك بمصطلح "التوحيد الضريبي"، حيث يتعزز التعاون بين الدول، وإتمام تكاملها الاقتصادي في ظل هذه الظروف قد يكون الأسلوب الأنسب، هو الاتجاه نحو الاستعمال العادي للعبارة (التوحيد الضريبي أو التجانس الضريبي) على معنيين منفصلين، لكنهما يتصلان ببعضهما اتصالاً وثيقاً وهما[13] (ص 21).

أولاً: إن العبارة تعني مفهومها الضيق توحيد الضرائب ثم فهي تهدف إلى إزالة العقبات التي يمكن أن تعرقل تدفق لسلع والخدمات وعوامل الإنتاج وتعرقل بالتالي، التكامل الاقتصادي الذي هو الهدف النهائي من الإتفاقية.

أما ثانياً: العبارة تعني بمفهومها الواسع، توحيد جميع السياسات المالية التي تستخدم إجراءات ضريبية كأداة هامة وليست وحيدة، لتهديد الأهداف المختلفة للتكامل الاقتصادي.

#### 2.2.4.1. حقيقة التجانس الضريبي

من أجل إنجاح التجانس الضريبي أو التوحيد الضريبي لا بد للدول الأعضاء، أن تعرف بالاختلافات العامة بين الخلفيات السياسات الاقتصادية، والمؤسسين في الدول الأعضاء وأن تقلبها.

فلذا التشديد على أي نظام ضريبي موحد لدى الدول الأعضاء ليس غاية في حد ذاته، فالهدف من الموازنة والتجانس، هو جعل النظم الضريبية نظاماً واحداً [13] (ص ص 21-22).

فهذا الهدف لا يجب السعي إلى تحقيقه إلا بالحد المطلوب من إقرار وأعمال الوحدة الاقتصادية المنشودة، التي تتطلب إلى التقدم الذي تحرزه أهم التكتلات التي تسعى إلى تحقيق مختلف المراحل المطلوبة، عن طريق إقامة الوحدة الاقتصادية.

### 3.4.1. الاتفاقيات الجبائية الدولية

من أجل تصدى وحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، تسعى الدول لإبرام اتفاقيات جبائية دولية، من أجل منع المكلفين من استغلال هذه التغيرات وحمايتهم من دفع الضريبة نفسها أكثر من مرة.

#### 1.3.4.1. تعريف الاتفاقيات الجبائية الدولية

عرفها الأستاذ "أنزيليوتي Anzitioti" بأنها "تعبير عن إرادة جماعية وهذه الإرادة هي بالذات التي تنشأ قاعدة القانون الدولي [52] (ص 26).

ويقصد بالاتفاقية الجبائية، عبارة عن عقد بين دولتين أو مجموعة من الدول فيما بينهم، يكون موضوعها يدور حول أمور جبائية بحتة، فيما يخص تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بين هذه الدول، ويمكن أن تكون حول تشجيع الإستثمارات بواسطة الإعفاءات الضريبية [13] (ص 26).

#### 1.1.3.4.1. معاهدة تقادي الإزدواج الضريبي

تلجأ بعض الدول إلى معالجة الإزدواج الضريبي عن طريق تشريعاتها الوطنية، وتتمثل هذه التشريعات في الإجراءات الفردية التي تتخذ من جانب واحد عن طريق التضحية ببعض إيراداته الجبائية دون حاجة إلى عقد اتفاقيات مع الحكومات الأخرى، فتقوم بإعفاء المداخيل الأجنبية من ضريبتها الوطنية والتي خضعت للضريبة في الدولة الأجنبية.

تستعمل الدول في معالجتها للازدواج الضريبي ضمن الاتفاقيات طرق، تتمثل فيما يلي: [40] (ص 107-108).

#### 1.1.1.3.4.1. طريقة التحميل (الخصم)

تقتضي هذه الطريقة أن تخصم دولة الموطن جميع الضرائب التي يتحملها الممول عن الدخل الناتجة عن مصادر أجنبية من قيمة الضريبة التي تطالبها بها.

وبذلك يمكننا أن نستبعد استبعادا كليا جميع مظاهر وأثار الإزدواج الضريبي الدولي، إذ أن الممول سوف لا يتحمل في الدولتين المختلفتين عبئا ضريبيا أكبر مما لو اقتصر نشاطه على دولة الموطن فقط.

غير أن هذه الطريقة لا يمكن تصور تطبيقها تطبيقا كاملا [23] (ص ص 176-177). لما تنطوي عليه من إجحاف بحقوق دولة الموطن، بوضعها تحت رحمة النظام الجبائي لدولة المصدر. فلو كانت أسعار الضرائب في الدولة الأخيرة أكثر ارتفاعا عما هي في الدولة الأولى، لأدى تطبيق طريقة الخصم تطبيقا كليا إلى عدم تحمل الممول لأي ضريبة في دولة الموطن، نظرا إلى أن الخصم الذي تظهر لإجرائه هذه الدولة، قد يستفيد كل الضريبة التي تطالبه بها، ولهذا فإن أغلب الدول لا تطبق هذه الطريقة إلا بوسائل تقلل من أثارها [23] (ص ص 176-177).

وكذلك فإن الدول تلجأ إلى تطبيق طريقة أخرى وهي طريقة التحميل الجزئي، والتي تعني أن مبلغ الخصم الممنوح من طرف دولة الموطن لا يمكن أن يتجاوز مبلغ الضريبة المدفوعة في هذه الدولة بالنسبة للمداخيل ذات المصدر الأجنبي [23] (ص ص 176-177).

والواقع أن الدول التي يقع بها الموطن الجبائي للممول تحتفظ بحقها في فرض الضرائب على جميع دخوله سواء كانت من بلده أو من إقليم الدولة الأخرى المتعاقدة، مع مراعاة أن تخصم الضريبة المستحقة على مجموع الدخل أقل الضريبتين الآتيتين [13] (ص 26):

- الضريبة المستحقة على الدخل الناتجة من إقليم الدولة الأخرى المتعاقدة بالنسبة لجمل الدخل (طريقة التحميل الممدود أو الجزئي).

- الضريبة المحصلة فعلا في الدول الأخرى المتعاقدة الخاضعة لضريبتها الوطنية (طريقة التحميل الكلي).

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نوع آخر من التحميل وهو ما يسمى بالتحميل الوهمي، الذي هو عبارة عن وسيلة تستعمله الدولة المتطورة (دولة الموطن) من أجل عدم الأضرار، بمصالح الدول النامية (دولة المصدر) وذلك من خلال قيام الدولة المتطورة بخضم المستحق من ضريبتها الوطنية مبلغاً أعلى من ذلك المدفوع في دولة المصدر [40] (ص 109).

#### 2.1.1.3.4.1. طريقة الإعفاء (تقسيم الاختصاص الجبائي)

هذه الطريقة تستدعي بأن تقوم الدولة المتعاقدة بإعفاء المداخل التي خضعت للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى من ضريبتها الوطنية، بمعنى أن هذه الطريقة تقوم على تحديد الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة على المداخل باعتبار أنها قد خضعت للضريبة في الدولة الأولى [53] (ص 153).

هذا الإعفاء يمكن أن تتخذ شكلين هما : [40] (ص 111).

#### 1.2.1.1.3.4.1. الإعفاء الكلي

تستدعي هذه الطريقة أن لا تقوم الدولة المتعاقدة (دولة المواطن) بالأخذ بعين الاعتبار المادة الخاضعة للضريبة التي نتجت من مصادر أجنبية في وعائها الجبائي وفي تصنيفها للضريبة في حد ذاتها.

#### 2.2.1.1.3.4.1. الإعفاء المتصاعد

تعني أن المادة الخاضعة للضريبة التي الأجنبية لا تؤخذ بعين الاعتبار في حساب الوعاء الجبائي ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار عند تصفية الضريبة.

بمعنى أن هذه الطريقة سوف تسمح بتحديد السعر الضريبي الواجب تطبيقه على المداخل الوطنية انطلاقاً من جملة المداخل سواء كانت وطنية أو أجنبية.

#### 2.1.3.4.1. معاهدة لتشجيع وحماية الإستثمار

بالنسبة لهذا النوع من المعاهدات، تسعى الدول فيما بينهما للإتفاق بنزع كل العراقيل التي تحقق عثرة في طريق الإستثمار الأجنبي وتعيقه، يكون هذا الإتفاق على شكل إعفاءات أو تحضيرات جبائية لجذب الإستثمار الأجنبي.

تعتمد السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف على عدة أدوات نذكر منها ما يلي :

#### 1.2.1.3.4.1. الإعفاءات الضريبية

إضافة إلى ما أشارنا إليه سابقا، فهو يتمثل في إسقاط حق الدولة على المكلف في حق الضرائب الواجب تسديدها مقابل الالتزام بأنشطة معينة في ظروف معينة [48] (ص 173) ، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه؛ إلا أن للإعفاء الضريبي عيوب يتميز بها، من بينها : [54] (ص ص 253-256).

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي، هل يبدأ احتساب مدة الإعفاء من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع وابتداء من تاريخ الإنتاج.

- يعتبر الإعفاء الضريبي حافز ضعيف لأغلب المشروعات التي عادة ما تحقق أرباحا ضئيلة أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط.

مشكلة كيفية احتساب أقساط الإهلاك بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي.

#### 2.2.1.3.4.1. المعدلات التمييزية

ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط منها بنتائج محددة لعمليات المشروع [54] (ص 246)، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

#### 3.2.1.3.4.1. التخفيضات الضريبية

ذلك بإخضاع المكلف لمعدلات ضريبة أقل مما هي مفروضة عليه، أو عن طريق تقليص الوعاء الضريبي بناء على توجيهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة [55].

#### 2.3.4.1. أهمية الاتفاقيات الجبائية الدولية

الاتفاقيات الجبائية الدولية لمنع الإزدواج والتهرب الضريبي أهمية بالغة تكمن فيها ما يلي:

- تعتبر أحد بدائل لمعالجة المشاكل الجبائية.

- تعتبر شكل من أشكال التنسيق، وتكون فعالة إذا إلتزم بها كل أطراف العقد ببوده وشروطه.

- توضيح البنود، فهم وضبط المصطلحات يعزز الثقة بين أطراف العقد.

مما سبق نستخلص مايلي:

- ظهرت التنافسية الجبائية كأحدى إفرازات العولمة هذا من ناحية و كحتمية لتبادل الحر لحركة رؤوس الأموال و استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية و خاصة الأجنبية منها من ناحية أخرى.
- رغم تعدد و اختلاف مفاهيم حول التنافسية الجبائية يمكن تعريفها بما يلي: هي إجراء ضريبي تقوم به الدولة من أجل الحصول على التدفقات المالية، لكن لم يكن ظهور هذه الظاهرة وليدة صدفة بل هناك عوامل ساعدتها في الانتشار و التنامي، الأساسية منها و الثانوية.
- إن اختلاف دراسة هذه الظاهرة حسب الخبراء و تخصصاتهم، أدى إلى تصنيف التنافسية الجبائية إلى عدة أصناف، فمنهم من يراها حسب صيغتها القانونية من حيث مشروعاتها أو غير ذلك و بعض الآخر يراها على أساس الهيكل السياسي، فيدرالي أو كونفيدرالي و الباقي يراها حسب المستوى المحلي و الدولي.
- إن تركيزنا على التنافسية الجبائية المضرة و غير المضرة أفرزت كل منها نتائج تعود بالإيجاب أو بالسلب للدولة، كل حسب طبيعتها.
- للحد من ظاهرتي الإزدواج و التهرب الضريبي، ظهرت التنسيق و التجانس كحتمية لمعالجة هذه المشاكل الجبائية هذا من جهة و لإبرام الإتفاقيات الجبائية الدولية كآلية ناجعة لحل هذه المشاكل.
- لا يقتصر تنافس الدول في الضرائب فقط بل هناك مجالات أخرى تتنافس فيها الدول، و لها مؤشرات خاصة بها للقياس، فما هي التنافسية الدولية و ما مؤشراتنا؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه في الفصل الثاني.

## الفصل 2

### تنافسية الدولة و مؤشراتاتها

في اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أمراً لا مناص منه وهي تؤثر على السواء على المؤسسة التي تحتاج إلى النمو فضلاً عن مجرد توفير البقاء، وعلى الأفراد الذين يريدون الحفاظ وظائف عملهم، كما تؤثر على الأمم التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفضل و مشاركتهم في التقدم العلمي.

و قد حظي موضوع التنافسية في الساحة العربية وفي ظل التحول إلى اقتصاد السوق ، باهتمام متعدد الأوجه ، لاسيما إنها تعظم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي وتقليل من سلبياته ، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول [56] (ص 02). الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة لان هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين.

وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالمية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون مستوى معيشة أفراد الدولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العامة فيها من خلال قدرتها على اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير و الاستثمار الأجنبي المباشرة.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى ما يالي:

- ماهية تنافسية الدول،
- تحليل تنافسية الدول،
- مؤشرات التنافسية الجارية للدول،
- مؤشرات التنافسية الكامنة للدول.



## 1.2. ماهية تنافسية الدول

أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر، هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، ولاسيما تلاشي الحواجز التقليدية المتمثلة في الرسوم الجمركية و الضرائب، في وقت ازداد التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بالجودة والبيئة مما سيلتزم ظهور منافس جديد على مستوى عالي من المهارة والقوة.

حتى تستطيع الاستمرار والبقاء يجب فهم معنى التنافسية الحقيقي في ظل التحديات الحديثة التي تطرأ على اقتصاديات الدول.  
لهذا قسمنا هذا الجزء إلى ما يلي:

- نشأة التنافسية الدول؛
- مفهوم تنافسية الدول؛
- أنواع تنافسية الدول؛
- قياس تنافسية الدول.

### 1.1.2. نشأة تنافسية الدول.

من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين ، خاصة إذا كان يتمتع بالحدثة و لا يخضع لنظرية عامة تفسره مثل التنافسية ، ولكن من خلال القراءة المتأنية للكتب التي تناولت موضوع التنافسية تبين ما يلي :

أول ظهور لمفهوم التنافسية، كان خلال الفترة 1981-1987 التي عرفت عجزا كبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلاتها مع اليابان وزيادة حجم الديوان الخارجية [57]. (ص 32)

ثم ظهر الاهتمام مجددا بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات من القرن العشرين، كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، و خاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية

متمثلة في الاتحاد السوفياتي سابقا، وظهر سمات وتداعيات عديدة له و التي كان من أبرزها ظهور ما يسمى بظاهرة " العولمة " والتأكد مرة أخرى على التوجه نحو الاعتماد على اقتصاد وقوى السوق [58] (ص 53).

وقد وقع تحول في المفاهيم، فمن مفهوم الميزة النسبية والمتمثل في قدرات الدول من الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة، المناخ والموقع الجغرافي التي يسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي [58] (ص 53). إلى مفهوم الميزة التنافسية والمتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك [59] (ص 23). مما جعل العناصر المكونة للميزة البيئية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية.

حيث في بداية التسعينات من القرن العشرين تسارعت وتيرة العولمة في الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة، حيث زادت التجارة العالمية بضعف السرعة التي نراه بها إجمالي الناتج المحلي العالمي و أخذت الأسواق المالية في كثير من الدول في التحرر السريع من القيود المفروضة عليها.

كما تسارعت التدفقات المالية في كثير من الدول النامية و كذلك حقق الاستثمار الأجنبي المباشر لنمو، ليس فقط بالنسبة للتاريخ العالمي ولكن أيضا للتجارة الدولية، حيث أصبحت كل الدول تسعى إلى اقتحام أسواق عالمية، من أجل تحقيق الرفاهية في مستوى معيشية الأفراد.

إلا التحديات التي أفرزتها العولمة في فترة التسعينات من القرن العشرين، جعلت الدول تعيد هيكلة سياستها من جديد فيما يخص التجارة الخارجية مما استدعي إمكانيات معتبرة تستغلها الدولة من أجل مواجهة هذا التحدي [60] (ص 43-44).

من هذا تتبلور معالم النشأة للتنافسية إلى مايلي:

- كان أول ظهورا للمفهوم التنافسي فترة 1981-1987.
- ظهور الاهتمام مجدداً وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات.
- سقوط الكتلة الشيوعية من بين أهم أسباب ظهور التنافسية.

- الانتقال من مفهوم الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية جعل عناصر الميزة النسبية غير مهمة، من ضمن الأسباب التي ساعدت في ظهور التنافسية.
- في ظل العولمة وتحدياتها، جعلت التنافسية شغل شاغل كل أمم التي تسعى للبقاء.

### 2.1.2. مفهوم تنافسية الدول.

نظر لوجود العديد من المقاربات المعتمدة لتعريف التنافسية تشترك كلها في كون التنافسية يتم الحديث عليها دوماً على المستوى الدولي، احد هذه المقاربات تقسم التعاريف إلى ثلاث مجموعات [57] (ص ص 4-5):

- المجموعة الأولى: تتضمن كل التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار حالة التجارة الخارجية للدول فقط.
- المجموعة الثانية: يتضمن كل التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار حالة التجارة الخارجية وكذلك مستويات المعيشة الأفراد.
- المجموعة الثالثة: تتضمن كل التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار مستويات المعيشة للأفراد فقط

والانتقاد الموجه لهذه المقاربة كونها لا تتعرض إلى تعاريف التنافسية على مستوى المؤسسات أو قطاع النشاطات هذا من جهة ، والغلط الحادث بين التنافسية و المنافسة من جهة أخرى.

### 1.2.1.2. الفرق بين مصطلح التنافسية والمنافسة .

هناك فرق بين مفهوم التنافسية و المنافسة، فالتنافسية تعرف على أنها قدرة البلد على تصريف بضاعته في الأسواق الدولية [61] (ص 26).

أما المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني، وبالتالي الشروط التي تصف السوق المعنية [62] (ص 106).

إلا إن العنصران الأساسيتان (التنافسية و المنافسة) لأي إطار تحليلي للإنتاج و التجارة الدولية [62] (ص 106).

إذا لا يجب الخلط بين هذين المفهومين، حتى و إن يتفقان في عدة أمور كالمهدف المرجو و أهمية كل منهما في تحقيق الرفاهية للدولة المعنية.

حيث يكمن الفرق الجوهرى بين هذين المفهومين في:

أن التنافسية تعني القدرة أي قدرة تنافسية للبلد بينما المنافسة هي المزاومة و هي بالضبط الشروط التي يتم وفقها الإنتاج و التجارة.

### 2.2.1.2. العلاقة بين تنافسية الدولة و تنافسية القطاع و تنافسية المؤسسات أو الشركات

لدراسة العلاقة بين تنافسية كل من الدولة و القطاع و المؤسسة تقدم بعض التعاريف لهذه المحاور، ثم توضح العلاقة الموجودة بينهم. كما ان مفهوم التنافسية يختلف محل الحديث إذا كان عن المؤسسة أو قطاع أو دولة .

#### 1.2.2.1.2. مفهوم تنافسية المؤسسات

هي القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية ، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العلمى في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة [63] (ص 52).

و حسب التعريف البريطانى هي القدرة على إنتاج السلع و الخدمات بالنوعية الجيدة و السعر المناسب و في الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلك بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى .

وعرفها سعد يس عامر >>هي إشباع غير عادى لحاجات لمستهلك [64] (ص 45). و الذي يتطلب توافر مقدرتين ها دفع وتمكين العاملين في كل المستويات التنظيمية و معرفة الاتجاهات المستقبلية أو القدرة على خلقها <<

إذا تنافسية المؤسسة تتمثل في مدى تلبية حاجات المستهلك و التنبؤ بها للسلع والخدمات بتوعية جيدة و سعر مناسبة في وقت بشكل افضل ومعايير عن المؤسسات الاخرى المنافسة. ومؤشرات تنافسية الشركات من خلال [63] (ص 60):

- الربحية؛
- تكلفة الصنع و الإنتاجية؛
- الحصة من السوق.

### 2.2.2.1.2. مفهوم تنافسية القطاع

هي قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية .  
و من أهم مؤشراتها : الربحية الكلية للقطاع  
- الميزان التجاري للقطاع .  
- محصلة الاستثمار الأجنبي المباشرة .  
- مقاييس متعلقة باللغة و الجودة [63] (ص 61).

### 3.2.2.1.2. تنافسية الدول

اهتم الكتاب و الاقتصاديين و كذلك المنظمات و الهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى الشركات و قطاع النشاط نتطرق للأهم هذه التعاريف حسب الفئات و المجموعات الثلاث سابق الذكر.

### 1.3.2.2.1.2. تعريف التنافسية الدول حسب المجموعة الأولى

طبقا لهذه الفئة، تربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة فقط، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة ووجود العجز يعني تدهور في تنافسية الدولة و أستخدم هذا التعريف لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن العشرين مقارنة

باليابان [57] (ص 05) هذه الفئة تعتمد على الفكر التقليدي لإعطاء مفهوم التنافسية مرتبط بالميزان التجاري، أو سعر تفضيلي أو صناعة مدعومة أو حتى معدل تضخيم مكون [61] (ص 26).

لكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية استناداً إلى وضعية الميزان التجاري في جميع الحالات، بحيث أن الفائض في الميزان التجاري قد يشير بعض الأحيان إلى تدهور المنافسة الدولية، وعلى العكس فإن وجود العجز في الميزان التجاري يعني علامة قوة للاقتصاد، ومن أمثلة على ذلك حالة بوليفيا في الفترة ما بين (1980 – 1986) [57] (ص 25)، حيث حققت فائض في ميزاتها التجاري نتيجة زيادة صادراتها عن وارداتها بمقدّر 60% و لكن خلال نفس الفترة انخفض متوسط الدخل الفرد بحوالي 26%، مما لا يمكننا القول بأن اقتصاد يتمتع خلال هذه الفترة بقوة تنافسية

من هذا كله يمكن تقديم تنافسية الدول باعتماد فقط على الميزان التجاري، هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة، محسوبة بمعدلات التغيير السنوي لدخل الفرد.

كما أننا نجد من بين تعاريف هذه الفئة تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يعرف تنافسية الدول ب مقدرّة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغيير السنوي لدخل الفرد البلد [65] (ص 325).

### 2.3.2.2.1.2. تعريف تنافسية الدول حسب المجموعة الثانية

يشير مفهوم التنافسية وفقاً لهذه الفئة، إلى تحقيق الدولة التوازن في ميزانها التجاري، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة للأفرادها، هناك العديد من التعاريف جاءت ضمن هذه الفئة

### 1.2.3.2.2.1.2. تعريف مجلس التنافسية الصناعة الأمريكية\*

عرف التنافسية "بأنها قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوف شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخل الحقيقية" [66] (ص 21)

هذا يعني إن التنافسية حسب هذا المجلس إلى إنتاج سلع وخدمات بنوعية جيدة لتلبية حاجات المستهلك المحلي والأجنبي علي سواء مع التركيز علي تنمية المداخل للفرد من اجل تحسين المستوى المعيشي له.

### 2.2.3.2.2.1.2. تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ( OCDE )

تعرفها بأنها "القدرة علي توليد المداخل من عوامل الإنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة علي التعرض للمنافسة الدولية كما تعرفها ايضا بانها القدرة علي انتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه علي توسيع الدخل المحلي الحقيقي" [67] (ص 33)

من خلال التعاريف لهذه الفئة الكل يتفق في تعريف التنافسية ويربطها بالميزان التجاري هذا من جهة وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها من جهة أخرى.

### 3.3.2.2.1.2. تعريف تنافسية الدول حسب المجموعة الثالثة

في محاولات مستمرة لإيجاد تعريف واضح للتنافسية ، ظهر تعريف جديد للتنافسية ، يستند على مدى تحقيق الدولة المستويات معيشية مرتفعة وذلك على النحو التالي :

\*مجلس التنافسية الصناعة الأمريكية ،تم إنشائه بأمريكا بعد أزمة الثمانينات من القرن الماضي ، تدرس و تبحث في موضوع التنافسية في الولايات الأمريكية و دول العالم وتكتب بالانجليزي كمايلي US Commission on Industrail Competitiveness\*

### 1.3.3.2.2.1.2. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي\*

بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة في متوسط دخل الفرد مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [68] (ص 23)

يقصر تعريف التنافسية حسب هذه الفئة إلى الاهتمام و الاعتماد بالمستوى المعيشي للفرد ، وذلك عن طريق تحسين مداخله وكذلك نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إلا أن الاعتماد على المستوى المعيشي فقط لا يتحقق ذلك إلا إذ كانت الدولة تحقق معدلات نمو مستديمة و لا يأتي ذلك إذا كانت تملك مستوى تبادل تجاري يختلف عن باقي الدول أي تحقيق الفائض.

من التعاريف السابقة للفئات الثلاثة، نستخلص مايلي:

- صعوبة إيجاد مفهوم واضح ويسير لتنافسية الدول بسبب تعقيد مفهوم التنافسية هذا من جهة ، و كذلك عدم وجود إطار نظري قوي و نموذج متماسك يسمح بتفسيرها و تحديدها ، تحديدا علميا ، دقيقا.
- مفهوم التنافسية لا يزال خاضعا لمناظرات بين الباحثين حيث تمخض عنها العديد من التعاريف و المؤشرات التي تحاول تحديد و قياس و احد أو أكثر من الأوجه المتعددة للتنافسية .
- تختلف التنافسية على المستوى الكلي عن التنافسية على المستوى الجزئي ، إلا أن هذه الأخيرة تعتبر أقل تشجيعا وتعقيدا من الأولى.
- مما سبق من التعاريف حسب الفئات ، نتبنى تعريف التنافسية حسب الفئة الثانية التي تعتمد على الميزان التجاري وتحسين المستوى المعيشي للفرد، و لا يتأتى ذلك إلا بزيادة متواصلة في الصادرات حيث تساهم هذه الزيادة في تحسن الميزان التجاري و إن تكون تابعة من معدلات مرتفعة من الإنتاجية إلى جانب توزيع مكاسب التصدير بعدالة على كافة عناصر الإنتاج و خاصة عناصر العمل.

\* المنتدى الاقتصادي العالمي Wold Economie forum يصدر تقرير التنافسية العالمي و بدء هذا التقرير يصدر في عام 1979 ، و تقرير يحدد درجات 53 بلدا من بينها دولة عربية واحدة هي مصر.



### 4.2.2.1.2. العلاقة بين التنافسية على الصعيد الثلاثة

العلاقة الموجودة بين تنافسية الدول و المنشأة (الشراكة) و القطاع هي علاقة تكاملية، إذا إن تنافسية احدها يؤدي إلى تنافسية الأخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية الآخر دون وجود شركات ذات تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب المقدرة التنافسية دون وجود الشركات ذات التنافسية على الصعيد الدولي و بالتالي الحصول على مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة [61] (ص ص 28-29)

غير أن وجود مؤسسة أو صناعة ذات قدرة تنافسية، مما يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه الميزة حكما ، و في المقابل فإن تحقيق الدولة المعدل مرتفع و تحسين داخل الفرد مما يعد دليلا على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تمتلك في مجملها ميزة تؤهلها للتنافسية على الصعيد الدولي.

### 3.1.2. أنواع تنافسية الدول

بعدما قدمنا أهم التعاريف التنافسية الدول ، تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية ، تذكر أهمها [66] (ص 23) :

- تنافسية التكلفة أو السعر.
- التنافسية غير السعرية.

### 1.3.1.2. تنافسية التكلفة أو السعر

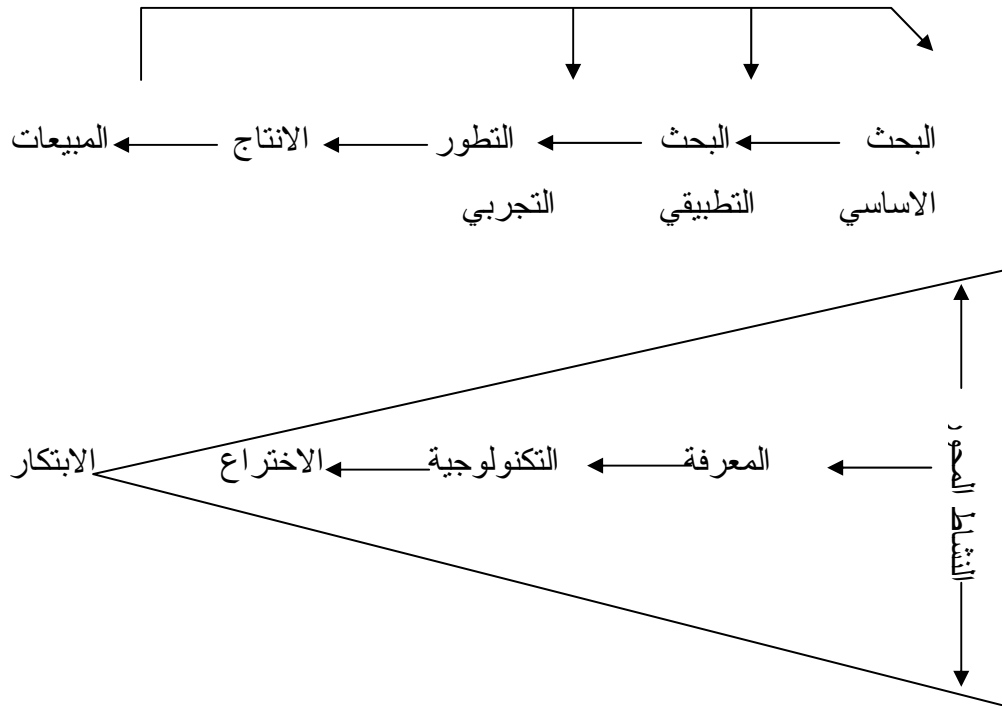
فالبلد ذو التكاليف الأرخص يمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل حيث تؤدي التكلفة دوراً هاماً كسلاح تنافسي، فلا يمكن تحديد أسعار، تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، حيث أن كثير من الدول تهدف ان تكون رائدة أو قائدة في السوق العالمي ، و لا يكون لها ذلك إلا بظبط و تحكم تام في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها في نفس الصناعة أو النشاط. ويتطلب التنافسية من خلال خفض التكلفة دون المساس المستوى الجودة المستهدفة [69] (ص 23)

### 2.3.1.2. التنافسية غير السعرية

و المقصودة بها أنواع ليست سعرية و تشمل مايلي :

#### 1.2.3.1.2. التنافسية النوعية

وتشمل إضافة إلى النوعية و الملائمة عنصر الابتكارية ، حيث يعتبر هذا الأخير أحد أركان المنافسة فالابتكارات المفاجئة تعتبر سلاح بيد الدولة التي تبحث و تطور من أجل تلبية حاجات و رغبات المستهلك وفق نموذج مبسط لعلمية الابتكار الموضح في شكل ( 2-3 )



الشكل رقم 3: نموذج مبسط العلمية الابتكار [70] (ص 29).

يوضح الشكل 3 ، أهم المراحل التي يصل إليها الابتكار مرور بعنصر مهم ألا وهو المعرفة و بوجود التكنولوجيا ، نحصل على الاختراع وهذا كله موجود وفق محور النشاط النابع من البحث الأساسي و التطبيقي وكذا التطوير التجريبي ثم نتج و من خلال هذا كله تحقق المبيعات ، و خاصة إذا كان المنتج وفق رغبة المستهلك.

إذا البلد ذو المنتجات المبتكرة و ذات النوعية عالية و ملائمة للمستهلك أي مناسبة لك من كل النواحي ووجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق يتمكن من تصدير سلعة حتى و لو كانت أعلى سعراً من سلع منافسة .

### 2.2.3.1.2. التنافسية التقانية

حيث تتنافس الدول من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة مستعملة في ذلك احدث تقنيات الإنتاج.

### 3.2.3.1.2. التنافس بالوقت

يتبارى المتنافسون في الدول ، في إختصار الوقت بين كل ابتكار و تقديم لمنتج جديد ، و اختزال وقت إنتاج و تقديم المنتج ، وتسليم المنتجات في التوقيتات المتفق عليها دون تأخير ، ليس هذا بل في التوقيتات إلى يحددها الزبون ( المستهلك ) [69] (ص 16)

### 4.2.3.1.2. التنافسية الهيكلية

المقصود بها مدى سيطرة الدولة ، على سوق التبادل التجاري الدولي ، مستعملة في ذلك أهم التقنيات العالية و النوعية الممتازة وكذا الانخفاض في التكاليف ، لتكون رائدة في هذا السوق (اسوق الدولية) [71] (ص 45).

### 4.1.2. قياس تنافسية الدول

من الأمور التي تستوجب الحذر مقايسة الأمم تنافس فيما بينها على الشكل نفسه الذي تتنافس فيه المؤسسات وأن هناك احتمالات لوجود خاسرين و رابحين [63] (ص 63) .  
لقد استعمل " بورتر Porter " منهجية دعاها "الجوهرية الوطنية" [63] (ص 64) لتطوير حزمة من التوصيات و إجراءات التنافسية التي يتوجب على الدول في إطار دعمها للتنافسية في البلاد و الفكرة الأساسية في هذه المنهجية تقوم على تحليل اقتصاد البلاد قطاعاً فقطاعاً من خلال :

- شروط العوامل ؛
- شروط الطلب ؛
- الصناعات الداعمة و المتصلة؛
- استراتيجية المؤسسة و هيكلها و منافسيها ؛
- دور الحكومة.

و ثمة العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية الوطنية لكن التركيز يتم على نمو الدخل الحقيقي للفرد وعلى النتائج التجارية للبلد [63] (ص ص 65-67) .

إن نمو الداخل الحقيقي للفرد و نمو الإنتاجية مفهومان مترابطان و ليس متطابقين ، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية و على الموهوبات من راس المال و الموارد الطبيعية و حدود التجارة ، و تتحسن حدود التجارة لبلد ما عندما ترتفع قيمة عملة أو عندما ترتفع أسعار صادراته بالقياس مع أسعار مستورداته ، أذن فإن تحسن حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل.

#### 1.4.1.2. التقارير الدولية و الإقليمية عن التنافسية ومؤشراتها.

تعد جهات عديدة تقارير عن التنافسية في العالم أو بعض أقاليمه، أو تقدم مؤشرات التنافسية في دول العالم ونذكر بهذا الصدد جهود الجهات التالية :

#### 1.1.4.1.2. المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD

يوجد في سويسرا الذي يعد سنويا تقرير الكتاب السنوي عن التنافسية في العالم. (Wcy : World Competitiveness Yearbook) و الهدف منه جمع عناصر أساسية لمقارنة خصائص بيئة الأعمال و تلخص على شكل مؤشر وحيد يتم على أساسه تصنيف الدول بدلا له نوعية البيئة الموفرة للمؤسسات ، حوالي 200 نوع من المعطيات الأساسية جميع في مجالات مختلفة :

تنافسية واستقرار الاقتصاد الكلي، نوعية وتكلفة عوامل الإنتاج، الهياكل القاعدية، البحث و التطوير تسيير المؤسسة، بيئة الإدارية و الجبائية .

## 2.1.4.1.2. منتدى الاقتصاد العالمي W E F

يوجد كذلك في سويسرا الذي كان قبل عام 1996 مشاركا IMD في إعداد التقرير السنوي عن تنافسية العام، ثم استقل بعد ذلك بإصدار تقريره السنوي متعاون مع مركز التنمية الدولية CID بإسم تقرير التنافسية الكونية (Global Competitiveness Yearbook) ب (GCY) الذي شمل عام 2000م (59 دولة) منها دولتان عربيتان فهما الأردن ومصر احتلا المرتبتين 40 و 49 على التوالي عالميا وكما هو الحال مع تقرير WCY/IMD فإن GCR يقوم أيضا بالاستناد على عدد كبير من المؤشرات بتصنيف الدول وترتيبها.

## 3.1.4.1.2. البنك الدولي WB

يعرف بـ World Bank ويعد بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول و لكن لا يصدر تقريرا لهذا الغرض، و هذه المؤشرات معروضة على الانترنت و تتضمن 64 مؤشرا موزعة على شكل عناصر مرتبة، وتتضمن عددا من البلدان العربية هي الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن.

## 4.1.4.1.2. مؤشر حرية اقتصادية

يعد سنويا مؤشرا عن الحرية الاقتصادية لدول العالم ومتاحة على الانترنت ويتكون المؤشر من جميع عشرة عوامل يحتوي منها على متغيرات ومؤشرات مكونة وهي مبينة في الملحق رقم 03 ، ويتم احتساب المؤشرات عن طريق متوسط المؤشرات الفرعية وقيمها تتراوح بين 1 وتعني الحرية الكاملة و 5 تعني غياب الحرية الاقتصادية بشكل كامل وفي تقريرها صدر عام 2000 نجد البحرين أحسن دولة عربيا في المرتبة الرابعة عالما بينما نجد ليبيا آخر مرتبة عربيا و برتبة 157 في العالم ويتم تصنيف الدول إلى مايلي [63] (ص 66) :

- دول عربية حسب درجة "الحرية الاقتصادية" وهي : البحرين، الإمارات، الكويت، المغرب، عمان، الأردن، اليمن.
- دول عربية "غير الحرة اقتصاديا" الجزائر، مصر، لبنان، قطر، تونس.
- دول "قمع اقتصادي" هي العراق، ليبيا، سوريا.

و يمكن تلخيص أهم المؤشرات في الجدول الموالي :

الجدول رقم 2 ملخص للمؤشرات [72]

الهيئة	المؤشر	السنة	عدد الدول	الرتبة الأولى	الطريق
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	مؤشر تنافسية التجارة	2003	93	فلندا	مؤشر مركز يتكون من عشرات المقاييس التي تعبر شروط التنافسية للمؤشر في دولة ما لتنظيم المؤشر بنية الأعمال
AT KEARNEY	المؤشر السري	2003	140	الصين	نتيجة صبر آراء متخذي القرار الخواص حول صورة دولة ما
تقرير الإستثمار العالمي FDI	EDI Potential Index	2003	140	USA	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبة دولة ما للاستثمار الأجنبية
AT KEARNEY	دليل العولمة	2004	62	إيرلندا	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة للنفقات وكل نوع تجارة رؤوس الأموال ، الأفكار ، التكنولوجي
منظمة الأمم المتحدة UN	مؤشر التنمية البشرية	2003	175	النرويج	مؤشر مركب من بضعة مقاييس تخص الصحة، التعليم الدخل من الفرد
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	GCI	2003	102	فلندا	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس، العوامل الكلية للنمو البيئية الكلية للاقتصاد، الياس التكنولوجي
المعهد الدولي لتنمية IMD	مؤشر التنافسية الاجمالية	2004	52	USA	مؤشر مركب من 200 مؤشر كمي للتنافسية إنتاج الاقتصادية الكلية، الهياكل القاعدية الإدارة
Heritage foundation	Economic Fsedon Index	2004	153	هونغكونغ	مؤشر مركز يتكون من بضع عشرات المقاييس يقيس تدخل الدولة في الاقتصاد الجباية، النفقات
تقرير الإستثمار العالمي FDI	مؤشر الفعالية	2003	140	بلجيكا و لكسمبروع	متوسط على ثلاث سنوات 1999-2001 لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلي ومباشرة بالنتائج المحلي الصافي

يمثل الجدول السابق أهم المؤشرات لهيئات دولية و عمالية بالتنافسية، وتقاس بمؤشرات تختلف من هيئة إلى هيئة من حيث عدد مكوناتها.

بالإضافة إلى ذلك تصدر حسب تلك المؤشرات. لخص المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD المؤشرات في ثمانية عوامل وردت في تقرير سنة 1997 و هي [63] (ص 67)

- هياكل وأداء الاقتصاد الوطني؛
- الصلات مع الخارج (التداول)؛
- الحكومة؛
- المالية؛
- البنى التحتية؛
- الإدارة؛
- العلم و الثقافة؛
- الموارد البشرية.

ولكل من هذه العوامل عناصر يبلغ مجموعة 45 عنصر لكل منها مؤشرات و متغيرات تعددها 244 متغيراً عام 1997 و 290 عام، بعضها بشكل قياسات كمية مباشرة و الأخر قياسات عن مسوحات رأي [73] (ص 18).

أما أهم المؤشرات للتنافسية لكل من (WEF) و (BP) ومؤشر الاقتصادية، لهم عوامل تختلف نوعاً عن مؤشرات IMD من حيث العدد و الأولوية [63] (ص 67-71).

## 2.2. تحليل تنافسية الدول

إن موضوع التنافسية مهم جداً بالنسبة لدول العالم، حيث باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين و الخاسرين في البيئة الدولية المعاصر، حيث أصبحت التنافسية لا ترتبط بأموال الموارد الطبيعية أو ضالة تكاليف اليد العاملة، بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي و التكنولوجي و الجودة و السياسات الفاعلة من قبل الحكومات و الشركات.

ونحاول في هذا المبحث إبراز أهمية التنافسية الدول و مبادئها وكذا محدثتها. وفق المطالب

التالية:

- مبادئ تنافسية الدول؛
- محددات تنافسية الدول؛
- أهمية تنافسية الدول؛
- أهداف تنافسية الدول.

### 1.2.2. المبادئ الرئيسية تنافسية الدول.

عمل المعهد الدولي للتنمية الإدارة (IMD) على رصد مبادئ رئيسية لتنافسية الدول وتحليلها، وقام بتوزيعها على أربع مجموعات رئيسية، ويندرج تحتها جملة من المبادئ الفرعية [66] (ص 22)

### 1.1.2.2. الأداء الاقتصادي.

المقصود بالأداء الاقتصادية الكلي : هو مؤشر يعكس قوة اقتصاد كل الدولة و إمكاناتها في الحفاظ على أسواقها المحلية وقدرتها على مجابهة التنافسية العالمية و اختراق السواق العالمي [74] (ص ص 164-165)

ويتمثل هذا الأداء في :

- الازدهار و الرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للبلد؛
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي؛
- تعميق التنافسية في الاقتصاد المحلي ، يعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج؛
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية، يعكس تنافسية اقتصاد الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية؛
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية، تمس الأداء الاقتصادي؛
- الاستثمارات الدولية تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم



- التنافسية المسندة إلى تنمية الصادرات تتوافق عادة مع سياسات بهدف النمو في الاقتصاد المحلي.

### 2.1.2.2. الفعالية الحكومية

انطلاقاً من تعريف التنافسية على إنها قدرة الدولة على إنتاج سلع و خدمات تلقى نجاحاً في الأسواق العالمية و تحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يبين لنا مدى الارتباط الوثيق بين التنافسية و دور الحكومة في تحقيقها و نجاحها و ذلك بتشجيع الأنشطة على توليد وقرارات الخارجية إجبارية ، وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث و التطوير في الصناعة و الخدمات دخول المنشآت الأجنبية الحد الأسواق المحلية [57] (ص 07) و تتمثل الفعالية الحكومية فيما يلي [63] (ص 23):

- تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال يجب ان يتم بمعزل عن السعي لتوفير شروط المنافسة بين المؤسسات؛
- توفير بيئة اقتصادية و اجتماعية شفافة يقلل من تعرض المؤسسات للمخاطر الخارجية [75] (ص 04)؛
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تسهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية؛
- تحسين جودة التعليم و جعله بمتناول الجميع ، يساعد على خلق الاقتصاد المبنى على المعرفة.

### 3.1.2.2. كفاءة قطاع الأعمال.

المقصود بالكفاءة\* [76] (ص 50) على المستوى الكلي، الحكم الجيد لممارسة السلطات الاقتصادية ، السياسة و الإدارية من أجل إدارة الشؤون العامة عند كل المستويات ، هي تشمل المشاركة الشفافية و المسؤولية وأيضاً الفعالية و العدالة [77] (ص 92) وتتمثل هذه الكفاءة فيما يلي [66] (ص 23) :

\* المقصود بالكفاءة : تحقيق نسب اعلى من المزجات او الانتاج بالنظر إلى ماهو متاح من المدخلات الكلية

- التركيز على القابلية للتكيف مع التغيرات في بيئة تنافسية باعتباريهما من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسة وهذه الأخيرة تعتبر الوحدة البنوية للقطاع ثم البلد؛
- التمويل سيهم في تنمية الأنشطة المتضمنة للقيمة المضافة؛
- تطور القطاع المالي و اندماجه في الاقتصاد المالي، يدعم التنافسية الدولية للدولة؛
- تقوية الإندماج في الاقتصاد العالمي تسهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع؛
- ارتفاع الإنتاجية التي تستند إلى القيمة المضافة؛
- سلوك القوى العاملة تؤثر بشكل مباشرة في تنافسية البلد.

#### 4.1.2.2. البنية التحتية .

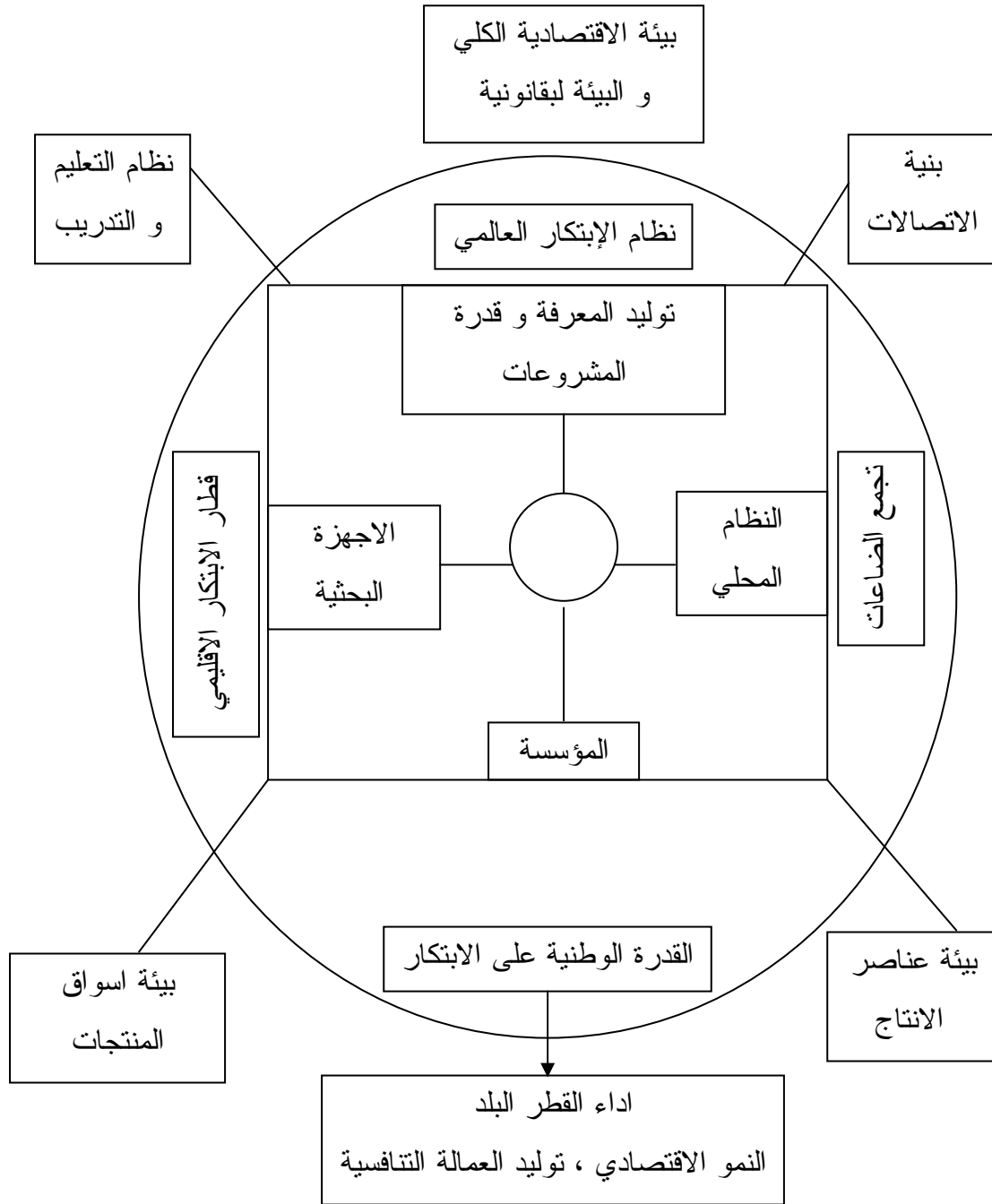
و المقصود بها "ثورة تقانة المعلومات و الحاسوب المتسارعة ورفع حدود المعرفة البشرية وبمستويات التقانة و طرق الإنتاج و التوزيع و تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية" [66] (ص 107) إن الدول التي لا تواكب التيار المعروف بالعولمة و تستفيد من هذه التقانة ستحد نفسها مهمشة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية ، لأنها لا تسيطر على هذه التقانة و لا تستطيع أن تتفاعل مع المؤسسات و المنظمات الحدية و لأن الهوة التقنية تزداد بنسق متسارع.

و يعتبر الإستثمار في البنية الداعمة للتقانة إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه العملية و تقليص الهوة مع الدول العولمة و تتمثل هذه البنية في [66] (ص 23):

- وجود بنية تحتية متقدمة، تتضمن بيئة الأعمال فعالة، يدعم كفاءة النشاط الاقتصادي
- تتضمن أيضا كفاءة التقنية المعلومات و كذلك حماية فعالة للبيئة
- تعزيز الميزات التنافسية\* [78] (ص 84) يستند إلى الإبداع و الكفاءة في استخدام التقنيات المتوافرة
- تشجيع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية و لأنشطة الإبداعية لخلق معارف جديد يسهم في تحقيق النمو و التطور [70] (ص 30)
- تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث و التطوير ، تسهم في تقوية تنافسية البلد

\* المقصود بالميزة التنافسية : اختلاف دولة عن منافسيها ، و تتميز عنها .

- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر احد عوامل الجذب للبلد  
والشكل الموالي رقم 4 يمثل تنسيق الابتكار و بمساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، و كيف  
يعتبر احد ركائز بيئة البنية التحتية الدعم التنافسية.



شكل رقم 4: نسق الابتكار [79] (ص 97) .

يتمثل نسق الابتكار حسب الشكل 4 أهم ركن في بيئة الاقتصاد الكلي، لأنه ينتج المعرفة و ما  
تأثيرها في خلق المنافسة، واهتمام الدولة بالبحث و التطوير يساهم من جهة أخرى في النمو  
الاقتصادي و الأداء المميز للبلد.

## 2.2.2. محددات تنافسية الدول.

تسعى كل من الدول المتقدمة و النامية إلى الاستحواذ على مصادر القدرة التنافسية، والعمل على تنميتها و بالتالي خلق ميزة تنافسية تستجيب للتغيرات البيئية الدولية و تحقيق الدول النجاح في التجارة الدولية من خلال توقع الفرص التجارية و الإعداد للاستفادة منها.

وقد أرجع بورتر " Porter " الميزة التنافسية لأي بلد إلى أربعة محددات رئيسية تؤثر كل منها في الأخرى كما يلي [60] (ص ص 93-94):

### 1.2.2.2. أوضاع عوامل الإنتاج

لا تقتصر عوامل الإنتاج في ظل نظرية الميزة التنافسية على العمال ورأس المال فقط ، بل تشمل كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية و بنية أساسية ورأس المال و الموارد البشرية بالإضافة إلى المعرفة و المناخ و الموقع.

كذلك تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج و تفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى [59] (ص 120).

### 2.2.2.2. أوضاع الطلب المحلي

ويتمثل ذلك في هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمي، فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيف التكنولوجيا [80] (ص 210) ، فإن ذلك يحفز تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها، مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات في السوق العالمي.

### 3.2.2.2. الصناعات المكملة و المغذية

يعتبر توافر مجموعة الصناعات المكملة و المغذية، أحد محددات الميزة التنافسية، نظراً لما توفره من مدخلات بسرعة و بمرونة كبيرة، بمساهم في تخفيض السعر، كذلك يترتب على وجود تلك الصناعات ، قصر خطوط الاتصالات و الموصلات كما يتيح فرصة التبادل للمعلومات و الأفكار و التكنولوجية [81] (ص 01) و خلق مهارات إنتاجية و إدارية أفضل.

### 4.2.2.2. إستراتيجية المؤسسة و هيكلها و درجة المنافسة

يتضمن هذا المحدد، الأهداف و الاستراتيجيات، وطرق و أساليب تنظيم المؤسسة، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية، و التي تشجع على الاختراع، و تهيئ للنجاح على المستوى العالمي [81] (ص 02).

ويترتب على الاختلافات في المناهج الإدارية و المهارات التنظيمية، خلق مزايا لعدد من الدول في أنواع مختلفة من الصناعات، و يمثل العلاقة بين العمل و الإدارية أهمية خاصة في كثير من الصناعات، لأنها تقوم بدور حيوي في التطوير و الابتكار في المؤسسة [60] (ص 94)

وبتحليل المحددات السابقة، فإن نموذج بورتر يوضح تنافسية الصناعية وليس على الرغم من عنوان كتابه هو الميزة التنافسية للدول، و في الوقت الحاضر فإنه ليس بالأمر السهل بالنسبة للدولة، التي تعتمد على اقتصاديات فورية تعتمد بعضها على بعض إن تحدد تنافسية الدول مع النماذج القديمة.

حيث لا يمكن لاقتصاد الدولة، إن يتحرر من هذا الاعتماد المتبادل لشبكة الموردين العالمية، و الصناعات التجميعية و المغذية و نظم النقل و التوزيع و الأسواق، فإن الباحثين في التنافسية يبنون تشجيع الاستثمار في قوى العمل و التعليم، و يوضح أحدهم انه إذا كنا نبحث عن مزيد من الأداء التنافسي لاقتصاد الدولة فيجب أن تستثمر في البشر وليس في المؤسسات [60] (ص 95) كما يضيف بورتر Porter إلى المحددات الأربعة السابقة للميزة التنافسية للدول دور كل من الصدفة والحكومة، حيث يترتب على الصدفة نجاح بعض الصناعات، و تؤثر الحكومة على المحددات الأربعة السابقة في نجاح المؤسسات وبالتالي نجاح قطاع النشاط.

تتفاعل المحددات السابقة مع بعضها البعض، مما تترتب عليها تحقيق الميزة التنافسية للدول ويستطيع أي محدد أن يؤثر في المحددات الأخرى مع أن بعض التفاعلات تعتبر أقوى و اثر أهمية من غيرها فمثلا يؤثر الطلب المحلي على اولويات الإستثمار كما يؤثر ويتأثر الطلب المحلي باستراتيجيات المؤسسة و هيكلها و المنافسة المحلية و التي بدورها تتأثر وتؤثر في أوضاع عوامل الإنتاج.

### 3.2.2. أهمية تنافسية الدول

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل في تحرير قيود التجارة الدولية تهديدا محتملا لدول العالم، أو بالأحرى المؤسسات الدولية و خاصة تلك الموجودة في الدول النامية، إلا أن هذا النظام يشكل فرصة للبلدان النامية للاستفادة منه.

حيث تكمن أهمية التنافسية فيمايلي [82] :

- تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمية إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبرى
- التنافسية والتنمية : النمو الاقتصادي و العدالة الإجتماعية و جهان لعملة واحدة في ظل عالم متغير ، فلا وجود لعالم أول وعالم ثالث و أنما عالم سريع و عالم بطيء في زمن انتقلت فيه التنافسية من إطار المكان إلى الفضاء التخيلي ، حيث لا وجود للحدود السياسية التي يمكن أن تقف كحاجز في وجه التجارة الدولية.
- التنافسية و الإنتاجية: في ظل هذه التغيرات كان لزاما أن يعطي القطاع الخاص دور الريادة مع بقاء الدولة كالداعم له، هذا ما جعل القطاع الخاص يستثمر كل طاقاته للوصول إلى مزيد من المعرفة عن حاجات السوق و كل ما من شأنه أن يرفع من إنتاجيته.
- التنافسية و الكفاءة التشغيلية: لتحقيق الانتقال من زاوية التابعين في المنافسة إلى زاوية القائد لابد للصناعة من إتباع استراتيجية انتقالية، يعتمد على ترجمة الخيارات و الخطط المتبعة من قبل هذه المؤسسات إلى عمل فوري إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ، بالاستغلال الأمثل لمداخلات الإنتاج ( العمالة، راس المال، المواد الخام، الطاقة، المعرفة...)

- أثر العنقود\* في تعزيز التنافسية: إن النظر إلى الصناعة كعنقود من شأنه يحدد مدى التنافسية الصناعية من خلال تحديد أماكن الضعف و الخلل و أماكن القوة و الفرص في الصناعة و ما يحيط بها من نشاطات دائمة لها و مرتبطة بها.
- لذا تستطيع الصناعات المتميزة، المنافسة محليا و عالميا، عندما تشكل المؤسسات الداعمة و المرتبط بها لتكون عنقودًا صناعيا متكاملًا تتعاون فيه المؤسسة لتحقيق الربحية أعلى للجميع من خلال خلق و سيطر من المنافسة الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية.
- التنافسية و المعرفة: لا بد من آلية التكفل يتحول المعلومة إلى معرفة من خلال تجميع المعلومات الأولية و تحليلها و دراستها، و من ثم وضعها في إطار عام و منطقي يسهل إستيعابها و بالتالي استخدامه كمرجع يربط الاستراتيجيات التنموية المختلفة ببعضها البعض فيتم توظيفه لتحسين مستوى القيمة المضافة و بالتالي تحسن تنافسية الدول و النهوض باقتصادها.
- كما أن المعرفة تساعد على خلق إطار تنافسية للفكرية و تحليل ووضع آلية للتنمية من خلال نشر المعلومة و لضمان وصول المعلومة إلى ميزة التنفيذ.

#### 4.2.2. أهداف تنافسية الدول

- من أجل تعزيز القدرة التنافسية للدولة، ومزاحمة الدول في السوق العالمي، وبالتالي احتلال مكانة دولية ضمن الدولة المتقدمة، خاصة في ظل العولمة تسع الدول بتنافسياتها أن تحقق الأهداف التالية [66] (ص 13) :

- الاستفادة من الفرص التي توفرها تنافسية الدول لتحقيق النمو الدائم و الرفاهة\*\* [83] (ص 76)
- تقرير القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في بيئة دولية التي أصبح شعارها البقاء الأفضل؛
- تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها؛
- تطوير التقانة و النهوض بالعنصر البشري؛
- تحسين بيئة الأعمال و اجتذاب راس المال الأجنبي؛

\* العنقود : معناه سلسلة مترابطة من الصناعة ذات العلامة سواء من حيث مدخلات الانتاج او التكنولوجيا او المستهلكين أو قنوات التوزيع أو المهارات المطلوبة.

\*\* النمو الدائم و الرفاه : يعني تخطيط تنمية و فق نماذج النمو التحجبية طلب نماذج اكثر واقعية

- مواجهة التحديات الاجتماعية في سياق العولمة و المتمثلة في تزايد معدات البطالة و الفقر و التهميش؛
- تنافس الدول تؤثر في الشركات التي تحتاج النمو فضلا عن مجرد توفير البقاء؛
- خلق القدرة على التصدير؛
- الاستخدام الكفاء لعوامل الإنتاج نحو الدولة وزيادة الإنتاجية؛
- القدرة على استيعاب و استخدام و تطوير التكنولوجيا تحقيق التكاليف الإنتاج و تحسين جودة المنتج و ابتكار منتجات جديدة؛
- تسعى إلى تطبيق و استخدام استراتيجيات تتضمن عوامل عديدة، مثل التعبئة و التغليف و قنوات التوزيع وخدمة ما بعد البيع.

### 3.2. مؤشرات التنافسية الجارية الدول.

يتطلب قياس تنافسية بلد بأكمله، أن تؤخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات إلى تعكس هذه التنافسية بشكل مباشر أو غير مباشر ، ونظر لان مفهوم التنافسية متعددة الأوجه و متشابك فإن من الصعب تلخيص أداء أي بلد في مؤشر جزئي واحد ، و قد دفع هذا التعقيد العديد من المؤسسات الدولية (IMD) و (WEF) الاهتمام بتطوير مؤشر مركب يعكس كل أبعاد التنافسية.

ينقسم المؤشر الإجمالي للتنافسية إلى قسمين رئيسة هما [65] (ص 326) العوامل الظرفية ، و المعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية و الثاني العوامل المستديمة و المعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الكاملة و نتناول في المبحث الرابع من هذا الفصل.

لهذا قسمنا هذا المبحث الخاصة بالمؤشرات التنافسية الجارية للدول إلى:

- مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي؛
- مؤشر بيئة الأعمال و الجاذبية؛
- مؤشر الإنتاجية و التكلفة؛
- مؤشر الأسواق و التخصص.



### 1.3.2. مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي.

يؤدي السياسات الاقتصادية الكلية [03] (ص 29) دورا هاما وأساسيا في دعم التنافسية للاقتصاد الوطني ، بما تهيئه من مناخ ملائم لعمل القطاع الخاص و ما توفره من طمأنينة و استقرار و اقتصادي لمنح ثقة المستثمر المحلي و الأجنبي.

يتكون مركب مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي من مؤشرات فرعية متمثلة فيمايلي: [66] (ص 36)

#### 1.1.3.2. معدلات النمو.

يعتبر من أهم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الرئيسي، ويقصد به نمو الناتج المحلي للفرد ونمو معدل الاستثمار و نمو معدل الادخار للناتج المحلي. عدم إستقرار هذه المعدلات، يثير القلق محلي مستقيل النمو والتنافسية العالمية للاقتصاديات الدولية. إصدار البنك الدولي بيانات المؤشرات الدولية للتنمية حول مؤشرات التنافسية ، تقدمها بالتفصيل حسب نوع المركب المؤشر المدروس.

الجدول الموالي يبين معدلات النمو و الاستثمار لبعض الدول العربية و هي الجزائر، المغرب، تونس. مع الدول المقارنة وهي البحرين وكوريا الجنوبية. اخترت هاتين الدولتين – البحرين ، كوريا الجنوبية نظر لما حققته البحرين من الأداء المتميزة في مؤشر التنافسية العالمية و تعتبر أحسن دولة عربية ترتيبا في التنافسية حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2003. بينما دولة كوريا الجنوبية أحسن دولة علميا تحقيق للتنافسية الدولية حسب نفس التقرير.

معدل الادخار للناتج المحلي		معدل الاستثمار للناتج المحلي		نمو الناتج المحلي للفرد		البيان الدول
2000	1990	2000	1990	2000	1990	
44	27	24	29	0.9	-1.8	الجزائر
18	19	27	25	-0.8	-1.19	المغرب
24	25	24	28	3.5	5.4	تونس
35	37	17	20	-	1.5	البحرين
31	36	28	38	8.42	7.74	كوريا الجنوبية

من الجدول نلاحظ مايلي :

- تدهور كبير في معدلات النمو لهذه الدول مقارنة بكوريا الجنوبية لأن في الجزائر هناك ارتفاع محسوس في نمو الناتج المحلي للفرد من 1.8 إلى 0.9 ولكنه غير كافي ، راجع هذا التدهور إلى تدني الإنتاجية.
- بما أن دخل الفرد، هدفا أساسيا و يأتي متوقعا لجهود تعزيز التنافسية فإن التذبذب وعدم الاستقرار في هذا المعدل يثير القلق وعدم الاطمئنان لمستقبل النمو و التنافسية العالمية لاقتصاديات هذه الدول.
- شهدت الفترة من 1990 إلى 2000 تبني العديد من الدول العربية سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي ، وخطوات حثيثة وأحيانا متسارعة نحو إنجاز برامج الخوصصة مما أربك الخطط الاقتصادية القائمة و أثر على وتيرة السياسات الإصلاح و التحرير الاقتصادي لدعم التنافسية.

### 2.1.3.2. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

تتمثل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، في معدلات البطالة التضخم، عجز الموازنة العامة ، ميزان الحساب الجاري ، الفرق بين سعري الاقتراض و الإيداع المعدل

الفائدة ، معدل تغير سعر الصرف العملة الوطنية ومعدل خدمة الدين العام الخارجي ، و  
الجدول الموالي يبين لنا مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية و الدول المقارنة .  
الجدول 4: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية و الدول المقارنة لفترة

(2000-1990)بـ% . [66] (ص 37)

البيان	معدل البطالة %		معدل التضخم %		عجز الموازنة 1-		فائض الحساب الجاري 1		فروقات الفائض 3	
	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990	2000	1990
الدول										
الجزائر	19.8	34	17	00	-04	20	02	17	-	02.5
المغرب	15.8	23	07	02	04	01	-01	02	00.5	08.0
تونس	-	15.6	07	03	10	03	-04	-04	-	-
البحرين	-	15	01	-01	06	05	24	18	01.0	05.9
كوريا الجنوبية	02.4	04.1	09	02	-01	-	-01	03	00	00.6

المفتاح : - نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

- القيم السالبة تعني فائض، - معدل الإقراض - معدل الإيداع = فروقات الفائدة.

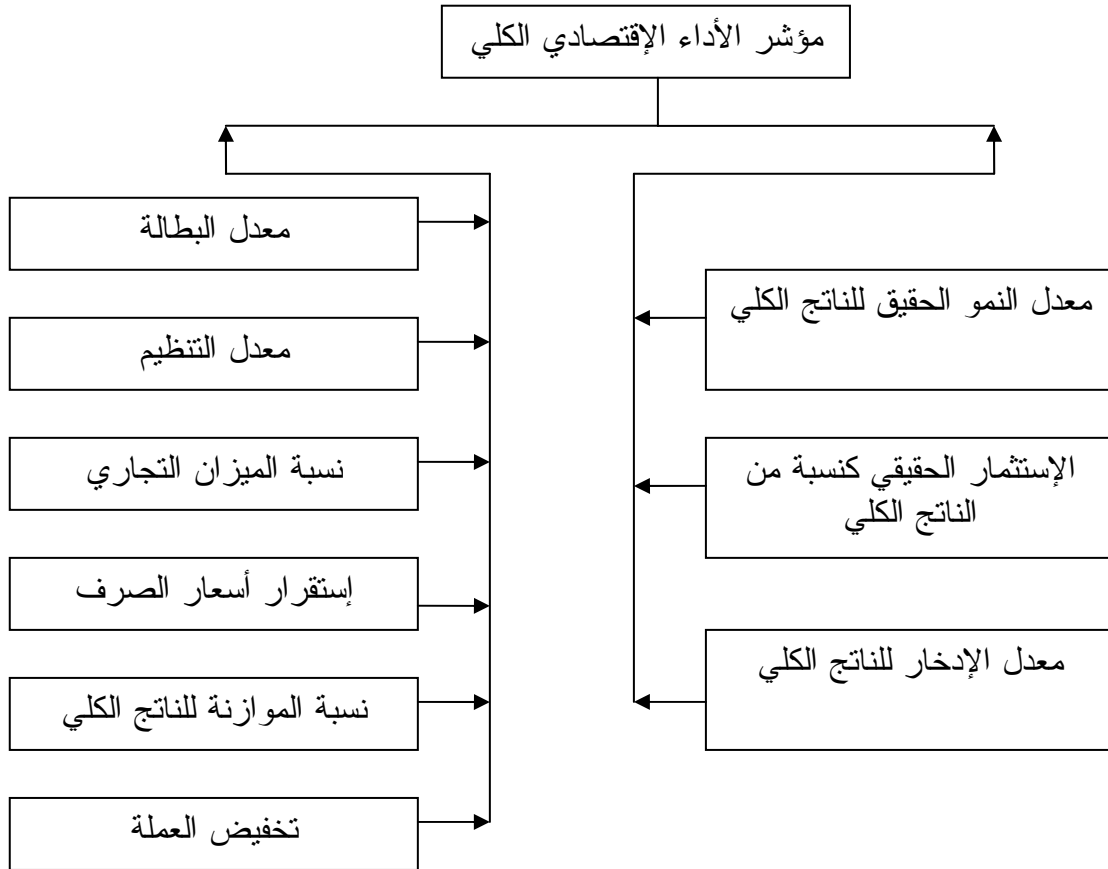
من الجدول نلاحظ مايلي:

- النجاحات العديدة التي أحرزتها سياسات الاقتصاد الكلي في مجال الاستقرار الاقتصادي في الدول المشار إليها، فمثلا حققت السياسات الاقتصادية في الدول العربية نجاحا ملحوظا في الحد من التضخم من 07% إلى 03% و 02% لكل من تونس و المغرب على التوالي.
- إلا أن وجود مؤشر سالب في البحرين 01- %، هذا راجع إلى الانكماش الاقتصادي العام الذي شهدته أسواق الخليج في أوائل الألفية الثالثة.
- يعكس احتواء التضخم، نجاح السياسة النقدية في الدول العربية في المحافظة على استقرار أسعار الصرف و أسعار الفائدة مما ينعكس إلى إجابا على تنافسية هذه الدول.
- كما لوحظ أيضا نجاحا ملحوظ في خفض عجوزات الموازنة العامة بالنسبة لتونس و المغرب بينما ارتفعت في الجزائر من 0.4- % أي من فائض إلى عجز يقدر ب 20%.

- أما بالنسبة للميزان المدفوعات، فقد تحسن ميزان الحساب الجاري بين عامين 1990-2000 في الجزائر وراجع ذلك إلى انخفاض معدلات خدمة الديون لقيمة الصادرات في الجزائر من 63% سنة 1990 إلى 20% سنة 2000 (1) [66] (ص 38) بينما في المغرب لزيادة صادراتها عن واردتها، أما تونس التي حققت عجز ثابت يقدر بـ (-04) % خلال طول الفترة المشار إليها في الجدول (4)، راجع لزيادة واردتها عن صادراتها.

- أما بالنسبة فروقات الفائدة نلاحظ تحسن ملحوظ في الأسواق المالية العربية حيث في الفرق بين النسبتين، للمغرب من 0.5% سنة 1990 إلى 08.2 عام 2000 ونفس ملاحظ تعطى للجزائر لأن تونس لم تحقق فائض، ويزداد أهمية هذا المؤشر من تأثيره المباشر على معدلات الإدخار حيث يوجد إرتباط وثيق بين التغير الذي طرأ على معدلات الإدخار والتغير في الفارق بين السعرين لنفس الفترة.

أما التطورات التي طرأت على أسعار الصرف للعملة الوطنية التي آلت إلى إنخفاض بين 29% في المغرب و 56% في تونس و 740% بالجزائر [67] (ص 34).  
و الشكل الموالي يعطي لنا أهم مكونات مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي.



الشكل 5 : مكونات مؤشر الأداء الإقتصادي الكلي [66] (ص ص 36-37) .

### 2.3.2. مؤشر لبيئة الأعمال والجاذبية.

تشكل بيئة الأعمال والجاذبية مع قطاع التجارة الخارجية، المجال الذي تتعكس فيه بصفة أساسية التنافسية العربية، وفي هذا الإطار طور هذا المؤشر بشكل مفصل، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية تقيس أداء الدول العربية في مجال الحاكمية وفاعلية المؤسسات، البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات وجاذبية الإستثمار وأخير تدخل الحكومة في الإقتصاد.

#### 1.2.3.2. الحاكمية وفعالية المؤسسات

قيست الحاكمية وفاعلية المؤسسات في المؤشر، بثلاثة مؤشرات أولية وهي البيروقراطية، الفساد الإداري واحترام القانون والنظام العام وتعرف الحاكمية بأنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإحداث التنمية [77] (ص 96). ويرها البعض الآخر بأنها "الحالة التي تكون فيها منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطاً بقوة الدولة" [84] (ص 34)

إن الحاكمية الجيدة لا تساعد على الإستقرار السياسي فقط بل أنها أصبحت أيضاً عاملاً حاسماً في التنافس الدولية، ودليل على ذلك أن الفساد الواسع الإنتشار يضر بقابلية البلد على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويرفع على العموم تكلفة القيام بالأعمال في البلد المعني.

أما فاعلية المؤسسة تكمن في الكفاءة التي تتسم بها المؤسسات وإرتفاع سيادة القانون، ووجود بيئة ملائمة لتطور القطاع الخاص والالتزام بالنمو الذي تعود منافعه على الجميع وكذلك الثقافية والخضوع للمساءلة والسياسية القائمة على المشاركة. الجدول الموالي يمثل مكونات مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات.

ملاحظة: نلفت الانتباه أن البيانات الموجودة في جدول رقم (5)، ثم تنقيطها من (0 إلى 1) أي من القيمة الأدنى (0) إلى القيمة الأعلى (1) وفق المتوسط الحسابي للمتغيرات لكل مؤشر فرعي مكون لمؤشر رئيسي. لهذا الوحدة غير موجودة نظراً للنسبة بين المؤشرات ويعرف هذا التتميط بالمنهجية المعيارية المطبقة في بناء المؤشرات المركبة للظواهر الإقتصادية والاجتماعية [66] (ص 230) .

جدول رقم 5 : يمثل مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات ومكوناته [66] (ص 45) :

البلد	الفساد الإداري	إحترام القانون والنظام	البيروقراطية	مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات
الجزائر	0,49	0,14	0,31	0,31
المغرب	0,52	0,80	0,48	0,60
تونس	0,52	0,62	0,48	0,54
البحرين	0,68	0,86	0,68	0,74
كوريا الجنوبية	0,86	0,63	1,00	0,83

من الجدول نلاحظ ما يلي :

- إن الجزائر لها قيود حادة أمام تحسين بيئة الأعمال، حيث يشكل إحترام القانون والنظام والبيروقراطية، العائق الأساسي في مجال الحاكمية، بينما نجد ما في الدول نسبة الإحترام تفوق 0,50 (المغرب، تونس) ما البحرين تقارب 1، مما تدل على فعالية الحاكمية.
- أما بالنسبة لمؤشر الفساد الإداري، نرى أنه كلما قرب إلى واحد (01) هذا يدل على عدم وجود الفساد في هذه الدول، إلا أن الجزائر تحتل مرتبة 78 من ضمن 133 رتبة بالعلامة 3 من 10، سنة 2003، حسب تقرير مؤسسة (شفافية دولية لعام 2004) [84] (ص 33) بينما تحتل تونس والمغرب المرتبة 39 و 70 على التوالي، وتحتل البحرين المرتبة 27 [84] (ص 33).

### 2.2.3.2. البنية التحتية.

تشكل البنية الأساسية لنقل وتوزيع السلع والخدمات أهم دعائم النشاط الإقتصادي بصورة عامة وجزءاً مهماً في بناء بيئة أعمال ديناميكية جاذبة لرأس المال، مما قامت الحكومات ببناء بيئة تحتية حديثة بتمويلها أساساً في الموارد الخارجية، وتنتج عن ذلك تقدم نوعي في هذه البيئة مقارنة بمستواها في بداية حقبة التنمية، ويتمثل مؤشر البيئة التحتية لتوزيع السلع والخدمات، من المكونات التالية :

- عدد الموانئ وطاقتها السنوية؛
- نسبة الطرق المعبدة؛
- سنوات الإنتظار للحصول على خط هاتف؛ [85] (ص 04)

- المطارات وطاقاتها (الشحن الجوي)؛
- المطارات وطاقاتها (نقل المسافرين)؛
- المطارات وطاقاتها (عدد الرحلات)؛
- طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل السلع)؛
- طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)؛
- حصة المركبات التجارية للفرد؛
- إستهلاك الطاقة الكهربائية للفرد.

كل هذه المكونات تعتبر تركيبة مؤشر البيئة التحتية الأساسية وحسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2003 [66] (ص 47)، نجد الجزائر تحصل على 0,22 بينما المغرب 0,29 وتونس 0,29، أما البحرين 0,37 وبالنسبة للدولة المقارنة ككوريا الجنوبية بلغت 0,70، مما يدل أن البيانات للدول العربية ما زالت بعيدة كل البعد عن الدول المتقدمة، مما يستوجب إعادة النظر في تطوير البنية التحتية، حيث في مجال نوعية الطرق تقاس بنسبة الطرق المعبدة، وكذلك تطور موانئ النقل البحري فإنها تعتبر المسرح التي تتجسد فيه تنافسية الدول عبر تصدير السلع إلى دول العالم. ومنه تؤثر سلبا على تقلل الميزة التنافسية للبلاد.

### 3.2.3.2. جاذبية الإستثمار .

إن الأداء العربي في مجال استقطاب الإستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لا زال يعاني من نقص التدفقات المالية فيها.

يقاس هذا المؤشر بقوة القطاع المصرفي وفعاليته. حيث شهد القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في العقد الماضي لجهود الإصلاح المصرفي التي بذلتها العديد من الدول العربية. وقد انعكس ذلك في نمو الكثافة المصرفية إذ بلغ عدد الفروع المصرفية بنهاية عام 2000 نحو 9426 فرعا بمتوسط 20 فرعا للمصرف الواحد مقارنة بحوالي 9170 فرعا عام 1999 [66] (ص 46).

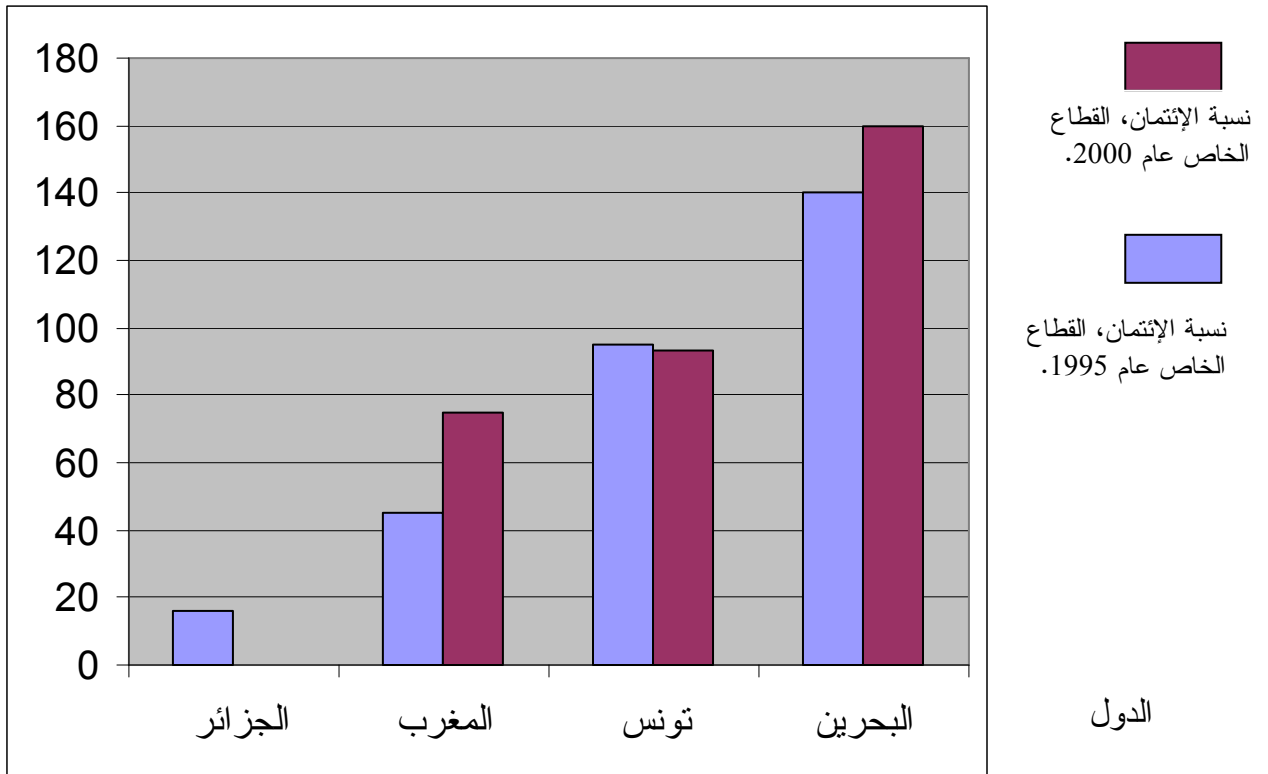
وطرا تحسن في كفاية رأس المال، إذا زادت نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات من 9% في 1995 إلى 11,7% في عام 2000 [66] (ص 46) وتحسن في نسبة السيولة،

إذ راوحت في المتوسط بين 23% و 26% خلال الفترة من 1995-2000، ونمو في النشاط الإقراض، فبلغت نسبة نمو القروض المصرفية للمصارف التجارية نمو 64% مقارنة 49% للودائع المصرفية نفس الفترة [86] (ص 02).

وتعتبر أسواق رأس المال في العصر الحديث مهمة [86] (ص 03)، لكونها واحدة تكمن قوة القطاع المصرفي من خلال المجالات التالية: [66] (ص 48).

### 1.3.2.3.2. نسبة الإئتمان الخاص بجملة الإئتمان

تعكس نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص من جملة الإئتمان درجة التحرر في السوق المالي [86] (ص 04)، ودرجة التنظيم والقيود المفروضة على عمليات منح الإئتمان للقطاع الخاص ومنافسة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الإئتمانية المتاحة.



الشكل 6 : نسبة الإئتمان للقطاع الخاص لجملة الإئتمان للبلدان المدروسة [66] (ص 48) ..



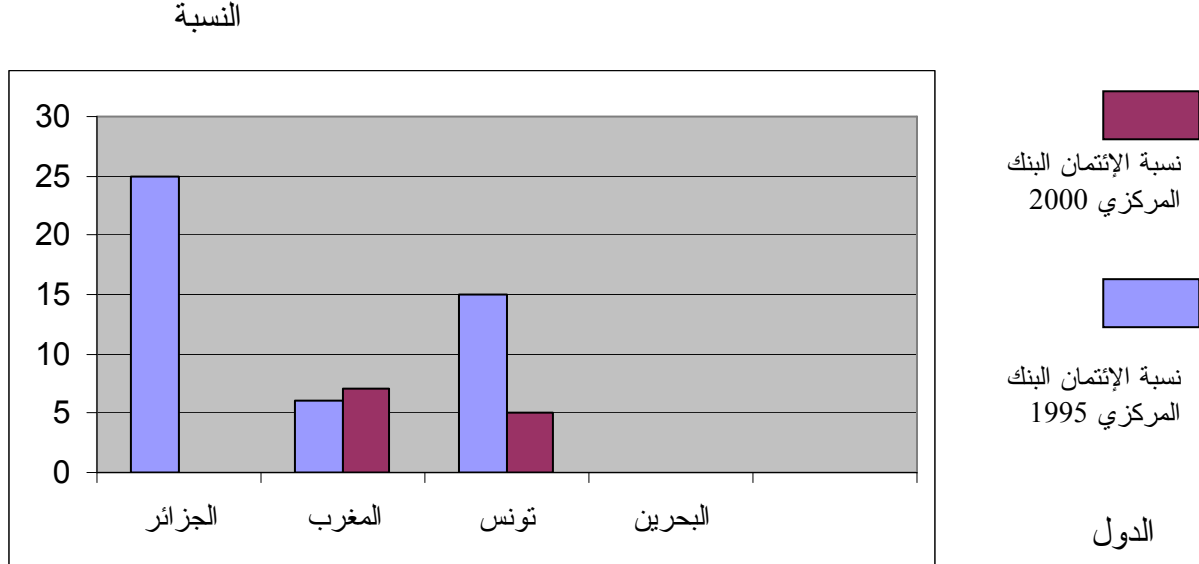
تشير البيانات إلى نمو ملحوظ في هذه النسبة على المستوى العام إذ زادت نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص في المتوسط من 65 % في 1995 إلى 75 % في 2000 وهي نسبة عالية، بما قورنت بالدول المتقدمة مصرفياً [66] (ص 48).

ويدل ذلك على إيجابية الإصلاحات المصرفية في الدول العربية، ما عدا الجزائر التي تعاني كبحاً مالياً ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الائتمانية المتاحة، حيث تشير البيانات أن حصة القطاع الخاص دون 25 % في المتوسط في الجزائر.

### 2.3.2.3.2. نسبة إئتمان البنك المركزي لجملة الإئتمان

بالنسبة لهذه النسبة لنسبة إئتمان البنك المركزي بجملة الإئتمان كلما صغرت، دل ذلك على سلامة العمليات المصرفية وزيادة الدور الرقابي، ومن تم نجاح عملية الإصلاح المصرفي [87] (ص 80).

والشكل الموالي يوضح نسبة إئتمان البنك المركزي بجملة الإئتمان في الدول المدروسة من حول نفس الفترة.



**الشكل 7 : نسبة إئتمان البنك المركزي بجملة الإئتمان للبلدان المدروسة. [66] (ص 48).**

نلاحظ من الشكل، أن هذه النسبة لا تتعدى 10 % في تونس والمغرب ومنعدمة في البحرين، إلا أن نجدها تقارب 20 % في الجزائر يدل إلى النجاحات التي حققتها عملية الإصلاح المصرفي في تونس والمغرب.

### 3.3.2.3.2. أسواق المال العربية

مازالت تعاني هذه الأسواق صغر الحجم مقارنة بأسواق المال الناشئة في البلدان النامية الأخرى، وضعف التكامل فيما بينها عبر الحدود من جهة وبين هذه الأسواق الجهاز المصرفي من جهة أخرى.

إلا أن هنالك بعض النجاحات التي تحققت في عدد من السوق المال في الدول العربية خلال الآونة الأخيرة من حيث العمق المالي ودرجة النشاط، كما يعكس ذلك مؤشرات الرسملة، وقيمة الأسهم المتداولة، وعدد المؤسسات المدرجة في هذه الأسواق الناشئة (البورصة) [88] (ص 03).

في نهاية 2002 وجدنا 16 دولة عربية لها أسواق أوراق مالية، منها 12 تقع ضمن قاعدة المعلومات التي يرصدها صندوق النقد العربي وهي البلدان التالية : البحرين، تونس، السعودية، عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، قطر، الإمارات [66] (ص 49).

نلاحظ غياب الجزائر ضمن قائمة البلدان المدرجة، راجع ذلك إلى أنها لا تزال في المراحل الأولية وهي بذلك في حاجة لمزيد من الجهود التشريعية والتنظيمية [88] (ص 04).

### 4.3.2.3.2. الإستثمار الأجنبي المباشر

إن دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الكمية الإقتصادية أصبح من الأمور المسلم بها، وخاصة أنها توفر موارد مالية مكملة للإدخار الوطني والموارد القابلة للإستثمار داخل كل قطر، وتساهم نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وتساعد على إستخدام شبكات التسويق الدولية، والشكل الموالي يوضح محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

### إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

- \* الاستقرار الإقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- \* القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.
- \* معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية.
- \* سياسات العمل وهيكل الأسواق (لاسيما المنافسة وسياسات الدمج).
- \* الإتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- \* سياسة وبرامج الخصخصة.
- \* السياسات التجارية.
- \* السياسة الضريبية.

### تسيير الأعمال

- \* دعم وتعزيز الاستثمار (المناخ الاستثماري) لمحة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- \* الحوافز الإسهارية.
- \* التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد ولسوء الإدارة.
- \* الراحة الإجتماعية لتوفر المدارس تنافسية، اللغة ونوعية الحياة وغيرها.
- \* خدمات ما بعد الإستثمار

### محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

#### عوامل السوق

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.
- معدل نمو السوق.
- قدرة الوصول على الأسواق العالمية.
- الأفضلية لدى المستهلك.
- هيكل السوق.

#### المحددات الإقتصادية

#### عوامل الموارد

- توفير الموارد الخام.
- عمالة رخيصة غير كفاءة.
- عمالة كفاءة.
- توفير التكنولوجيا والإبتكارات.
- توفير البنية التحتية (المنافذ، الطرق، الطاقة، إصالات) - هيكل السوق.

#### عوامل الكفاءة

- كلفة الأصول والموارد.
- كلفة المخلات الأخرى (النقل، الإتصالات).
- كلفة السلع الوسيطة.
- العضوية في التجمعات الإقليمية والإتفاقيات
- التي تقضي إلى قيام شبكات العمل.

يمثل الشكل أهم المحددات للإستثمار الأجنبي المباشر لاسيما الإقتصادية منها، من أجل خلق سياسة جذب لهذا المورد الهام، حيث هناك ثلاث عوامل وهي [66] (ص 51):

◀ عوامل الكفاءة : وتتمثل في كلفة الأصول والموارد، المدخلات الأخرى وغيرها كما هي موضحة في الشكل.

◀ عوامل الموارد : وتعتبر من أهم العوامل، حيث نجد فيها تكلفة الموارد الخام أو العمالة رخيصة، والعمالة الكفوة، وتوفير البنية التحتية.

◀ عوامل السوق : أما هذا النوع ما العوامل يهتم بالسوق من حيث حجم ونموه وقدرة الوصول إلى الأسواق العالمية.

#### 5.3.2.3.2. التدفقات المالية

والمقصود بها تلك التدفقات الحاصلة من إسقاط الإستثمار (المحلي والأجنبي) وعبر عن قوة جذب الإستثمار وفعاليته.

#### 4.2.3.2. تدخل الحكومة في الإقتصاد

ونقصد بها التدخلات المباشرة من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والإستهلاكية [57] (ص 08) وهنالك التدخلات غير المباشرة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية [03] (ص ص 24-25) ومن خلال التوجيهات والأنظمة الإدارية والتشريعية.

كما يمكن التمييز بين التدخل الحكومي الإستراتيجي الذي يهدف لتعزيز القدرات الاقتصادية في الأنشطة الاقتصادية التي يعينها. والتدخل الحكومي العام بغرض التأثير على مسار الأداء الإقتصادي دون وجود أهداف محددة.

من هذه المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر بيئة الأعمال نلخصها في الجدول الموالي:

**جدول رقم 6 : مؤشر بيئة الأعمال ومكوناته [66] (ص 41)**

البلد	مؤشر البنية التحتية الأساسية	مؤشر تدخل الحكومة في الإقتصاد	مؤشر الحاكمة	مؤشر جاذبية الاستثمار	مؤشر بيئة الأعمال
الجزائر	0,22	0,48	0,31	0,33	0,34
المغرب	0,29	0,50	0,60	0,33	0,43
تونس	0,29	0,45	0,54	0,43	0,43
البحرين	0,37	0,46	0,74	0,57	0,53
كوريا الجنوبية	0,70	0,81	0,83	0,57	0,73

**الملاحظة :** البيانات أو المعطيات هي عبارة تنقيط في المجال من [0-1]، كلما تقارب واحد تعني هذا أداء متميز.

- نلاحظ في هذا الجدول أن مؤشر بيئة الأعمال للجزائر هي أضعف من الدول العربية الأخرى، إلا أن ذلك لا يدل على نجاعة الأداء لهذا المؤشر بالبنية لتونس والمغرب لأنهما تقل عن 0,50.

- بينما نجد البحرين تقارب كوريا من حيث تفوقها على 0,50. وهذا إن دل عن شيء يدل على نجاعة بيئة الأعمال ناتج عن نجاعة مؤشر البنية التحتية وتدخل الحكومية والحاكمة معاً.

- ضعف مؤشر البنية التحتية للدول المدروسة (الجزائر، تونس، المغرب) بـ (0,29 - 0,29) على التوالي، كان سبب فيه تراجع هذا المؤشر وتدنيه.

### 3.3.2. مؤشر الإنتاجية والتكلفة.

يعتبر من أهم المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية الجارية، كونها تساهم في إستقرار الأسعار وكذا توفير هامش يساعد دولة على إتخاذ القرار المناسب في مكان مناسب وفي وقت مناسب، فالدولة التي لا تتحكم في عناصر إنتاجيتها وكذا في التكلفة، لا تستطيع التنافس.

### 1.3.3.2. الإنتاجية

يقصد بها مقدار ما تنتجه الوحدة من عوامل الإنتاج ويمكن التمييز بين نوعين من مؤشرات الإنتاجية :

- المؤشرات الجزئية : كإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال.

- المؤشرات الكلية : كالإنتاجية الكلية للعوامل.

ويفضل الإقتصاديون مؤشر الإنتاجية الكلية على الجزئية لشموليته، على رغم صعوبة حسابه [69] (ص 321). يستخدم مؤشر "تورنفت" للإنتاجية الكلية للعوامل، أشهر مؤشر الإنتاجية وأكثرها إستخداماً في الإقتصاد التطبيقي وعندما نتكلم عن الإنتاجية تقابلها الكفاءة.

### 2.3.3.2. الكفاءة

ويقصد بها الفاعلية في الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتتكون الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة أو القطاع [89] (ص 118) من الكفاءة التقنية التي تعني المقدرة على الحصول على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام المناخ من المدخلات حسب تعريف لوبوترف **.G.Leboterf**

وتوجد كذلك الكفاءة التوظيفية التي تعني المقدرة على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات.

وتعكس الكفاءة التقنية في مدى استغلال المؤسسة للطاقات الإنتاجية المصممة، بينما الكفاءة التوظيفية في مدى إستغلال البلد لميزاته النسبية.

وتمثل الكفاءة هدفاً مباشراً لسياسات الخصخصة والتحرير الإقتصادي ومؤشراً أساسياً لتقييم القدرات التنافسية للمؤسسات والقطاعات الإنتاجية في البلدان المختلفة.

3.3.3.2. التكلفة

ويقصد بها أساساً تكاليف الإنتاج، كالأجور، أسعار الأراضي والطاقة وتكاليف رأس المال وغيره من المدخلات الأخرى، إضافة إلى رسوم الإنتاج، ضرائب أرباح الأعمال، والرسوم الجمركية على الواردات من مدخلات الإنتاج [90] (ص 169).

تعتبر التكلفة حجر الزاوية في تقييم التنافسية واختلاف التكاليف النسبية للإنتاج هو الأساس في تعريف الميزات النسبية التي قامت عليها العديد من نظريات التجارة الخارجية من ريكاردو.

كما أن التكلفة من أكثر عناصر التنافسية أهمية [91] (ص 369).

هي أيضا من أكثرها صعوبة في التقييم بسبب التحقق من التقنيات الإنتاجية والأسعار في الواقع مما يجعل حساب المؤشرات الأكثر ارتباطا بالتنافسية لتكلفة الموارد المحلية ومعدلات الحماية الفعلية أمراً في عداد المستحيل.

ويمكن تلخيص بيانات هذا المؤشر ومكوناته في الجدول التالي :

**جدول رقم 7 : مؤشر الإنتاجية والتكلفة ومكوناته [66] (ص 64)**

البلد	معدل الضريبة	حصة الصناعات التحويلية	معدل النمو للصناعات	إنتاجية العمل	معدل الأجور	نسبة الأجور في القيمة المضافة	سعر الصرف الحقيقي	الإنتاجية الكلية للعمل	أسعار الصرف	المؤشر الإنتاجي
الجزائر	0,19	0,18	0,32	0,10	0,74	0,09	0,64	0,56	0,89	0,41
المغرب	0,05	0,48	0,45	0,09	0,77	0,12	0,53	0,42	0,91	0,42
تونس	0,42	0,49	0,47	—	—	0,32	0,56	0,57	—	0,47
البحرين	0,92	0,43	—	0,36	0,24	0,71	0,57	—	0,91	0,59
كوريا	0,54	1,00	0,64	0,83	1,00	0,52	0,48	0,50	0,39	0,60

- نلاحظ من الجدول أن أداء تونس والمغرب والبحرين تقريبا نصف نسبة كوريا، مما يعني أن أدائهم جيد كون تونس والمغرب ليس من الدول النفطية، ولكن الطريق مازال طويلا أمامهما.

- أما أداء الجزائر مازال ضعيف ومتواضع، ولا يمكن التحدث عن تنافسية الصناعية لديها عند هذا المستوى من التنمية الصناعية.

- كما نلاحظ تدني المؤشرات المتمثلة في حصة الصناعات التحويلية، ومعدل النمو لهذه الصناعات وكذا إنتاجية العمل ونسبة الأجور في القيمة المضافة بالجزائر، مما يستوجب عليها إعادة هيكلة صناعية عميقة وكذلك إجراء إصلاحات ضرورية في السوق العمل وتقليل درجة القطاع العام الصناعي غير الخوصصة وذلك لإضفاء المرونة المطلوبة في الأجور والإنتاجية.

#### 4.3.2. مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص.

هذا المؤشر لا يقل أهمية عن باقية المؤشرات السابقة، بل الركن المهم في تحديد تنافسية الدول، لكون يقدم مرآة إقتصاد الدول وتنافسياتها في مختلف الأسواق.

#### 1.4.3.2. مؤشر ديناميكية الأسواق

إن انتقال معظم الدول العربية وتحويلهم نحو اقتصاد السوق هدف إلى تحرير الأسواق وتحسين البيئة الاستثمارية وزيادة مشاركة القطاع الخاص بغرض تعزيز قدراتها التنافسية واستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

ولنجاح عملية تحرير الأسواق، يجب على الدول سن القوانين والتشريعات التي تحمي المنافسة وترشد سلوك قطاع الأعمال بما يتماشى مع الأهداف الإقتصادية وهيكل قوى السوق.

عموما يتسم الوضع الحالي في الأسواق العربية بضعف قوي في المنافسة، في بعض المجالات وانعدامها في مجالات أخرى واشتدادها في عدد محدود من الأنشطة [92] (ص 272).



ويمكن تقييم الدول العربية من حيث سمات الأسواق بصفة عامة إلى ثلاث مجموعات : [66] (ص 67).

- مجموعة الدول النفطية وتضم معظم الدول الخليجية إضافة إلى الجزائر وليبيا ويتسم قطاع الصناعات التحويلية بهيمنة صناعات النفط ومشتقاته، أما خارج قطاع النفط والصناعات المرتبطة به فيلاحظ ضعف القاعدة الصناعية وإفئقارها لمقومات الإنتاج الكبير والتنوع بسبب ضعف السوق المحلية، حيث تتجه معظم الصناعات للإستهلاك المحلي، إضافة إلى إشتداد المنافسة في أسواق تلك المنتجات بسبب الواردات.

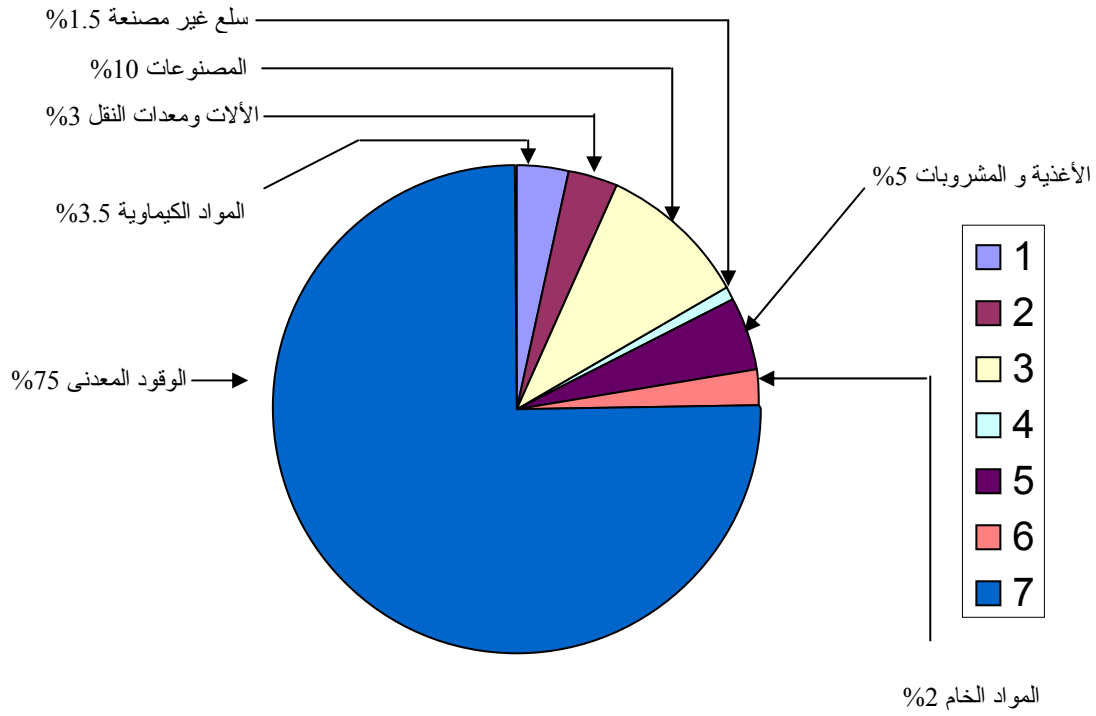
- أما المجموعة الثانية : فهي مجموعة الإقتصادات المتنوعة وتمثلها دول مثل مصر والأردن وتونس والمغرب ويتميز السوق فيها بما يخص قطاع الصناعات التحويلية بالتنوع والديناميكية في الجمع بين الصناعات الإستهلاكية ذات الكثافة العالية في عنصر العمل والموجهة للسوق المحلي، والصناعات الرأسمالية والتقنية ذات القيمة المضافة العالية الموجهة للتصدير.

- المجموعة الثالثة: فهي مجموعة الإقتصادات الأخرى الأخرى، وتمثلها: السودان، موريطانيا، اليمن، لبنان ويتسم قطاع الصناعات التحويلية فيها بضعف البنية الصناعية وإفئقارها إلى التنوع من ناحية وهيمنة الصناعات الصغيرة ذات القيمة المضافة المتدنية والموجهة إلى السوق المحلي من ناحية أخرى.

### 2.4.3.2. مؤشر المنتجات

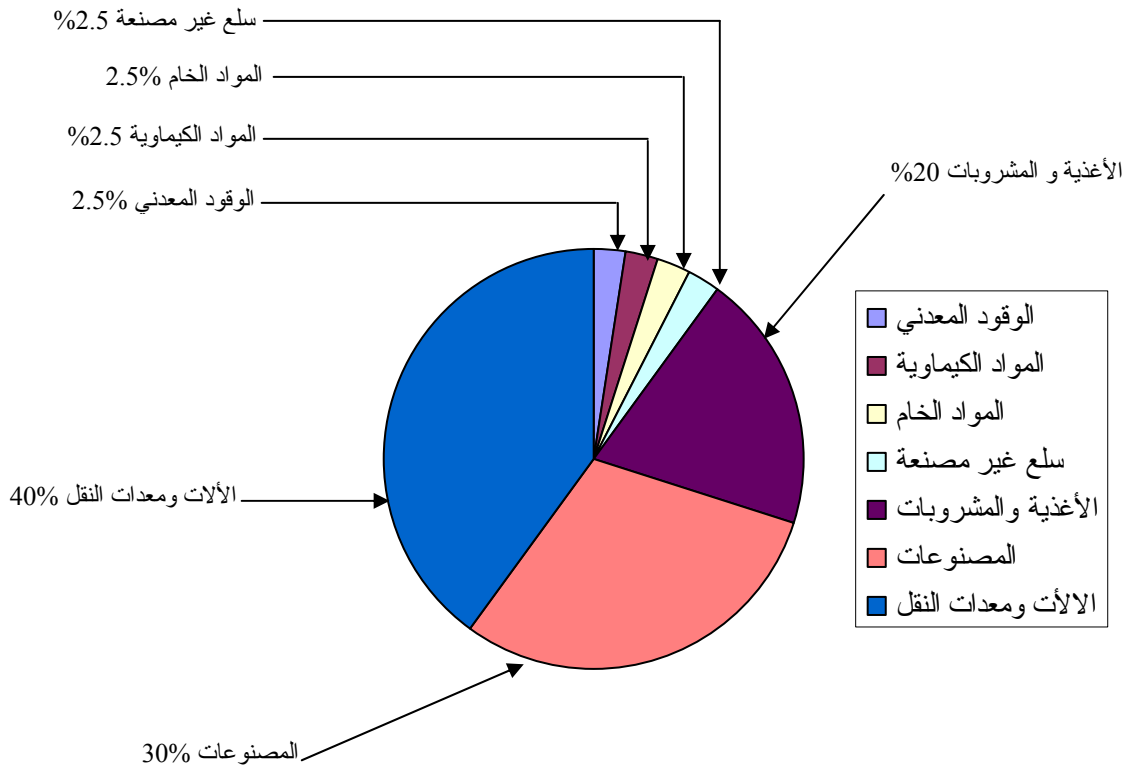
يتأثر حجم التجارة العربية الإجمالية بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث نجد انخفاض الصادرات العربية بين سنة 1998 بنسبة 22,1 % مقارنة بنسبة 1997 نتيجة الانخفاض أسعار النفط لتلك السنة [66] (ص 74).

بالمقابل تأثرت إيجابيا هذه الصادرات فيه سنة 2000 بنسبة 43,1 % نتيجة إرتفاع ملحوظ في أسعار النفط في أواخر التسعينات من القرن الماضي.  
ونحاول تقديم شكل يوضح توزيع الصادرات العربية الإجمالية سنة 2000 حسب المنتجات.



**الشكل 9: توزيع الصادرات العربية الإجمالية، لسنة 2000.** [66] (ص 74).

نجد من أهم السلع المصدرة هي الوقود المعدني بنسبة 75% ثم المصنوعات 10%، ثم تليها المواد الغذائية و المشروبات بـ 5% ثم المواد الكيميائية 3,5% و الآلات والمعدات النقل 3% ثم سلع غير مصنفة 1,5%، بينما نجد توزيع الواردات العربية الإجمالية لسنة 2000 تختلف كل اختلاف عن أنواع السلع و المنتجات المصدرة لهذه الدول، و يمكن تمثيلها في الشكل الموالي:



الشكل 10: توزيع الواردات العربية الإجمالية لسنة 2000: [66] (ص 74).

نسبة الواردات حسب المنتجات أو نوع السلع هي كالآتي.

- الآلات و معدات النقل 70% ؛
- المصنوعات 30% و الأغذية و المشروبات 20% ؛
- المواد الكيماوية 2,5% و سلع غير مصنفة 2,5% ؛
- المواد الخام 2,5% و الوقود المعدني 2,5% .

### 3.4.3.2. التخصص .

من بين المؤشرات المستخدمة في الأدبيات المتخصصة حول القدرة التنافسية لصادرات بلد ما، هي التجارة داخل نفس الصناعة التي تقوم بتصدير سلع و استيرادها داخل نفس المجموعة السلعية الضيقة و هي مقياس لدرجة التخصص [66] (ص ص 75-76).

وبصفة عامة، كلما زاد مستوى تقدم البلد، زاد مستوى التخصص الصناعي، و الذي يقدر درجة التجارة داخل نفس الصناعة حسب مؤشر «جروبر – لويد Grobert louide» [66] (ص 76).

و يمكن تلخيص مكون هذا المؤشر في الجدول الموالي:

جدول رقم 8: مؤشر ديناميكية الأسواق و التخصص و مكوناته [66] (ص 83).

مؤشر ديناميكية السوق و التخصص	قيمة السلع المصدرة	متوسط الفرقة الجمركية	معدل نمو التقريب على الناجمة الصادرات	معدل نمو الصادرات الناجمة على السوق حصاة	معدل نمو الصادرات الناجمة على الطلب العالمي	معدل التكامل التجاري	الصادرات الفرد	معدل نمو التحويلية الصادرات	معدل نمو الصادرات حصاة	حصاة الصادرات ممن التجارة العالمية	نسبة الميزان التجاري	البلد
0,37	0,02	0,67	0,44	0,39	0,61	0,13	0,04	0,44	0,52	0,11	0,70	الجزائر
0,39	0,60	0,38	0,42	0,50	0,50	0,17	0,02	0,43	0,49	0,07	0,65	المغرب
0,41	0,82	0,38	0,38	0,50	0,50	0,36	0,06	0,40	0,49	0,06	0,60	تونس
0,50	0,11	0,91	0,47	0,34	0,66	0,31	0,67	0,46	0,49	0,04	0,59	البحرين
0,58	1,00	0,87	0,43	0,42	0,58	0,21	0,23	0,44	0,55	1,00	0,70	كوريا

من الجدول نلاحظ مايلي:

حققت تونس تقدما لا بأس به في هذا المجال بمعدل أكبر من الجزائر و المغرب، حيث حققت كل دولة معدل يتراوح بين 0.37- 0.41، رغم أن الجزائر دولة ذات تغطية بعيدة كل البعد عن الأداء المقبول ذلك لانخفاض نسبة السلع المصدرة مما أثر سلبا على المعدل.

#### 4.2. مؤشرات التنافسية الكامنة

من المؤشرات المكتملة، لمركب المؤشر الإجمالي للتنافسية مؤشر التنافسية الكامنة الذي يعتمد على مبدأ الجودة و التميز و رأس المال البشري من أجل التكيف في اقتصاد تنافسي. و تكمن أهمية هذا المؤشر، كونه يعبر عن مدى تملك الدولة لمؤهلات كامنة، تؤهلها للتنافسية أو تكون كسلاح لمحاربة التهديدات. لهذا تطرقنا إلى مايلي:

- مؤشر الطاقة الابتكارية و توطين التقانة
- مؤشر رأس المال البشري
- مؤشر البنية التحتية التقنية
- المعلوماتية و مدى تأثيرها على الكفاءات المحورية لخلق الميزة التنافسية.

#### 1.4.2. مؤشر الطاقة الابتكارية و توطين التقانة.

إضفاء الإستمرارية و الإستدامة للتنافسية، يجب على الدولة أن تملك ما يؤهلها لذلك، لاسيما أن محددات التنافس كثيرة و عديدة، وخاصة المتعلقة بالبحث و التطوير و توليد المعرفة ثم المواجهة بالابتكار المفاجئ.

#### 1.1.4.2. الطاقة الابتكارية.

في غالبية الأحيان تدل الأدبيات على أن مصطلح الابتكار و الإبداع لهما نفس المعنى، إلا أن بعض الكتاب المتخصصين يتبنون التفريق بين المصطلحين. فالإبتكار يتعلق بإستكشاف فكرة جديدة مميزة [93] (ص 259).

أما الإبداع : هو عبارة عن مزيج من القدرات و الإستعدادات و الخصائص الشخصية التي إذا ما وجدت في بنية مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات الفعلية لتؤدي إلى إنتاحات أصلية و جديدة [94] (ص 33).

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك الفرق بين الإبداع و الابتكار، إلا أن هذا الأخير يعد من أهم مؤشرات التنافس لأنها لا تعتبر السبق التكنولوجي و من يملكها يملك مفاتيح المنافسة.

لذا نجد بعض الدول المتقدمة و حتى العربية منها تتفق ميزانية كبيرة على البحث و التطوير، فتشير الإحصاءات الدولية التي تواضع أداء قطاع البحث و التطوير مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى. فمثلا، بلغ متوسط الإنفاق على البحث و التطوير بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للفترة 1998 – 2000 في تونس 0,45% فقط من يعادل فقط سدس ما تنفقه كوريا على البحث و التطوير [66] (ص 88).. رغم أن تونس تعتبر من أحسن الدول العربية أداء في هذا المجال.

كما لا ننسى مصر التي تعتبر من أحسن الدول العربية كذلك أداء في هذا المجال.

#### 2.1.4.2. التقانة في صادرات الدول العربية

نتيجة للتاريخ الصناعي في الدول العربية من حيث مستويات التنمية الإستثمارات و خيارات الصناعة، الموارد البشرية، القدرات المحلية في العلوم و في استيعاب توظيف و تطوير التقانات. حيث نجد صادرات الدول العربية ما زالت تتمركز فيه المواد غير المصنعة، و حتى في الصناعات فإن نصيب الصناعات عالية التقانة محدود بالقياس إلى زمر العالم المختلفة. و تشير المقارنات العالمية إلى أن صادرات التقانة 2% من صادراتها الإجمالية بالمتوسط مقارنة بـ 23% كمتوسط للدول النامية و 20% كمتوسط الصادرات العالمية. لقد حظي دور التقانة في التنافسية و التجارة باهتمام كبير من قبل مفكرين اقتصاديين و على رأسهم ريكاردو، حيث اعتبرها كمصدر للتجارة الخارجية و النمو [66] (ص 89). و الجدول الموالي يوضح بيانات مؤشر الطاقة الإبتكارية و توظيف التقانة و مكوناته.

جدول 9: مؤشر الطاقة الابتكارية و توطين التقانة و مكوناته: [66] (ص 90).

مؤشر الطاقة الابتكارية	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات	نسبة الإستثمار الخارجي من جملة الإستثمار	نسبة المخرجين من العلوم و التقانة	البلد
0,39	0,02	0,43	0,25	0,85	الجزائر
0,38	0,05	0,34	0,37	0,75	المغرب
0,44	0,05	0,76	0,43	0,53	تونس
0,42	0,01	—	0,67	0,57	البحرين
0,49	0,56	0,41	0,28	0,73	كوريا

فيما يتعلق بقياس الطاقة الابتكارية و توطين التقانة فإنه اعتمد على أربعة مؤشرات جزئية. و على الرغم من عدم التمكن من إدراج المتغيرات المتعلقة بأنشطة البحث و التطوير. حيث نجد في المؤشرات الأولية المدرجة والتي تكمن من إعطاء صورة حول توطين التقانة من خلال نسبة الإستثمار الخارجي من جملة الإستثمار الكلي. و نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، أما الطاقة الابتكارية تتمثل بنسبة المخرجين في العلوم و التقانة من إجمالي الطلبة المخرجين و كذلك نسبة الصادرات ذات التقانة العالية.

تشير هذه النتائج المتعلقة بمؤشر الطاقة الابتكارية منها دول لها طاقة ابتكارية ذاتية و هذا ما يرفع نسبة المخرجين في العلوم و التقانة، و نسبة الصادرات ذات التقانة العالية، دون الإعتماد على إستيراد هذه التقانة.

حيث نجد في الجزائر مثلا نسبة المخرجين كبيرة 85% إلا أن هذا لا يشفع لها في تطوير التقانة نظرا لإنعزال النظام العلمي و البحثي في داخل الجامعات، فإن هذا النظام ظلّ منفصلا عن المحيط الإقتصادي بحدّة مما يفسر ضآلة نسبة السلع ذات التقانة العالية من إجمالي الصادرات.

أما في المغرب فهناك مزيج متوسط من تطويع التقانة و وجود طاقة ابتكارية متوسطة.

الملاحظ لهذه البيانات من جانب مؤشر الأداء الكلي في مجال تطوير الطاقة الابتكارية و توطين التقانة فإن الدول السالفة الذكر ذات أداء متوسط.



## 2.4.2. مؤشر رأس المال البشري.

إذا كان الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب مصادر النمو الإقتصادي و محددات التنافسية، يعيدونها إلى عدد من العوامل منها: التزايد في مدخلات العمل و تحسين في نوعية هذا المدخل و الزيادة في رأس المال المادي و اقتصاد لحجم، فإنهم يعيرون أهمية خاصة إلى دور التحسن في التعليم و التقانة. إن من محددات النمو المستقبلي المهمة مخزون رأس المال البشري الحالي في البلدان و خصائص سكانها، لأن هذا المخزون الحالي في البلدان و خصائص سكانها، لأن هذا المخزون يكمل دور التقانة و يسمح بتطويعها و ابتكارها.

تبين الدراسات أن النمو مرتبط إيجابيا بمستوى الإنطلاق لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي و الجامعي للذكور البالغين، و يفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى مكملون للتقانات الجديدة و يؤدون دورا هاما في نشر التقانات و تطويعها، الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسيا في التنافسية و من ثم في عملية التنمية.

كما أن تعليم المرأة، بكونه يؤثر على المستوى التعليمي و على صحة أفراد العائلة، حيث يعد مؤشرا مهما في نوعية تكوين رأس المال البشري للأجيال القادمة، و من ثم على القدرات التنافسية الكامنة إذا كان الموارد البشرية عامل إنتاج فهو يحتاج إلى استثمار مسبق شكله الأساسي التعليم.

كما أن ممارسات الموارد البشرية في تنمية القدرة التنافسية بالعديد من الوسائل منها [95] (ص 24).

- اختيار العاملين الذين يمتلكون القدرة على الإبتكار و التطوير و الأداء الجيد لهم وظائفهم.
- إعداد العاملين للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة للإنتاج و العمليات.
- زيادة الإنتاجية من خلال تنمية القدرة على العمل و تدعيم.

### المخزون البشري:

من المعروف أن متوسط سنوات الدراسة لا يقدم دليلا على نوعية التعليم على الرغم من أهمية هذا الجانب، و لتمثيل التحصيل التعليمي العربي بالكم و الكيف معا، اقترح بناء مؤشر مركب عن التعليم في الدول العربية يأخذ بعين الإعتبار العوامل التالي [66] (ص 94):

- معرفة القراءة و الكتابة بإعتبارها مؤشرا عاما عن التحصيل كمخزون.

- معدلات التمدرس الإجمالية لكل من المراحل التعليمية الثلاث بإعتبارها مؤشرا على تكوين ذلك المخزون أي أنها تدفقات آنية.

- معدلات التأطير مقاسة بعدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث بإعتبارها مؤشرا على نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة في القطر المعني.

$$EI_t = LIT_t + \sum_{i=1}^n e\pi_i / ex_i$$

لهذا استعمل في بناء المؤشر المعادلة التالية

حيث:

EI: مؤشر التعليم

Lit: نسبة معرفة القراءة و الكتابة لدى سكان البلد

$e\pi_i$ : معدل التمدرس الإجمالي للمرحلة التعليمية i.

$ex_i$ : نسبة عدد الطلاب لكل أستاذ في المرحلة i.

t: سنة الحساب.

و تكمن ميزة هذا المؤشر في قياس التحصيل العلمي، بأنه جمع بين عناصر المخزون التدفق و النوعية.

### 3.4.2. البنية التحتية التقانية.

من السياسات العمومية المواتية للتنافسية تلك الهادفة إلى تحضير تنمية البنية التحتية المادية و التقانية للمشروعات و إزالة العقبات أمامها [96] (ص ص 44-45) ، وتمثل البنية التحتية التقانية مؤسسات القطاع العام في مجال الإبتكار التقاني، مثل مخابر البحث و معاهد و المراكز التقانية الحكومية و الجامعية و مؤسسات التعليم العالي الأخرى ذات التوجه التقاني.

و إذا أخذنا الإستثمار الخاص في قطاع الإتصالات كمؤشر لمدى تطور البنية التحتية

التقانية، فإننا نجد أن جملة الإستثمارات لثمانية دول عربية لم تصل عام 2001 إلى نصف إستثمارات كوريا البالغة 17,66% مليار دولار من أصل الإستثمار العالمي البالغ

236,62% مليار دولار أمام نسبة 3,2% من العالم [66] (ص 102).

### 1.3.4.2. ثقافة المعلومات.

تعتبر ثقافة المعلومات أحد الموارد الإستراتيجية في أي منظمة حيث لا يمكن أداء العديد من العمليات الأساسية أو اتخاذ أي قرار بدون الاعتماد على المعلومات [97] (ص 19). تحدث ثورة تقانية المعلومات تغيرا عميقا في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد. و يرى «جرين سبان» ، إن التحسينات الهائلة في قوة الحوسبة و تقانات الاتصال و المعلومات هي القوة الكبرى خلف نمو الإنتاجية في الإقتصاد الأمريكي [66] (ص 102).و الأمر ذاته ينطبق على المستوى الدولي أيضا. و يرى جون انريفي«وليفي» و «وليندون» إن الإنترنت تساعد على بناء قوة و عظمة بالتكنولوجيا الرقمية و التي بدورها تؤدي دور هام ثم اتخاذ القرارات [98] (ص 33). و يمكن تقديم إحصائيات حول عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية خلال ألف مستخدم. في الجدول الموالي.

جدول رقم 10: عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية (ألف مستخدم ) [66] (ص 10):.

البلد	1995	1997	1999	2000	2001
الجزائر	0,5	01	20	50	60
المغرب	1	6	50	200	400
تونس	1	4	30	250	400
البحرين	2	10	30	40	140
كوريا	366	1634	10860	19040	24380

نلاحظ هناك قفزة من حيث عدد المستخدمين للإنترنت في الدول العربية من 3,1 ألف مستخدم فقط بالمتوسط عام 1995 إلى 138,8 مليون مستخدم عام 2001 بالمتوسط. أما الأعداد العربية الإجمالية فقد ارتفعت من 37 ألف عام 1995 إلى 3,6 مليون مستخدم عام 2001، إلا هذا غير كافي : بمقارنة الدول المتقدمة.

### 2.3.4.2. شهادات الأيزو كمؤشر تقريبي عن النوعية.

على الرغم من أن الشهادات التي تصدرها المنظمة العالمية للتقييس «أيزو» تركز على القضايا المرتبطة بإدارة النوعية، فإنها تشكل مؤشرا و لو تقريبا، للتطور التكنولوجي في الدول الناحية.

### 1.2.3.4.2. تعريف الأيزو ISO

هي اختصار لكلمة الهيئة الدولية للمواصفات القياسية International Organisation for standardization و أقرت هذه الهيئة سلسلة الأيزو 9000 كنموذج للجودة الشاملة [99] (ص 109). و التي تعني مشاركة و مساهمة الإدارة العليا بمختلف وظائفها في وضع سياسة و أهداف الشركة و كذلك تحديد الوسائل لتحقيق و تنفيذ هذه السياسة و الأهداف.

هناك نوعين أكثر شهرة و انتشارا من شهادات الأيزو [66] (ص 103).  
الأول: شهادة الأيزو 9000 خاصة بنظم إدارة النوعية أو الجودة المتعلقة بسلوك و أنشطة المؤسسات الخاصة أو الحكومية لتحقيق رضا المستهلك من خلال تلبية متطلباته.

أما الثاني: شهادة الأيزو 14000 التي بدأ تطبيقها 1996، و يعني بالإدارة البيئية المتعلقة بعمل المؤسسة لتقليل الإنعكاسات الضارة لأنشطتها على البيئة و قدرتها على التطوير المستمر لأدائها في هذا الشأن.

و سجلت شهادة الأيزو بنوعها رقما قياسيا جديدا عام 2001، حيث أظهر منح المستوى الحادي عشر الذي تجريه الهيئة العالمية للتفسير لشهادات الأيزو 9000 و 14000، إن عدد الشهادات الممنوحة بلغ نحو 547,4 ألف شهادة وزعت على 161 دولة، مرتفعة بنسبة 25% تقريبا مقارنة بالعام 2000، وهي أعلى نسبة نمو منذ عام 1993 [66] (ص 104).

أما بالنسبة للدول العربية فقد إحتلت مرتبة متأخرة من حيث عدد الشهادات، إذ بلغ عددها عام 2001 نحو 3510 شهادات أيزو 9000، تشكل نحو 0.7 من إجمالي عدد الشهادات في العالم، و نحو 367 شهادات أيزو 14000، تشكل نحو 0.5 من الإجمالي، بينما تقابل في نفس السنة بالنسبة للدول ككوريا مثلا نحو 17.7 ألفا ونحو 880 لنوعي الشهادات على التوالي [66] (ص 103).

بما أن مؤشر البنية التحتية والتقنية ومكوناته يقاس بالجودة الشاملة، والإيزو. فإن الجدول الموالي يوضح لنا مؤشر البيئة التحتية والتقنية ومكوناته.

جدول رقم 11 : مؤشر البنية التحتية والتقنية ومكوناته [66] (ص 106).

البلد	الربط للشبكة الكوكبية قبل 1999	عدد الجوانب المستخدمة	كثافة خطوط الهاتف النقال	عدد التلفونات لكل 1000 شخص	مؤشر البيئة التحتية التقنية
الجزائر	0.00	0.02	0.00	0.10	0.03
المغرب	0.00	0.03	0.02	0.08	0.04
تونس	0.02	0.05	0.01	0.14	0.06
البحرين	0.19	0.57	0.57	0.58	0.47
كوريا	0.88	1.00	0.58	1.00	0.87

الملاحظ لهذه البيانات، نجد الهوة الرقمية واضح بصورة جلية مما يدل بالأداء العربي لهذه الدول ضعيف ما عدا البحرين ومقارنتها مع كوريا فنجد سقوط حر للأرقام المعطي في هذا الجدول مما يدل أن مؤشر البيئة التحتية والتقنية تدهورا عربيا واضحا.

#### 4.4.2. مؤشر المعلوماتية ومدى تأثيرها على الكفاءات المحورية لخلق الميزة

##### التنافسية.

- إذا كانت دولة تملك ميزة تنافسية، تؤهلها أن تكون رائدة في السوق، فإنها تجنبها مايلي:
- تقليدها بسهولة من جانب المؤسسات المنافسة الأخرى.
  - أن يكون أثرها ملموسا وملحوظا.

تتمتع الميزة التنافسية بالخصائص الآتية [100] (ص 16):

- تبني على إختلاف وليس على تشابه؛
- يتم تأسيسها على المدى الطويل، بإعتبارها تختص بالفرص المستقبلية؛
- عادة ما تكون مركزة جغرافيا؛

إذا من يكسب ميزة تنافسية، يملك سلاح يدافع عنها، فيصعب على المنافس التقليد أو

تهديدها [101] (ص ص 95-96).

#### 1.4.4.2. المعلوماتية والكفاءات المحورية لخلق الميزة التنافسية :

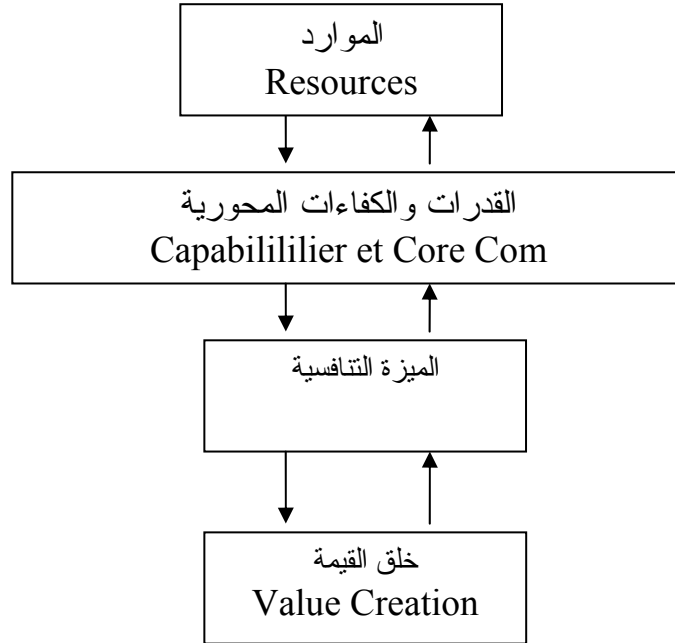
المعلومة في الوقت الحالي، تعتبر مورد هام لإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.  
تعريف المعلومة

تعرف أنها: "البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعاً لإتخاذ القرار حالياً أو مستقبلياً". [102] (ص 15). "تختلف المعلومة عن البيانات، برغم العلاقة الوثيقة بينهما، حيث المعلومة هي البيانات زائد معالجتها كي تقدم نفعاً". [103] (ص 71).

"إلا أن المعلومات منفردة هكذا، لا يكون لها فعالية إلا إذا كانت ضمن نظام، حيث تكون الأجزاء المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة، والتي تؤدي كل منها وظيفة محددة وحيوية تسهم في تحقيق الغرض العام للنظام الكلي الموحد" [104] (ص 37).

أما الكفاءات المحورية، المقصود بها مدى إكتساب العنصر البشري للمعرفة [78] (ص 38) ، حيث أصبح هذا العنصر مورد هام وعامل أساسي في الإنتاج بل أصبح الطاقة التي تخلق ثروة مستديمة في المؤسسة.

والكفاءات المحورية تعد بدورها مصدراً هاماً ورئيسياً لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، والشكل الموالي يوضح ذلك.



الشكل 11 : المفاهيم الأساسية وفقا لمدخل الموارد [78] (ص 38).

يقصد بخلق القيمة تحقيق أرباح تفوق تكلفة الموارد المستخدمة وبمعنى أدق تحقيق معدلات أرباح تفوق تكلفة رأس المستثمر، ولا تتحقق هذه القيمة إلا بتحقيق الميزة التنافسية، ولا تأتي ذلك إلا إذا كانت لها كفاءات محورية، وقدرات كافية لتحقيقها، إلا أن العلاقة تكون تنازليا أو تصاعديا مما يدل أهمية كل عنصر ومدخله بالنسبة للآخر.

التنافسية، أمر لا مناص منه، بل أولت إهتمامات الدول في السعي لتحقيقها حتى تتمكن وتبقى في ظل البقاء للأقوى، نظر لأهميتها في تحقيق النمو الدائم والرفاهية هذا من جهة وتعزيز القدرة على توليد الدخل من جهة أخرى.

تهدف التنافسية إلى تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال.

يتكون مؤشر التنافسية الإجمالية من مركبين أساسيين وهما : مؤشر التنافسية الجارية والأخرى الكامنة، ويتكون كل منهما من مؤشرات فرعية.

يعتمد مؤشر التنافسية الجارية على المؤشرات الفرعية التالية : - أداء الإقتصاد الكلي، الذي يعتبر مرآة يبين مدى تقدم دولة أو تأخرها، ومؤشر جاذبية الإستثمار وكذا تدخل الدولة في الإقتصاد، وفي الأخير مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص.

أما النوع الثاني من المؤشرات هو مؤشرات التنافسية الكامنة للدول وهو بدوره مكون من مؤشرات فرعية ومتمثلة في مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقنية، ومؤشر رأس المال البشري، ومؤشر البنية التحتية التقنية ومؤشر المعلوماتية ومدى تأثيرها على الكفاءات المحورية لخلق الميزة التنافسية، والمحافظة عليها.

في ظل التنافسية الجبائية كيف تؤثر هذه الأخيرة على هذه المؤشرات؟ أي مؤشرات تنافسية الدول بأنواعها؟ وهذا ما نحاول الإجابة عنه في الفصل الثالث.



### الفصل 3

#### انعكاسات التنافسية الجبائية على تنافسية الدول

تعددت واختلقت طرق قياس مؤشرات التنافسية الدولية، من معهد إلى معهد و من منظمة إلى منظمة، كل حسب الرغبة والتخصص، فإعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية مثلاً، من طرف معهد هيرتاج، بينما نجد عند البنك الدولي، يعتمد على 184 متغير لقياس مؤشرات التنافسية. [63] (ص 68-69)

و لقياس القدرات التنافسية للبلد أو المؤسسة أو القطاع، توجد مؤشرات عالمية، التي تقيم هذه القدرات من مختلف جوانبها ووفق العديد من التوجهات النظرية والعملية في مجال التنافسية.

وفي إطار بناء مؤشر التنافسية للدول، ارتأينا أن نسلك نفس التقسيم الذي أتى به تقرير التنافسية العربية الذي قسم التنافسية الإجمالي، إلى قسمين رئيسيين [66] (ص 02) وفق العوامل الطرفية والأخرى العوامل المستديمة، يعبر عنها بالجارية والكامنة على التوالي.

وباعتبار دولة في ظل التنافسية الجبائية ، فكيف تصبح هذه المؤشرات، وكيف تستجيب لتأثيرها، فلذا خصصنا هذا الفصل إلى النقاط التالية :

- أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية؛
- أثار التنافسية الجبائية المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية؛
- إجراء دعم تنافسية الدول من خلال التنافسية الجبائية.

### 1.3. آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية

لقد نادى النظرية المالية الحديثة بعدم حياد الضريبة وكذا بحتمية آثار الضريبة، وإعتبرت أن الدولة تتخذ الضريبة كوسيلة أساسية لتحقيق أهدافها الإقتصادية والسياسية، هذا من ناحية واعتبرت أن الضريبة ليست فقط وسيلة لتغطية النفقات العامة بل هي أيضا وبفضل تأثيراتها تشكل وسيلة لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية. [105] (ص 45)

وبما أن الدولة تنتمي إلى بيئة متقلبة ومتغيرة، تتأثر بالعوامل الخارجية، كالمنافسة الجبائية، لاسيما المضرة منها، فكيف تصبح مؤشرات التنافسية الإجمالية في ظل المنافسة الجبائية. لهذا خصصنا مايلي :

- آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الجارية؛
- آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الكامنة.

#### 1.1.3. آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الجارية

حين نتكلم عن آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية، يسوقنا الحديث عن آثار هاته التنافسية الجبائية على مركبات أو مكونات لتلك المؤشرات، وبما أن المؤشرات التنافسية الجارية التي تعبر عن العوامل الظرفية والآتية، فإنها ستكون خاضعة ومستجابة لذلك التأثير- تأثير التنافسية الجبائية غير المضرة على المؤشرات التنافسية الجارية.-

كما أن مؤشر التنافسية الجارية، يتكون من مؤشرات فرعية، كما أشارنا إليه في السابق، نحاول دراسة تأثير التنافسية الجبائية غير المضرة على كل مؤشر فرعي مكون لمؤشر رئيسي.

##### 1.1.1.3. آثارها على مؤشر أداء الإقتصاد الكلي

باعتبار مؤشر أداء الإقتصاد الكلي، مرآة للقوة التنافسية الدولية، ومن بين أهم المؤشرات المكونة للتنافسية الجارية، نحاول دراسة تأثير التنافسية الجبائية على هذا المؤشر. إذ يتكون مؤشر أداء الإقتصاد الكلي من مؤشرات فرعية متكاملة فيما بينها، إذ تتأثر بدورها بوجود المنافسة الجبائية غير المضرة.

### 1.1.1.1.3. الضرائب ومؤشرات الإستقرار الإقتصادي :

قبل دراسة العلاقة التأثيرية بين الضرائب ومؤشرات الإستقرار الإقتصادي، نحاول إعطاء تعريف مبسط لهذا الأخير ويقصد به "البحث عن النمو الإقتصادي، وهو الهدف الأكبر، حيث يتعلق بإرتفاع مستمر للإنتاج، المداخل و ثروة الأمة". [03] (ص 34)

وعادة ما يتم إعتقاد على زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو [03] (ص 34) إلا أنه يصعب تحديد الأثر الحقيقي للجباية، ويصعب أيضا فصل بين الأثر الضريبي وأثر العوامل الأخرى كالسياسة النقدية ويصعب هذا الفصل خاصة في البلدان النامية، إذ ترتبط هذه الآثار بأثر السياسة الإئتمانية وكذا الإنفاقية للدولة وكذا الطريقة الفنية في ربط وتحصيل الضرائب [106] (ص 501) تتميز الدول الصناعية بتطور قطاع الصناعة والخدمات لديها، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الخام من جهة، ومساهمة كل القطاعات فيه بنسب متوازنة وهي تتميز بـ:

- تطور المؤسسات المالية والمصرفية بما يمكن من تعبئة الإدخار بما يجعلها تنعكس على الهيكل الضريبي لهذه الدول.

- تنوع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع نسبة اليد العاملة المؤهلة لديها، فضلا عن حجم السوق الكبير والذي يساهم في وفورات الحجم.

- ارتفاع مستوى الاقتطاع الضريبي، فلقد بلغت نسبة الضريبة من الناتج المحلي الخام في المتوسط لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 1994 مستوى 38,4 %، وبالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي لنفس السنة 42,5 % وهذا يمثل حصيلة أهم مصادر الإيرادات العامة. [03] (ص 148-150)

- إرتفاع أهمية الضرائب المباشرة فمن الهيكل الضريبي العام وذلك بسيطرة الضرائب المباشرة المفروضة على دخول الأفراد والشركات. [107] (ص 07)

- مرونة النظام، وهذا ما يجعل إلى إرتفاع في الناتج المحلي الخام يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية- سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة أو غير المباشرة، وتعود هذه المرونة لكون الناتج المحلي الخام يأخذ الصفة النقدية، وإرتفاع متوسط الدخل الفردي وتعدد الأنشطة الاقتصادية فضلا عن كفاءة الإدارة الضريبية وتمتعها بالوسائل والأدوات اللازمة للممارسة الضريبية. [03] (ص 150)

هذا كله بالنسبة للدول المتقدمة، فكيف يكون الحال بالنسبة للدول النامية فنجد أن الهيكل الإقتصادي يتميز بسيطرة بعض القطاعات عليه ممثلة في الصناعات الإستراتيجية النفطية وغير النفطية أو القطاع الزراعي مع أهمية نسبية واضحة للتجارة الخارجية فضلا وجود

الكثير من المشكلات مثل البطالة، [03] (ص 37) ، [108] (ص 20) التضخم [109] (ص 20) ، ضعف المداخيل... وهذا ما يجعل النظام الضريبي في الدول النامية يتميز بالخصائص التالية : [03] (ص ص 151-154)

- ضعف نسبة الإقطاع الضريبي ومنه الحصيلة الضريبية، وهذا بسبب تواضع حجم الدخل الوطني وتواضع حجم النشاط الإقتصادي.

- هيمنة الضرائب على التجارة الخارجية، والتي تتمثل في الضرائب على التجارة الخارجية والتي تتمثل في الضرائب على الصادرات من الموارد الأولية (الجبائية البيترولوية) مثل: الضرائب على الواردات والضريبة على الصرف الأجنبي، إضافة إلى هذا الضرائب غير المباشرة.

- جمود الأنظمة الضريبية، بما يعني أنها لا تعكس في حصيلتها زيادة نسبة مساوية على الأقل للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الخام، نتيجة ضعف الإدارة الضريبية على ضوء هذا يمكن أن نستخلص العلاقة التآثرية بين الضريبة ومعدلات الإستقرار الإقتصادي، بالعلاقة الطردية، أي كلما زاد التحصيل أدى إلى إنتعاش إيراد الدولة وبالتالي تمويل حاجيات وعلاج العجز في الميزان التجاري.

وبينما في ظل التنافسية الجبائية غير المضرة، التي تمتاز بالتدفق الكبير للإستثمار الأجنبي وخلق فرص التشغيل وكذا توفير السيولة والعملة الصعبة، مما تؤدي إلى إستقرار معدلات النمو مما يؤثر على زيادة الإستقرار في أداء الإقتصاد الكلي.

### 2.1.1.1.3. الضرائب والإستهلاك

لا يمكن تحديد حجم الإستهلاك إلا بعامل وحيد هو الدخل، وتعتبر الضرائب المفروضة على دخول المكلفين عبئاً عليهم، مما يؤثر سلباً على حجم الإستهلاك أو الإتفاق، مما يعني هذا أن الضرائب تعمل على تخفيض الدخل للمكلفين. [110] (ص 60)

ويعمل هذا التأثير على تضحية المكلف بالضريبة بمجموعة من السلع والخدمات، فينخفض الطلب عليها "إلا أن ذلك الإنخفاض لا يتم بدرجة واحدة بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعاً لدرجة مرونة الطلب عليها، فالسلع ذات الطلب المرن ، كالسلع الكمالية يتأثر إستهلاكها نتيجة لفرض الضرائب عليها أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يستطيع الأفراد الإستغناء عنها كالسلع الضرورية". [22] (ص 96)

وعلى هذا الأساس تؤدي الضرائب إلى خفض إستهلاك السلع الكمالية نظرا لإرتفاع أسعارها وعدم الحاجة الملحة لها، ويتوقف أثر الضريبة على الإستهلاك وفق تصرف الدولة بحصيلة الضريبة فإذا إستخدمته في الطلب العام لبعض السلع والخدمات، فإن نقص إستهلاك الأفراد الناتج عن فرض الضريبة قد يعوضه زيادة الإستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة، أما في حالة تجميد الدولة لحصيلة الضرائب، فإن الإستهلاك الكلي يتجه نحو الإنخفاض. [111] (ص ص 210-239)

إذا من هذا كله نلاحظ العلاقة العكسية بين ارتفاع الضرائب والإستهلاك، وبما أن التنافسية الجبائية غير المضرة، هي إجراء ضريبي يتمثل في إنخفاض الضرائب من أجل جذب الإستثمار، مما يتوجه الأفراد إلى الإستثمار عن الإستهلاك، فيحدث إنخفاض هذا من جهة ويبحث المستهلك عن وسيلة أخرى ومتمثلة في الإدخار.

### 3.1.1.1.3. الضرائب وإستقرار أسعار الصرف :

لقد أحدث السؤال حول إستخدام السياسة الضريبية أم السياسة النقدية من أجل التحكم في الطلب الكلي مناقشة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية كان طرفاها "والتهيلر" **waltes heller** كمناصر للسياسة الكينزية الداعية إلى إعطاء الأولوية للسياسة الضريبية، وميلتون فيردمان **Milton Friedman** [112] (ص ص 50-52) ممثلا للسياسة النقدية الضريبية، والداعية هي الأخرى للسياسة النقدية، لقد ساق كل منهما حجج خاصة بهما [112] (ص ص 51-52)، ونقد كل واحد منهم الآخر إلا أن في الواقع هذه التضارب هو تضارب ظاهري حيث يرجع أصله الأساسي إلى الإختلاف في طريقة تقديم الظواهر النقدية [113] (ص 80) فضلا عن الإختلافات السياسية للجماعتين بإعتبار النقديين لهم إتجاه محافظ، بينما الكنز يون لهم إتجاه حر وهو ما يفسر تباين رؤاهم حول دور الحكومة في الميدان الإقتصادي [113] (ص 110) إذ نجد أن الماليين-الكنزيين- يثقون في تدخل الحكومات بل ويعتبرونه ضروريا في حين نجد النقديين على العكس من ذلك يرون أن السياسات الحكومية- السياسات المالية هي السبب الرئيسي للتضخم في فترة ما بعد الحرب. أما السياسة النقدية تستبعد إلى حد بعيد للتدخل الحكومي [114] (ص 99) لذلك يرى « M.Friedman » ضرورة ترك مسألة تحديد سعر الفائدة لقوى السوق بدلا من السلطة النقدية عن طريق البنك المركزي.

هذه حوصلة للنقاش الحاصل حول المفاضلة بين المدرستين أو السياستين النقدية والمالية، ولكن حتى ندرك آلية التأثير الضرائب على سعر الصرف، نحاول تقديم مفهوم وجيز لهذا الأخير.

### 1.3.1.1.1.3. مفهوم سعر الصرف

يعبر سعر الصرف عن الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية [03] (ص 103) فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم الناتج والعمالة، وهو بالإضافة يربط بين السعر العالمي والسعر المحلي للسلعة من خلال سعر الصرف.

ولسعر الصرف أنواع نذكر منها ما يلي: [03] (ص ص 103-107)

- سعر الصرف الإسمي؛
- سعر الصرف الحقيقي؛
- سعر الصرف الفعلي؛
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

### 2.3.1.1.1.3. سياسة سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية لمختلف دول العالم بهدف إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته، ويعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد وبشكل مباشر دون إنفاق مفرط على النظام الإداري للعلاقات الخارجية. [115] (ص 105)

وتساهم سياسة سعر الصرف إلى جانب حركة رؤوس الأموال كمعيارين يعتمدان في تحديد فعالية السياسة المحلية في ظل المعاملات الإقتصادية الدولية (إقتصاد مفتوح)، وإن كنا في هذا المقام سنولي الإهتمام البالغ والأول للسياسة الضريبية وعلاقتها بسياسة سعر الصرف سواء في حالة سعر صرف ثابت أو حالة سعر صرف مرن [103] (ص ص 115-116).

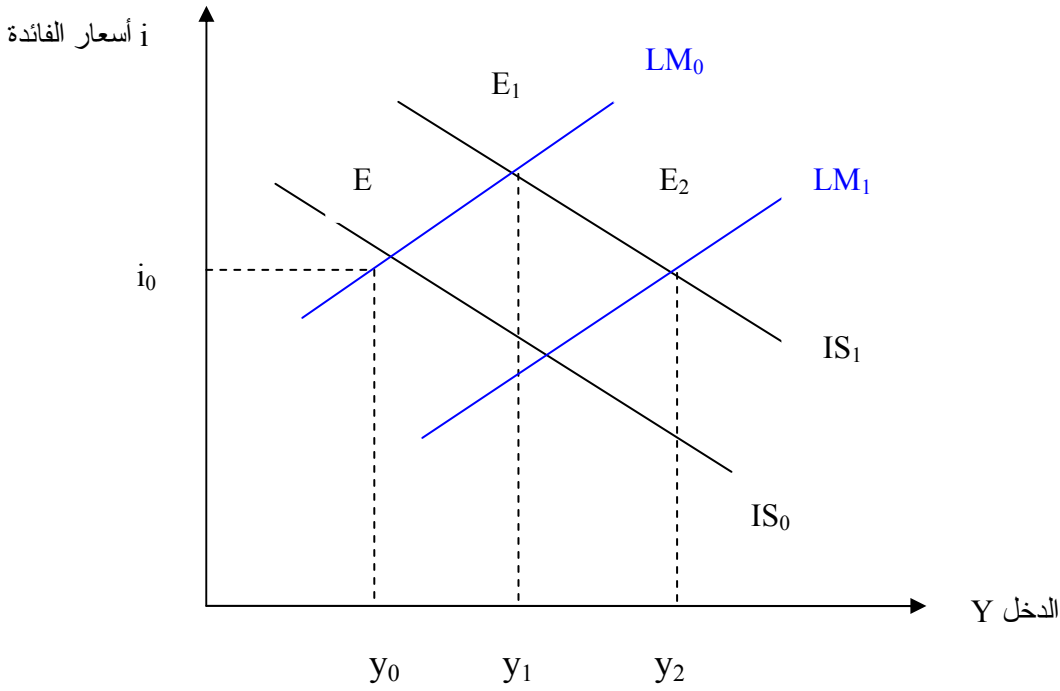
### 3.3.1.1.1.3. علاقة السياسة الضريبية في ظل سعر صرف ثابت

إن قرارات الحكومة القاضية بإنعاش إقتصادها الوطني معتمدة في ذلك على السياسة الضريبية التوسعية [116] (ص ص 111-113) وفي ظل نظام سعر صرف ثابت من شأنه أن ينتقل من موضعه الأول إلى اليمين تعبيراً عن زيادة الإنتاج في السوق يعني وهو الأمر الذي يزيد من مستوى الدخل والنتاج ويؤدي ذلك إلى الرفع من سعر الفائدة هذا في حالة النمو الإقتصادي يقصي التعامل مع الخارج ( إقتصاد مغلق ).

أما في حالة إقتصاد مفتوح فإن أثر السياسة الضريبية المعتمدة لا يتوقف عند ارتفاع أسعار الفائدة فحسب، بل يتعداه إلى إنجذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتدفقها إلى الداخل، إذ يسمح هذا التدفق بزيادة المعروض النقدي وإنتقال منحنى LM نحو اليمين.

لكن تجدر الإشارة إلى أنه تسببت الآثار التوسعية للسياسة الضريبية وأدت إلى حالة التضخم فإن حجم الصادرات سينخفض في الوقت الذي تزيد فيه الواردات، وهو الشيء الذي يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات إنطلاقاً من وضع التوازن.

والشكل الموالي يمثل السياسة الضريبية في ظل سعر صرف ثابت.



**شكل رقم 12: السياسة الضريبية في ظل سعر صرف ثابت** [117] (ص313)

يتبين من الشكل السابق إنتقال منحنى  $IS_0$  [116] (ص ص 111-113) إلى  $IS_1$  نتيجة السياسة الضريبية التوسيعية والتي إرتفع على إثرها سعر الفائدة، هذا الإرتفاع ترك المنحنى  $LM_0$  ينتقل إلى  $LM_1$  نتيجة دخول رؤوس الأموال- أي زيادة الغرض النقدي- فأرتفع مستوى الدخل من  $y_1$  إلى  $y_2$  وهو ما لم يحصل في إقتصاد مغلق.

إن إنعكاس إرتفاع أسعار الفائدة على الصعيد الخارجي [114] (ص105) يجعل من المستثمرين الأجانب يحولون رؤوس أموالهم نحو الداخل للإستفادة من توظيفها في ظل أسعار الفائدة المرتفعة، ومن متطلبات هذا التوظيف الحاجة إلى العملة المحلية من أجل ذلك يلجأ هؤلاء المستثمرين إلى بيع عملاتهم الأجنبية للحصول على العملة المحلية، ونفس الشيء بالنسبة للمستثمرين المحليين الذين يخفضون من طلبهم على العملات الأجنبية على أساس ميولهم للإحتفاظ بأموالهم- سنداتهم- لإستثمارها في الداخل، أما في سوق العملات فإن الطلب على العملة المحلية سيزيد وهو ما يدفع بميزان المدفوعات إلى تحقيق فائض في الرصيد.

وفي ظل سعر صرف ثابت دائماً أو تقادياً لإرتفاع قيمة العملة المحلية والحفاظ على

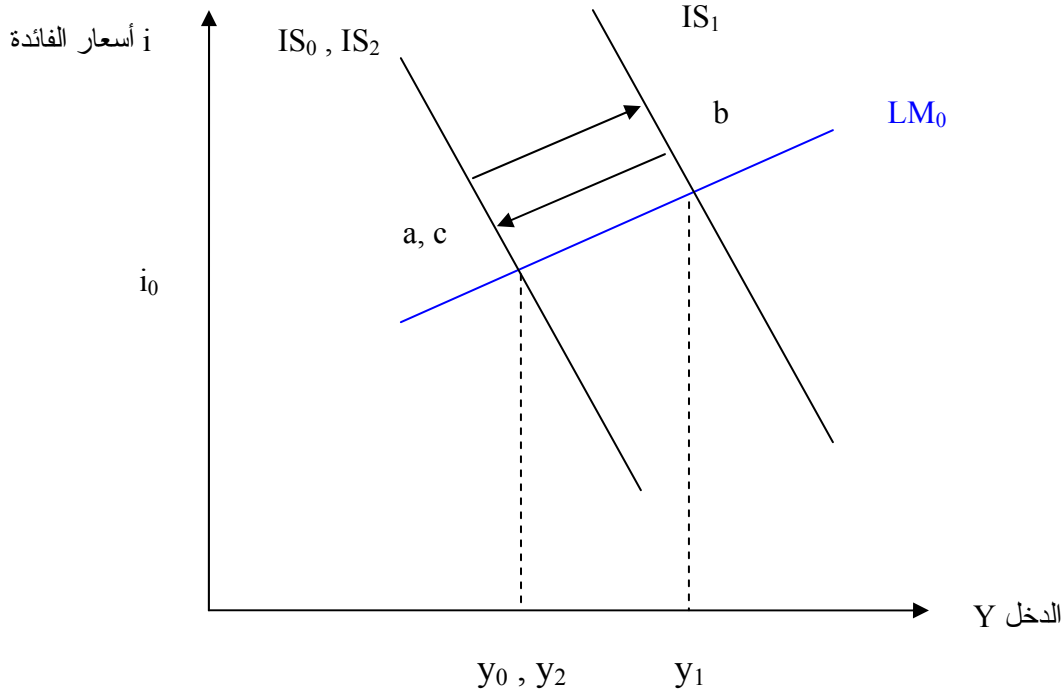
إستقرارها، يقوم البنك المركزي [114] (ص105) المحلي بشراء فائض العملات وامتصاصه



[118] (ص08) وهو ما يجعل البنك المركزي يصدر نقودا جديدة، أين تزيد الكتلة النقدية محرقة بذلك منحى عرض النقود LM يمينا.

### 4.3.1.1.1.3. سياسة الضريبة وسعر الصرف المرن

توصلنا في عرض سابق إلى أن آثار السياسة الضريبية التوسعية تزيد من سعر الفائدة محرقة المنحنى IS نحو اليمين، وفي ظل سعر صرف مرن يتغير وفق معطيات سوق الصرف الأجنبي، فإن إرتفاع معدلات الفائدة تؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية. بحيث يتمخض عن إرتفاع قيمة العملة إنكماش في حجم الصادرات وزيادة في حجم الواردات، وعلى أثره ينتقل منحى IS مرة ثانية ليعود إلى حالته الأصلية نتيجة العجز في الميزان التجاري المشار إليه منذ قليل. والشكل الموالي يمثل سياسة ضريبية في ظل سعر صرف مرن.



### الشكل رقم 13: يمثل سياسة ضريبية في ظل سعر صرف مرن [117] (ص321)

في وجود سياسة ضريبية توسعية، نظام صرف مرن وحرية حركة رؤوس الأموال، فإن البنك المركزي المحلي لا يقوم بشراء فائض العملات الأجنبية، وفي الوقت الذي ترتفع فيه قيمة العملة المحلية في الأسواق العالمية وبدون تدخل البنك المركزي، فإن الكتلة النقدية تبقى ثابتة من دون تغيير، أين يبقى منحى عرض النقود في وضعيته الأصلية  $LM_0$ ، لكن بسبب الإرتفاع في قيمة

العملة المحلية فإن الصادرات ستخفض قيمتها بينما يرتفع قيمة الواردات وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يساراً.

إذا جهود الدولة الهادفة إلى زيادة حجم الناتج الداخلي الخام من خلال تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات في ظل نظام سعر الصرف المرن قد تبوء بالفشل، فالطلب الكلي لا يتغير إلا مؤقتاً باعتبار أن السياسة الضريبية التوسعية لا تعمل إلا على تعويض الطلب الخارجي على المنتجات الداخلية، وهو ما يوحي إلى ضعف السياسة الضريبية في هذه الأحوال. [114] (ص108)

### 2.1.1.3. آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على بيئة الأعمال والجاذبية

يعتبر مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية، مرآة لتطور الدولة ومدى تحكمها في تطوير البنية التحتية لها وكذا مامدى قدرتها لجذب الإستثمار، و في ظل التنافسية الجبائية غير المضرة، كيف تستطيع الدولة أن تحقق أهدافها من خلال هذه الظروف.

كما أشارنا سالفاً في الفصل الثاني، إن مؤشرات بيئة الأعمال والجاذبية تتكون من أربعة

مؤشرات فرعية مهمة وهي كما يلي:

× الحاكمية وفعالية المؤسسات؛

× البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات؛

× جاذبية الإستثمار؛

× تدخل الحكومة في الإقتصاد.

### 1.2.1.1.3. الضرائب والحاكمية

إن الحاكمية الجيدة لا تساعد على الإستقرار السياسي فقط، بل أنها أصبحت أيضاً عاملاً حاسماً في التنافسية الدولية، فالبراهين المتزايدة توضح أن الفساد الواسع الإنتشار يضر بقابلية البلد على إجتذاب الإستثمارات الخارجية المباشرة. [66] (ص43)

إلا أن تعقد النظام الضريبي وإتسامه بالجمود والصلابة، أدى إلى صعوبة إستخدام الضريبة كأداة للسياسة الإقتصادية [119] (ص302)، مما نجم عن ذلك عدم الشفافية، والتي بدورها أثرت على المستثمرين ، إذ عدم وجودها -الشفافية- تحملهم تكاليف إضافية وهذا نظراً لعدم توفر المعلومات الضرورية للقيام بعملية الإستثمار. [75] (ص04).

إضافة إلى ذلك نظام ضريبي غير ملائم لمستجدات المرحلة الراهنة التي تتميز بالتغيرات، مما يساعد على تفشي الفساد، مما يؤثر سلباً على كفاءة الحاكمية. [44] (ص163)

إذا عدم الشفافية وتعقد النظام الضريبي، من أهم الأسباب المساعدة في إنتشار الفساد ، وهذا الأخير، عنوان للحاكمية الفاشلة. ضف على ذلك مشكلة الضغط الجبائي [120] (ص128)، [121] (ص ص 03-04) المرتفع، لاسيما تعدد الضرائب وكثرتها، تدفع بالمكلف بإتباع إجراءات جد معقدة للقيام بتصريحاته لكل الضرائب هذا من جهة، وإرتفاع معدلات الضرائب أيضا تؤدي إلى ضغط جبائي على الأشخاص والمؤسسات من جهة أخرى. [44] (ص163)

البلد التي تتسم بالفساد، تنتشر فيها ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي نظرا لضغط على المكلف مما يدفعه إلى البحث عن تلك الطرق وبالتالي ضياع مورد مالي هام للدولة. [122] (ص206).

### 2.2.1.1.3. الضرائب وفعالية المؤسسات

هناك تسليم بدور المؤسسات والتغيير المؤسسي [123] (ص78) في التنمية حيث يمكن تعريف التنمية على أنها النمو الإقتصادي المقترن بالتغيرات المؤسسة المناسبة. [66] (ص41)

وحتى تكتسي المؤسسة الفعالية المطلوبة، يجب توفير لها بيئة محفزة ومناسبة، وخاصة من ناحية التشريع الضريبي، لاسيما الضريبة على أرباح الشركات « IBS »، التي تؤثر معدلاتها على إستقرار المؤسسات وتوسع نشاطها.

بما أن المؤسسات تساهم في تطور ونمو الإقتصاد الوطني لبلد ما، فما على الدولة أن تكون مرنة في تعاملها مع المؤسسات من أجل جذبها، وبالتالي عدم مساعدتها على الإستثمار في خارج البلد.

ويؤدي إلى تحقيق الإستقرار في التحصيل الضريبي وتنشيط السوق المحلي وكذا تشجيع فرص العمل. [124] (ص02).

### 3.2.1.1.3. الضرائب وجاذبية الإستثمار

لدى الدولة آلية تستخدمها من أجل جذب الإستثمارات تكمن في التحفيزات الجبائية وكأدات فعالة من أجل إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل.

#### 1.3.2.1.1.3. علاقة الضرائب بالإستثمار الأجنبي المباشر

إن سياسة ضرائب الشركات [125] (ص ص 27-48) التي تتبعها إحدى الدول يمكن أن تؤثر على الدول الأخرى بوسائل متعددة، فإن العبء الضريبي الداخلي لإحدى الدول، مرتفعا بالنسبة للدول الأخرى، فإن وعاء الضريبة قد ينتقل إلى الدول ذات النظام الضريبي الأقل إرهاقا. [126] (ص 11) ويتضمن تدفقات إلى الخارج من الإستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن للدول أن تتنافس على إجتذاب الإستثمار إلى الداخل.

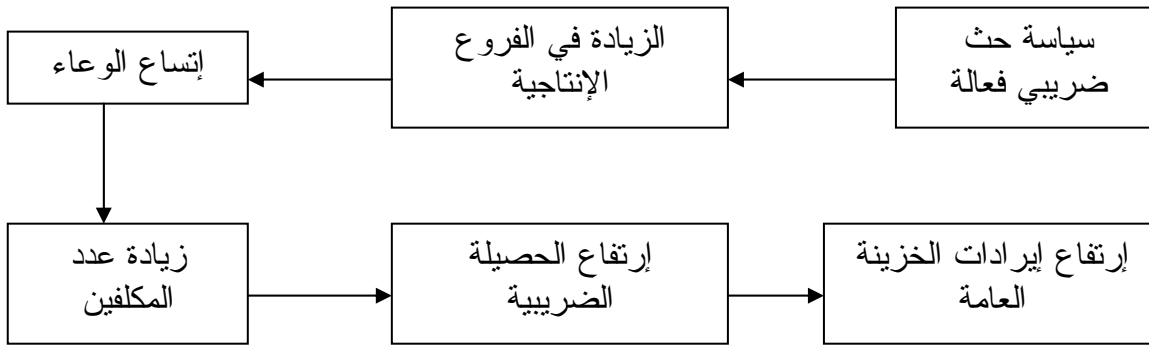
كما يمكن أن تؤدي الضرائب دوراً هاماً ورئيسياً في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه أرباحها، لاسيما هناك رابطة قوية بين النظام الضريبي والإستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ذلك، فإن الدول التي لها أسعار الضرائب مرتفعة تجعل المستثمرين- الشركات- يفرون من الضرائب المحلية كلية، إلا أننا في دراسة نتائج التنافسية الجبائية غير المضرة هو جذب الإستثمار. إذا تأثير التنافسية الجبائية غير المضرة على جاذبية الإستثمار، تأثير إيجابي، ما دام هدفها أستقطاب وجذب الإستثمارات وبالتالي تدفقات رؤوس أموال خارجية.

أمام الدولة أشكال تحفيزية جبائية لجذب الإستثمار، تتمثل فيما يلي : [127] (ص 88)، [106] (ص ص 85-193)، [128] (ص 110)، [129] (ص 74)

- الإعفاءات الضريبية؛
- التخفيضات الضريبية؛
- نظام الإهلاك؛
- المعاملة الضريبية للأرباح والخسائر.

### 2.3.2.1.1.3. آلية السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة

بما أن الدولة تسعى من خلال تحفيزها للإستثمار، تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، فالأهداف الإقتصادية تسعى إلى توفير المناخ الملائم للإستثمار، وزيادة تراكم رؤوس الأموال من خلال تخفيف العبء الضريبي على الأعوان الإقتصاديين، حتى تقل تكلفة الإستثمار وتشجيع الإقبال عليها من أجل تحريك ودفع عجلة النمو الإقتصادي. كما تسعى هذه الإجراءات إلى توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة تحريضية فعالة ودقيقة، حيث أن هذه السياسة من شأنها أن تزيد من الفروع الإنتاجية ومستوى نشاطها وما يقابل هذه الزيادة إتساع الوعاء وإتساع رقعة المكلفين بالضريبة، وبإلتزام هؤلاء بواجبهم تجاه الخزينة العامة من شأنه أن ينتمي في الحصيلة الضريبية مستقبلا. كما هو موضح في الشكل الموالي يمثل آلية عمل السياسة التحريضية على المدى الطويل في زيادة موارد الخزينة.



**الشكل رقم 14: آلية عمل السياسة التحفيزية على المدى الطويل في زيادة موارد الخزينة**  
[114] (ص 55).

أما الأهداف الاجتماعية التي يصبوا إليها التحفيز الجبائي، فتكمن في المساهمة في إمتصاص البطالة والتخفيف من حدتها عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، فالإمتميازات الممنوحة للمستثمرين الخواص تمكنهم من توفير موارد مالية يسمح إعادة إستثمارها في تكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها.

كما نجد بعض الدول التي تعاني من وطأة ظاهرة البطالة أنها تمنح إعفاءات على الأرباح المستعملة لخلق مناصب شغل إضافية أو إعفاءات على الرسوم المهنية. [114] (ص 55).

فمثلا في الجزائر سنة 2003، وفرت مناصب الشغل عن طريق الإستثمار \* حوالي 115739 منصب شغل مقارنة بـ 96545 في سنة 2002. [130] (ص 18).  
لا تتوقف أهداف التحفيز عن هذا الحد بل تتعداه على السعي للتوازن الجوهري في القطر الواحد، وتقليص بين المناطق المحرومة والمناطق المنتعشة بتشجيع الإستثمار في هذه المناطق النائية.

### 4.2.1.1.3. آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على تدخل الدولة في الإقتصاد

إن الإهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، حيث نجد الإقتصادي الألماني "وانر Wagner" قد حاول إيجاد العلاقة التي تربط بين مستوى التطور الإقتصادي وبحجم الإتفاق العام [03] (ص 15).  
، ووصل إلى أن نمو المجتمعات الصناعية ما كان يحدث إلا بالتزامن مع إرتفاع حصة الدولة في الدخل الوطني [03] (ص 15). أما الدولة أدوات وسياسات تستخدمها في تدخل في الإقتصاد، ومن بين الأدوات السياسية الضريبية لمعالجة الإختلالات وتخفيف التوازن، فتستعمل السياسة التوسعية وذلك بخفض الضرائب، وفي حالة سياسة إنكماشية نجد إرتفاع في قيمة الضرائب.

على ضوء هذا أصبحت الضريبة في المالية المعاصرة أداة جوهرية لتدخل الدولة في المجال الإقتصادي لدرجة أن السياسة الضريبية – في أحوال معينة- يمكن أن تتكامل وتندمج مع السياسة الإقتصادية، في المجال الإجتماعي، أصبحت الضريبة تقوم بوظيفة هامة تتمثل في المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الإجتماعية. [131] (ص 825).

وعليه فالسياسة الضريبية تتمثل في تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة بهدف تغطية النفقات العمومية من جهة وإحداث آثار مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة في المحيط الإقتصادي والإجتماعي. [15] (ص 19).

ترمي هذه الآثار في مجملها إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث تستطيع السياسة الضريبية بشكل خاص المساهمة في تشجيع الإستثمارات من جهة ومن جهة أخرى توزيع الدخل وتوجيه

\*- هنا الإستثمار: يكون إما بالشراكة أو الإستثمار الأجنبي المباشر أو المحلي.

الإستهلاك، إضافة إلى توجيه قرارات أرباب العمل وزيادة تنافسية المؤسسات. [54] (ص ص 296-297).

كما أن الضريبة تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وكذا النمو الإقتصادي بإعتبار أن السياسة الضريبية بالنسبة للإستقرار الإقتصادي يمكن أن تأخذ شكل التغير في المستوى العام للمعدلات الضريبية، بينما السياسة الضريبية الموجهة لزيادة النمو يمكن أن تتطلب تغييرا في الهيكل الضريبي، يتضمن معاملة إختيارية بين المصادر المختلفة وإستخدامات الدخل. [131] (ص 864).

### 3.1.1.3. آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات

الدولة التي تملك بنية تحتية حديثة وواسعة تصبح في مركز تنافسي قوي تجذبه بواسطتها المستثمرين الأجانب، خاصة التسهيلات المقدمة من أجل نفاذ المخزون.

وما يهم المستثمرين في هذا المؤشر، علاقاته بالضرائب، إذ تعطي الصورة، حاول أهم الضرائب المفروضة على توزيع السلع والخدمات، من أجل تقادي التكاليف. هذا من ناحية وبحث عن مناخ إستثماري جيد ومناسب من ناحية أخرى إذ توفر الموانئ والطرق المعبدة وغيرها من البنية التحتية السليمة.

ونظرا لأهمية هذا المؤشر وحساسيته، فأى قرارات غير مساعدة تكلف خسائر فادحة، وهذا ما حدث في ميناء الجزائر، إذ بلغت خسائره تفوق 100 مليار دينار و 16 ألف حاوية مكدسة [132] (ص 02). غرار على هذا ففرض رسومات إضافية أو ضرائب تؤثر سلبا على التدفقات السلعية، وكذا جذب الإستثمارات الأجنبية، وتحمل الدولة الخسائر الناجمة عن تعطيل حركة التبادل التجاري الحاصل من البنية التحتية كالموانئ. [132] (ص 02).

من هذا كله، الدولة تتحمل الخسائر الناجمة عن عدم سلامة البنية التحتية وكذا على كل قرار يكون عائق في طريق المستثمرين، كقرار منع الشاحنات سير في طرقات العاصمة من الساعة 07:00 صباحاً إلى الساعة 19:00 مساءً، وأمام الدولة عجز تمويلي الناجم عن ضياع ضريبة، فلا تستطيع تمويل الخسائر.

### 4.1.1.3. أثر التنافسية الجبائية غير المضرة على ديناميكية الأسواق والمنتجات

#### والتخصص

تعتبر ترقية الصادرات من أجل تعديل هيكلها من أهم الأهداف الجزئية لقانون الإستثمارات والتجهيزات الضريبية التي تزيد أهميتها كل ما تعلق الأمر بالتصدير. وبما أن هذا الأخير يعتبر من أهم مكون لهذا المؤشر فعلاقاته بالضريبة، علاقة وثيقة. إذ يتأثر بطبيعة التجهيزات الموجودة في أي بلد مراد التصدير له.

### 1.4.1.1.3. الحث الضريبي على التصدير

إن الأهمية المولاة لعملية التصدير ضمن النشاط الإقتصادي تجعل الدولة في سعي حثيث لترقية هذه العملة ومن جملة هذه الإجراءات الترقية تميز الإمتيازات الضريبية الممنوحة في هذا المجال من أجل تخفيف العبء الضريبي على المصدرين وتوجيههم نحو الأنشطة المراد الإعتماد عليها لتوفير العملة الصعبة [114] (ص 59).

وفي هذا الإطار نذكر أهم الآليات وهي : [21] (ص ص 61-62).

### 1.1.4.1.1.3. الإمتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل

يمكن للمؤسسات التي تصدر منتوجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، والذي تتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتج، والتي تكون عادة المنتجات المصنعة وليس المواد الأولية الخام أو على أساس شكل المنتج المصدر، وشكل المؤسسة المستفيدة إلا أن الفعالية لهذه الإجراءات مرتبط ببعض العناصر منها: [21] (ص 61)

- التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء وهذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات غير التقليدية.
- إن هذا التحفيز لا تكون له فعالية في جلب المؤسسات الجنبية إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين بها في أوطانهم الأصلية.



### 2.1.4.1.1.3. الإمتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية

يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الإستثمارية، يستفيد أصحاب هذه الإستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية إستيراد المواد الأولية و التجهيزات الضرورية، شريط أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات و السلع التي تصدر. [133] (ص 54) إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصديرها مباشرة والتي تعالج في أماكن مخصصة تعرف بإسم المناطق الحرة أو المناطق الجبائية الحرة [34] (ص 7)، والتي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة وإيجاد مناصب عمل ونقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية. ويعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح إستخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية.

### 3.1.4.1.1.3. الإمتيازات المتعلقة برقم الأعمال

يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال و الرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذا تعتمد على التخفيضات والإعفاءات في الضريبة.

### 2.1.3. التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الكامنة

بما أن المؤشرات التنافسية الكامنة، التي تعبر عن العوامل الدائمة الموجودة في الدول، فإنها كسابقتها المؤشرات التنافسية الجارية تتأثر بالظروف المحيطة، وفي ظل التنافسية الجبائية غير المضرة، فكيف تتأثر تلك المؤشرات التنافسية الكامنة بهذا الظرف. بما أن مؤشرات التنافسية الكامنة، مركب جزئي يتكون من المؤشرات الفرعية مكونة له ، فهي حتما تتغير ب التنافسية الجبائية غير المضرة.

### 1.2.1.3. أثارها على مؤشر الطاقة الإبتكارية و توطين التقنية

إن التركيز على أهمية البحث العلمي و التطوير في تحقيق غايات الأمة في التنمية و لا من المشاركة الفعالة في التقدم الحضاري العالمي.

كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير الفوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها، حيث يعتبر العنصر البشري المؤهل عالياً يقوم بالدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية من حيث توليد المعارف العلمية ونقلها وإستغلالها.

بما أن مؤشر الطاقة الإبتكارية و توطين التقانة، يتكون من المؤشرات الفرعية التالية: [66] (ص 90)

- نسبة الخريجين في العلوم و التقانة،
- نسبة الإستثمار الخارجي من جملة الإستثمار،
- نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الوارديين،
- نسبة الصادرات ذات التقانة العالية.

ما أثر الضرائب على بعض هاته المؤشرات الفرعية.

### 1.1.2.1.3. الضرائب و البحث و التطوير

حتى تتسنى تحقيق نسبة الخريجين في العلوم و التقانة عالية، يجب الإهتمام بالبحث و التطوير، وتقديم كل التسهيلات لجعل مناخ تطور البحث العلمي ملائم. ولا يتأنى ذلك إلا بتقديم تحفيزات وإعانات هذا من جهة وتقديم إعفاءات ضريبية من جهة أخرى.

ومن بين التحفيزات، مستوى الدخل الجيد، فإن مستوى العمالة و الدخل يتحدد وفقاً لتحليل "الكيزي" بمستوى الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي الذي يتكون من الإنفاق الخاص على الإستهلاك و الإستثمار و الإنفاق العام على الإستهلاك و الإستثمار [110] (ص 60)

فإذا فرضت ضريبة أو رفع سعر الضريبة القائمة على الدخل، فإن زيادة الإقتطاع الضريبي تؤدي إلى نقص الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد ويؤدي إلى نقص الإنفاق على الإستهلاك [110] (ص 60)

### 1.1.1.2.1.3. ضرائب و البحث التطوير على الشكل الفردي

الإشكالية التي يعاني منها المنتجين الفكريين- الباحثين-، عدم وجود تحفيز جبائي لإصدار كتبهم ونشرها [134] (ص 37)، خاصة عدم وجود المؤسسات المهمة أو الرغبة في تبني البحوث وتطويرها وبالتالي تدعم الباحثين. ويتم إعفاء ضريبي على كل مؤسسة، تشجع البحث العلمي و

التطوير وتدعمه، حسب ما جاء في التشريع الكندي [134] (ص 38) كما على الباحثين طلب دعم جبائي [135] (ص 11) من أجل البحث و التطوير، هاته الآلية- دعم جبائي- منتشرة بكثرة في الدول المتقدمة و خاصة في الكندا، حيث يقوم الباحث ببحث عن المؤسسة تتكفل بمشروعه، ثم تعمل الدول على تخفيض الضرائب، وإذا كان تكلفة المشروع أقل من \$50000 تتكفل بها الدولة بالنسبة للفرد أي الباحث دون مؤسسة [135] (ص 11) .

### 2.1.1.2.1.3. ضرائب و البحث التطوير على الشكل الجماعي

في هذا الشكل تتكفل المؤسسة ببحوث هؤلاء الباحثين، حيث وصل عدد المؤسسات الكندية الممولة و المدعمة للبحث و التطوير جبائياً سنة 1992 حوالي 1445 مؤسسة [134] (ص 44). ويكون الدعم الجبائي كمردودية المؤسسة و الباحثين إذ تقاس نسبة المردودية على النحو التالي:

$$\text{نسبة المردودية (R) [134] (ص 85) = } \frac{\text{مجموع النفقات الموجهة للبحث و التطوير للمؤسسات}}{\text{مجموع التكاليف الجبائية للمؤسسة}}$$

تمثل هذه النسبة العائد التي تحصل عليه المؤسسة، جراء تمويلها وإنفاقها على البحث و التطوير كالدعم الجبائي للباحثين.

### 2.2.1.3. أثارها على مؤشر رأس المال البشري

إن الإهتمام برأس المال البشري يحتل رتبة متقدمة في تحقيق أولوية لأهداف التي تسطرها الدول، حيث تكمن أهميته في تطوير البحث العلمي وتوليد المعرفة، من أجل تحقيق وتنمية بشرية، تتكيف مع أهم التغيرات أو التحديات التي تواجهها الدول. وفي ظل التنافسية الجبائية غير المضرة، كيف تؤثر على مؤشر رأس المال البشري وبما أن لهذا الأخير، مؤشرات فرعية مكونة لها فإن التأثير يمس كل مؤشر له علاقة بالضرائب.

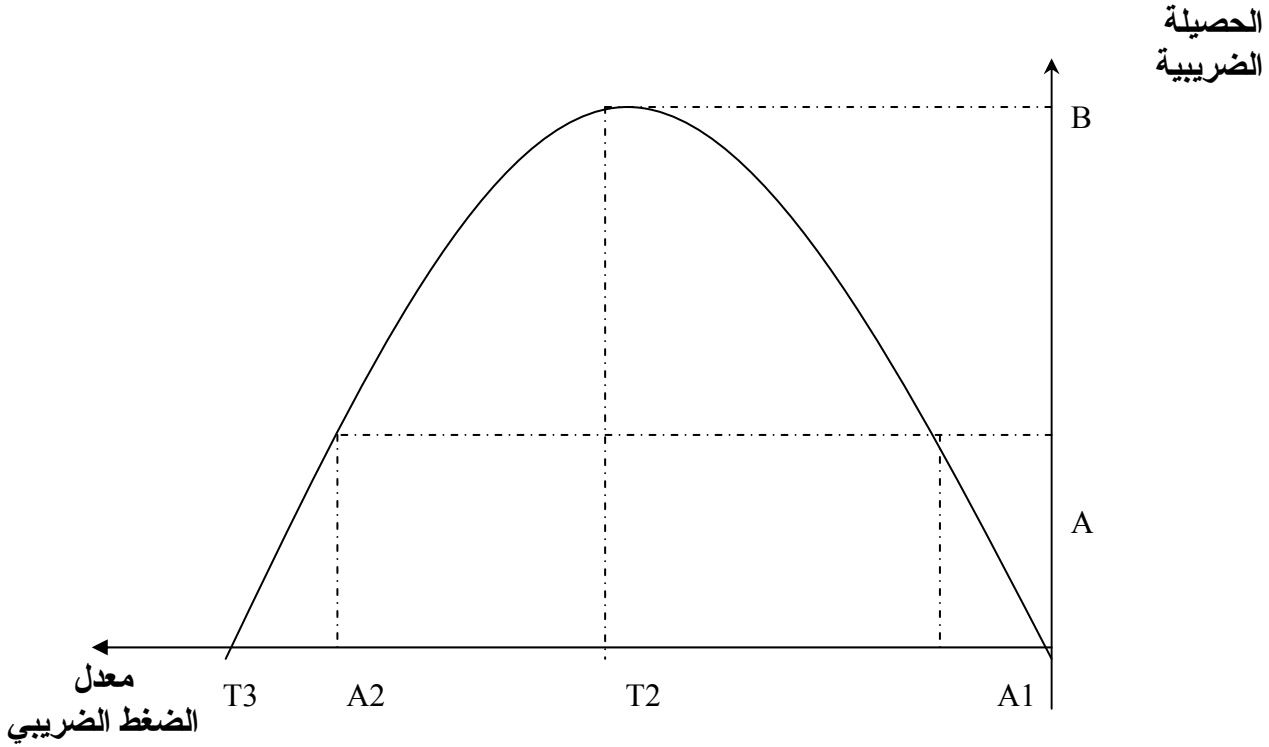
### 1.2.2.1.3. الضرائب و الإنفاق العام على التعليم

كون الأنفاق يعتبر نفقة [110] (ص 152)، وبهذه الأخيرة خصائص ثلاثة تتمثل في [28] (ص 45) :

- صرف مبلغ من النقود،
- القائم بالإنفاق هو شخص عام،
- تهدف النفقة العامة إلى إشباع المنفعة العامة و الخاصة الثالثة وهي من أهم الخاصية تمتاز بها النفقة و لكن تكمن الإشكالية، في تمويل هذه النفقة أو بالأحرى إيجاد إيراد للتمويل النفقة.

لكن الإزدياد المفرط في إقتطاع الضرائب، لا يحقق للدولة الوضعية المثلى وفق مبدأ "الضريبة تقتل الضريبة" أو ما تعرف بمنحنى "لافر" A.Laffer [136] (ص 46) الذي أعتبر كل زيادة في معدل الضغط الضريبي يؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية، أين الأعوان الاقتصادية عن يقلبون الضريبة و لاينقصون من نشاطتهم الخاضعة لها، و هو الجزء [T2, T1] من المنحنى الذي يحمل إسمه، وذلك حتى الوصول إلى عتبة قصوى تتمثل في خروة المنحنى [T2] بعدها يبدأ إنتاج الإقتطاعات يتناقص أي إرتفاع في معدل الضغط الضريبي يتبعه إنخفاض في النشاط الخاضع أو زيادة في التهرب و الغش مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض المداخل الضريبية حتى الإختفاء عند بلوغ المعدل 100%. وهذا ما يفسر مبدأ الضريبة نقيض الضريبة و المفسر في الجزء T3, T2

وحسب إقتصادي العرض، فإن الإقتطاعات الإجبارية الثقيلة تخرب الوعاء المفروض عليه، لأنها تتسبب في ظهور مقاومة للضريبة وإنخفاض في الطاقة الإنتاجية، فهي أداة تثبيط [136] (ص 47) فإن لافر في المنحنى الذي قدمه يعطي تبريرات لسياسة تخفيض الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية.



شكل 15: منحنى لافر. [29] (ص 129)

نلاحظ من المنحنى أنه رغم زيادة في المعدل الضغط الضريبي أي ( $A_1, A_2$ ) إلا أن الحصيلة الضريبية تبقى نفسها ( $A$ )، وبمعدل ضريبي اقل ( $A_2 > T_2$ ) نحصل على حصيلة ضريبية أكبر حيث ( $A < B$ )، إلا أن الزيادة في معدل الضغط الضريبي حتى يصل 100%، تناقص الاقتطاعات الإجبارية الثقيلة تخرب الوعاء المفروضة عليه وذلك عن طريق التهرب و الغش الضريبي.

إن ما جاء به لافر قد تم الإشارة إليه من قبل العلامة ابن خلدون إذا أعتبر أن الإسراف في الجباية مضر بال عمران وقد يؤدي إلى ترك بعض الأنشطة الاقتصادية [112] (ص 22) كما أشار إليها كذلك الإمام على كرم الله وجهه في توجيه النصح إلى أحد ولاته، نفقد أمر الخراج [54] (ص 116) " ومن طلب الخراج يعتبر عمارة لقرب البلاد و أهلک العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً.....".

إذا عندما يخرج عدد من أفراد المجتمع من دائرة النشاط الإقتصادي بسبب كثرة الضرائب، يبقى أولئك الذين يملكون أكبر المداخل الضريبية على الأوعية الباقية، وقد تضع أنواعا جديدة من الضرائب على نفس الوعاء المالي، تتكون التبعة خروج فئة أخرى من دائرة النشاط الإقتصادي [137] (ص 271).

### 3.2.1.3. أثارها على البنية التحتية التقانية

من السياسات العمومية المواتية للتنافسية تلك الهادفة إلى تحفيز تنمية البنية التحتية المادية و التقانية للمشروعات وإزالة العقبات أمامها.

ونظرا لعدم وجود جدوى إقتصادية متطورة وسريعة لمشاريع البنية التحتية الإبتكارية، وخاصة أمام السهولة البنية لاستيراد التقنيات الجاهزة، لم تول الدول النامية هذا الجانب بما يستحقه من الأهمية.

وفي ظل المنافسة الجبائية غير المضرة، تحفز الإستيراد لهذه البنية التحتية التقانية.

### 1.3.2.1.3. الضرائب و الإنترنت

إن الاستخدام الشائع للمعلوماتية، أصبح أكثر من ضروري في الدول المتقدمة، بينما نجد الركود في الدول النامية، الشيء الذي خلق نوع من التبعية خلف الدول المتقدمة، و أمام إنتشار التجارة الإلكترونية\* [138] (ص 99) و زيادة معدلاتها في أواخر القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين، حيث قدر حجمها بـ 377 مليار دولار سنة 2000، 717 مليار دولار سنة 2001 و 1234 مليار دولار سنة 2002. كما يتوقع أن يصل إلى 7 ترليون في سنة 2005، [139] بدأت السلطات الحكومية في كثير من الدول لمنقمة في دراسة فروع التجارة الإلكترونية و مجالاتها للوقوف على مدى إمكانية تطبيق القواعد الضريبية المعمول بها حاليا.

---

\* التجارة الإلكترونية: وسيلة مستحدثة لتبادل السلع و الخدمات عن طريق وسائل الإتصالات الحديثة و أهمها الأنترنت

و بالرغم من وجود آراء تؤكد إمكانية إخضاع التعاملات التجارية الإلكترونية للقواعد الضريبية الحالية إلا أن الواقع العملي أظهر أهميته صياغة التشريعات الجديدة لهذا العام الجديد، فعلى سبيل المثال إنتهت الولايات المتحدة من إعداد صيغة لتشريع التعاملات الإلكترونية فقد أنشأ قانون **Internet tax Freedom** و لجنة يطلق عليها **Commission on electronic commerce** [140] (ص 48) و تم تحديد جميع القواعد الضريبية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية و يهدف هذا القانون إلى وجود معاملة ضريبية محايدة للنشاط الإقتصادي الإلكتروني، حيث يعتمد مؤيدو هذا القانون أن الإعفاء الضريبي أساسي لنمو التجارة الإلكترونية و أن بعض الضرائب المفروضة محليا سوف تمنع النمو التكنولوجي، فيكون هناك دخول بدون ضرائب على الإنترنت، و مع ذلك هناك أنواع الضرائب غير مباشرة بهذا النوع من الإعفاء، من بينها الضرائب على دخل الأعمال و الإتصالات عبر التليفون المحلي و الخليوي و البث بالأقمار الصناعية. [141] (ص 686)

إن يمنح هذا القانون إصدار ضرائب تميز ضد الإنترنت. و لا يرفض جميع ضرائب الإتفاق و الدخل على التجارة الإلكترونية و لكن يسمح بالضرائب المماثلة لتلك المفروضة على الصفقات التقليدية حيث أن البائع المعفى من الضريبة على المبيعات التقليدية يكون معفى بالمثل بالنسبة للمبيعات على الإنترنت. [141] (ص 687)

يؤكد هذا الإتجاه عدم قدرة النظم الحالية على تغطية جميع الجوانب القانونية المرتبطة بالتجارة المستحدثة لما تتمتع به من خصوصية و هناك إقتراحان للتغلب على مشكلة الضرائب على التعاملات الإلكترونية و التي تكون محلها سلعا غير مادية هما:

### 1.1.3.2.1.3. الضريبة البديلة على الدخل (البيت) Byte tax

ظهرت فكرة فرض ضريبة مستحدثة تفرضها طبيعة التجارة الإلكترونية، تعرف بضريبة الوحدات الرقمية لأول مرة في نوفمبر 1994 ضمن تقرير قدمه الباحثان « طوماس إيد » **Thpmas Ide** و آرثور كوردال « **Arthur Cordal** » أمام نادي روما و ذلك محاولة لوقف الخسارة الناتجة عن تآكل وعاء الضريبة بسبب التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية التي يتعذر متابعتها ضريبيا. [142] (ص 329)

تفرض ضريبة **Byte tax** على أساس حجم المعلومات الرقمية التي تنتقل إلكترونيا و على أساس كل وحدة من الزمن سيتعرقها نقل المعلومات الإلكترونية. [142] (ص 329).

إلا أن هناك بعض الدول من عارضت فرض هذه الضريبة و هي الولايات المتحدة، كندا و أستراليا، بحجة عدم جواز فرض ضرائب تمييزية جديدة على الإنترنت و أنه لا يزال بالإمكان تطويع القواعد الضريبية الحالية لتطبيقها على التجارة الإلكترونية. كما رفضت المنظمة العالمية للتجارة هذه الضريبة كونها تفرض على جميع الإتصالات دون التمييز بين نوع الإتصال تجاريا أو غير تجاري. [142] (ص 331)

كما يمكن ذكر إنتقادات أخرى ووجهت إلى ضريبة بيت. [140] (ص 50)

- الأخذ بهذه الضريبة يعتبر اعتداء على خصوصية المكلف، لأنها تعتمد على جمع البيانات الخاصة بالمتعاملين على شبكة الإنترنت.

- إنخفاض الإنترنت و ما يرتب عليه من انخفاض في الأنشطة المتوقع انبثاقها عن هذه الصناعة الجديدة.

- يؤخذ على هذه الضريبة أنها مكلفة فضلا عن الصعوبات العملية لتطبيقها حيث تتطلب وجود معدات ذات مواصفات خاصة في الأجهزة المختلفة التي تقوم بنقل المعلومات قصد قياس البيانات.

و ما يمكن قوله عن الدول النامية المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة. أن تكون مستعدة لفقدان أحد أهم مصادر دخلها و هي الضريبة الجمركية (حيث كانت تفرض الضرائب الجمركية على السلع المادية و غير المادية كالأفلام و كانت هذه السلع تستحسن و تخضع للضريبة، أما في إطار التجارة الإلكترونية فهذه المواد يتم تنزيلها على كمبيوتر المستخدم و بذلك تضع الحقوق الجمركية الأمر الذي يتطلب تعديل قوانينها الضريبية بما يتماشى و اتساع نطاق العولمة.

و رغم إنخفاض حجم التجارة الإلكترونية في الدول العربية إلا أنها تعرف نموا و يتوقع أن تصل في نهاية سنة 2004 إلى مليار دولار. [139] (ص 04).

### 2.1.3.2.1.3. الضريبة على الإستهلاك و الملكية

تفرض بدلا من فرضها على الدخل حيث أن كلا من الإستهلاك و الملكية يتسم بانخفاض المرونة و يصعب إخفاؤه، كما تساعد هذه الضريبة فيه جمع الأموال من المتهربين من دفعها و حتى الذين يحققون دخولا مرتفعة من التعاملات غير الملموسة عبر شبكة الإنترنت و يقومون بإنفاق هذه الدخل على الإستهلاك أو الإستثمار الذي يتجسد في الملكية. [141] (ص 688)



### 2.3.2.1.3. الضرائب و الجودة الشاملة

تمثل الجودة سمة من سمات الدول و المؤسسات الناتجة في مجال القدرة التنافسية، حيث تؤدي الجودة في اقتصاديات السوق الحرة، دورا مهما و متزايدا في اكتساب الأسواق المحلية و الدولية و هذا ما دعا الدول التي تبني تقنيات مثل إدارة الجودة الشاملة. [143] و من أجل تحقيق جودة شاملة سواء كانت على مستوى الدولة أو المؤسسة فنتطلب تسخير الجهود و الإمكانيات من أجل ذلك، إلا أن فرض الضرائب على السلع ذات جودة عالية، يقلل من تدفقها على الدولة المستوردة لذا تعمل الضرائب على إنخفاض نمو التكنولوجيا و بالتالي تعمل على انخفاض الجودة و الإحتكاك بها.

### 4.2.1.3. آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشر المعلوماتية و مدى تأثيرها

#### على الكفاءات المحورية لخلق الميزة التنافسية

لا يختلف أحد، عن أهمية المعلوماتية و ما مدى تأثيرها على الكفاءات المحورية (المعرفة) من أجل خلق الميزة التنافسية التي تسعى ورائها الدولة حتى تصبح رائدة. و في ظل التنافسية الجبائية غير المضرة، كيف يتأثر هذا المؤشر.

### 1.4.2.1.3. الضرائب و المعلومات

تؤدي المعلومة، دورا هاما في خلق المنافسة للدولة و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة. مما يتطلب ضرورة وجود نظام معلوماتي فعال يساهم في اتخاذ القرار في وقت مناسب.

تعمل الضرائب على عرقلة فعالية النظام المعلوماتي، [69] (ص 85) إذ تعيق الإتصال بين

المؤسسات

و الإدارة – إدارة الضرائب- مما تكلف المؤسسة تكاليف إضافية هذا من ناحية و عدم تحصيلها من طرف إدارة الضرائب تكلفها ضياع مورد هام.

### 2.4.2.1.3. الضرائب و كفاءات محورية

تعمل الكفاءات المحورية على زيادة الإنتاجية، [144] (ص 102) و بالتالي تعزيز القدرة التنافسية كمؤشر، إذ تعمل هذه الأخيرة على تقوية الميزة التنافسية للدولة. [145] (ص 75)

لذا تدريبها يكلف المؤسسة تكاليف إضافية إلا أن بعد مرور سنتين، تجني المؤسسة عائد صافي، و كيف تقيم تكلفة التدريب و خاصة بعد إضافة الضرائب، إذ تعمل هذه الأخيرة في حالة زيادة الإقتطاعات على نقص التدريب و التكوين. و بالتالي إهمال هذه الكفاءات مما ينجم عنه فقدان المعرفة في المؤسسة.

### 3.4.2.1.3. الميزة التنافسية و الضرائب

للميزة التنافسية مصادر [78] (ص ص 99-100) تتمثل في مزايا تنافسية من مرتبة منخفضة مثل التكلفة أقل و مزايا من مرتبة مرتفعة مثل تميز المنتج. و المطلوب من الدول تحقيق ميزة تنافسية مستمرة و لا يتأتى ذلك إلا بعد إيجاد الإبداع التكنولوجي المستمد من البحث و التطوير و الانتقال من اليقظة التكنولوجية إلى اليقظة الإستراتيجية [100] (ص ص 74-82) و كل هذه الأمور تكلف الدولة تكاليف، فتعوضها بإيرادات لتغطية حاجياتها. ففرض الضرائب، تنفر المستثمرين، مما تحرم الدولة المضيئة إحتكاك بالتطور التكنولوجي مما يعيق الانتقال من اليقظة التكنولوجية إلى اليقظة الإستراتيجية.

### 2.3. آثار التنافسية الجبائية المضررة على مؤشرات التنافسية الإجمالية

يعتبر مؤشر التنافسية الإجمالي عن إبراز الملامح المنتقاة في تشكيل تنافسية الدول. و الذي يبرز مناطق الضعف و القوة لاقتصاديات الدول، و مؤثرة على وضعها التنافسي سواء في إكتساب الأسواق الخارجية أو الحفاظ على أسواقها المحلية أو اجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن هذه الأخيرة – الإستثمارات الأجنبية المباشرة- تبحث عن الربح السريع، مستغلة في ذلك الثغرات الموجودة في تشريع بلد ما هذا من جهة و وجود هذه الدولة في ظل المنافسة الجبائية المضررة من جهة أخرى. لهذا تطرقنا إلى مايلي:

- آثارها على مؤشرات التنافسية الجارية؛
- آثارها على مؤشرات التنافسية الكامنة.

### 1.2.3. آثارها على مؤشرات التنافسية الجارية

أي دولة لها قدرة تنافسية، تكون مزودة بمؤشرات توحى بتطورها و نمو تنافسيتها، و ما مؤشرات التنافسية الجارية من بين أهم المؤشرات التنافسية، إلا أن وجود دولة في ظل التنافسية الجبائية المضرة تتسم بالتهرب و الإزدواج الضريبي، يؤثر ذلك على مكونات مؤشر التنافسية الجارية.

#### 1.1.2.3. آثار التنافسية الجبائية المضرة على مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي

أي دولة تتنافس، تكون مزودة بمؤشرات توحى بتطور و نمو تنافسيتها و ما للأداء الاقتصادي الكلي من بين أهم مؤشرات التنافسية، فنعرّف قوة تنافس البلد بقوة هذا المؤشر، مما يفسر عنه قوة المؤشرات المكونة لمؤشر الأداء الاقتصادي الكلي. إلا أن في ظل التنافسية الجبائية المضرة، يصبح الأمر مختلف فتتأثر المؤشرات بالمتغيرات المحيطة بالدولة.

و نظرا لكون مؤشر أداء الإقتصاد الكلي يتكون من العناصر التالية:

- معدل النمو الإقتصادي.
- الإستثمار الحقيقي.
- إستقرار أسعار الصرف.
- نسبة الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي.
- معدل تخفيض العملة.

سنحاول توضيح أثر التنافسية الجبائية المضرة على بعض المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر أداء الإقتصاد الكلي.

#### 1.1.1.2.3. التنافسية الجبائية المضرة و معدل النمو الحقيقي

بما أن من إبراز نتائج التنافسية الجبائية المضرة، الإزدواج و التهرب الضريبي، فارتأينا دراسة أثر الإزدواج الضريبي على معدل النمو الحقيقي ثم أثر التهرب الضريبي الدولي على نفس معدل.

### 1.1.1.1.2.3. الإزدواج الضريبي و معدل النمو الحقيقي

تعد ظاهرة الإزدواج الضريبي، من الظواهر الهامة التي نالت و لا تزال تتال إهتماما على مستوى دولي من رجال المالية العامة و القانون و الإقتصاد فظاهرة الإزدواج الضريبي تتحقق.

عندما يحدث أن يؤدي تطبيق القوانين المتعددة داخل الدولة. [26] (ص 179) و بالتالي يتعرض الشخص أو المكلف بدفع الضريبة ذاتها أو ضريبة من نفس النوع، أكثر من مرة لأكثر سلطة مالية على الرغم من وحدة المناسبة التي تفرض من أجلها الضريبة و يكون الإزدواج الضريبي دوليا، عند فرض نفس الضريبة بواسطة دولتين أو أكثر على نفس الوعاء أو نفس الشخص، ويحدث هذا كنتيجة لإختلاف الأسس التي تعتمد عليها الدول وهي بصدد وضع أنضمتها الضريبة.

إذا كانت هذه الظاهرة متفشية في بلدنا، فإن المستثمرين ينفرون و يحولون دون إستثمار في تلك الدول للعبء الضريبي والضغط الذي ينجم من هاته الظاهرة، فضغط الجباية والضرائب يقلل من تنافسية السوق [146] (ص 06)، حسب ما ورد في تقرير المعهد الدولي للتسيير من أجل التنمية\* حيث أقرت في نتيجة التقرير أن الدول التي تعتمد على الضرائب والرسوم تكون تنافسياتها أقل وهذا ما يدل على إثر الضرائب على معدل النمو .

وبما أن الإزدواج الضريبي يقيد المكلف، ويرهقه، فيسعى إلى تغيير وجهته، وبالتالي يحرم تلك الدولة من الإستفادة وتدهور هذا المؤشر يؤدي إلى تدهور أداء الإقتصاد الكلي.

### 2.1.1.1.2.3. التهرب الضريبي ومعدل النمو

ويقصد بالتهرب الضريبي أن يسعى المكلف إلى عدم دفع الضريبة المستحقة عليه دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر و في هذه الحالة لا تحصل أية ضريبة [147] (ص 154)، أي دولة يكون فيها التهرب الضريبي الدولي أكبر كلنا تفقدها التنافسية من جهة و تفقدها أهم مورد يمول به خزيتها، و بالتالي يعرقل النمو لتلك الدولة.

فكيف تستطيع الدولة التي تعاني من التهريب الضريبي أن تحقق نمو في أدائها و كذا نجاعة رقابتها. فنجد في الجزائر، أن أغلب الحالات محل شكاوي و نزاعات فهي لظاهرتا الغش و التهرب الضريبي، حيث بلغ عدد القضايا النزاعية في بداية السنة الجارية (2005) 115793 منها

\* : يوجد المعهد الدولي للتسيير من أجل التنمية، قام بدراسة اثر الضغط الجبائي على الإستثمار في الدول النامية.

101800 طلت تمت معالجتها بعدما كان العدد في 2004 قدر بـ 96602 أي بزيادة 20191، حسب تصريح المديرية العامة للضرائب. [148] (ص 06) و كلف الجزائر ضياع مبلغ قدره 10,42 مليار دينار، مقدار هام و يعتبر فرصة ضائعة في عدم استغلال هذا المبلغ. [148] (ص 06)

### 2.1.1.2.3. آثار التنافسية الجبائية المضرة على الإستثمار الحقيقي

يبحث المستثمر سواء كان محلي أو أجنبي، على مناخ ملائم للإستثمار فيه، و بالتالي تحقيق عائد منتظر و متوقع، و لكن في تقشي ظاهرتا الإزدواج و التهرب الضريبي، فكيف يصبح موقف المستثمر منهما.

### 1.2.1.1.2.3. الإزدواج الضريبي و الإستثمار

المستثمر الذي يتقل كاهله بالتكليف إضافي، ينفر و يبحث عن ملاذ آخر يحقق فيه أهدافه، فإنه لا يخاطر برأس مال دون عائد، فالدولة التي تضغط جبائيا على المستثمر، يغيب عنها نمو هذا المؤشر الفرعي الذي يعتبر أحد مقومات و متطلبات تحقيق النمو و بالتالي تحقيق أداء إقتصادي كلي مميز، و ما كان شكاوى المستثمرين الأجانب من خلال معرض الجزائر الدولي في طبعته 38، عن عراقيل الإستثمار في الجزائر [149] (ص 06) هذا من جهة، و تخوفهم من القانون الجزائري حسب رأي رئيس المعهد الفرنسي لقانون المبادلات التجارية الدولية، السيد سارج لازرق [150] (ص 06).

### 2.2.1.1.2.3. التهرب الضريبي و الإستثمار

كما أشرنا سابقاً\*، تسعى الشركات – دولية النشاط- هي وجه للإستثمار، إستغلال ثغرات من أجل التهرب الضريبي الدولي.  
وفق الآليات التالية:  
- المنشأة الثابتة.

\* راجع البحث الثالث من الفصل الأول، ص ص 26-32

- لجنة الضريبية.

- أسعار التحويل.

- تصفية النشاط بعد مدة الإعفاء.

و بالتالي بواسطة هاته الآليات، تفقد الدولة، مورد هام و المتمثل في تحصيل الإيراد. إلا أن الدول التي تعتبر ملاذا ماليا بالنسبة للمستثمرين الأجانب -جناة ضريبية- فإنه يسعى لاستثمار فيها، لغياب الضرائب هذا من جهة و سرية التعاملات المالية فيها من جهة أخرى. بينما الدول التي تحارب فيها هاته الظاهرة، يحتفظ فيها المستثمر الأجنبي.

### 3.1.1.1.2.3. التنافسية الجبائية المضرة و استقرار أسعار الصرف

في حالة إنخفاض الضرائب أو إنعدامها يؤدي ذلك إلى إستقطاب الإستثمار الأجنبي و بالتالي توفير عملة صعبة، لكن الدولة التي تعاني من إنخفاض لقيمة عملتها فتتعامل بسعر الصرف من أجل البحث عن التوازن.

و بالتالي أي دولة تعاني من ظاهرة التهرب الضريبي، لاسيما بإستعمال آلية أسعار التحويل و ما يدفع الشركات دولية النشاط لإنشاء شركات وليدة تابعة لها في دول الجناة الضريبية لتجنب مشكلة الإزدواج الضريبي، الناشئة عن إختلاف مفهوم أسعار التحويل من بلد إلى آخر. [30] (ص 144)

و إذا كان تحديد أسعار التحويل يتم بإدارة الشركة الأم لتحقيق إقتصاد في الضريبة، فإنها في سبيل تحديد هذا السعر تسترشد بإعتبارات و معايير محددة و من هذه المعايير: [30] (ص 145)

- الضرائب على الشركات.

- الرسوم الجمركية.

- التغير في أسعار العملة.

- الرقابة على الصرف.

- مستوى المنافسة.

و بما أن الشركة دولية النشاط تهدف أساسا إلى تعظيم أرباحها و لا يتم ذلك إلا بتخفيض نفقاتها و أعبائها الضريبية إلى أقل حد ممكن، و لهذا ما يشغل المستثمرين البحث عن معلومات حسب النظام الضريبي للدولة المراد الإستثمار فيها، و استقرار أسعار الصرف.

### 2.1.2.3. آثار التنافسية الجبائية المضرة على مؤشر بيئة الأعمال و الجاذبية

من العوامل المساعدة لجذب المستثمرين، فعالية المؤسسة و الحاكمية و وجود بنية تحتية لتوزيع السلع و الخدمات و كذا نوعية التدخل للدولة في الإقتصاد [66] (ص 41)، إذا إهتمام المستثمرين بمكونات المؤشر الفرعي الثاني للمؤشرات التنافسية الجارية. و في ظل المنافسة الجبائية المضرة، كيف تؤثر هذه الأخيرة على مكونات لمؤشر بيئة الأعمال و الجاذبية.

### 1.2.1.2.3. التنافسية الجبائية المضرة و فعالية المؤسسة و الحاكمية

إن وجود فعالية المؤسسة و الحاكمية الرشيدة، يساعدان على توفير قاعدة آمنة للمستثمر، و لكت في ظل وجود ظاهرتنا الإزدواج و التهرب الضريبي يعرقل الدولة على جذب المستثمرين.

### 1.1.2.1.2.3. التنافسية الجبائية و فعالية المؤسسة

للدور الذي تلعبه المؤسسة في التنمية و التنافسية، فإنها ترتبط بالتنمية نظرا لتأثيرها على حوافز المتعاملين في استعمال الأصول و الموارد الإقتصادية. و هنا يتصدر مفهوم «حق الملكية» [66] (ص 41) مكانا جوهريا في نظرية المؤسسات، و يتمثل حق الملكية في حق أي متعامل في استعمال الموارد و الأصول و التحكم فيها، و يكون حق الملكية مضمونا من خلال القيود الرسمية مثل القوانين و اللوائح و التشريعات و كذلك من خلال التقاليد و الأعراف و العادات داخل المجتمع. و ما يلفت إنتباه المستثمرين الأجانب، تلك العناصر السابقة الذكر لتجنب الإصطدام، إلا أنه يبحث عن سبل من أجل تحقيق هدفه و المتمثل في انتقال الملكية، و بالتالي يبحث عن الدول التي تقدم تحفيزات أكبر و مرونة أكثر في القوانين الخاصة بالإستثمار.

### 2.1.1.1.2.3. التنافسية الجبائية و الحاكمية

تعرف الحاكمية بوجه عام بأنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد اقتصادية و توظيفها لإحداث التنمية [84] (ص 41)، أي باختصار هي الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة

بقوة المجتمع و يكون فيها المجتمع منضبط بقوة الدولة، [66] (ص 43) إلا أن إنتشار الفساد، يضر بقبالية البلد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يرفع على العموم تكلفة القيام بالأعمال في البلد المعني.

و نظرا لانتشار التهرب الضريبي إلى بلد ما و يرجع سببه إلى ضعف الدولة في محاربة هاته الظاهرة و غياب الشفافية و انتشار البيروقراطية، مما ينفّر المستثمر الأجنبي، الإستثمار في تلك الدولة إلا إذا ضمن عائد فإنه يقبل و لا يتأتى ذلك في دول تعير جناة ضريبية. [30] (ص 128).

### 2.2.1.2.3. التنافسية الجبائية المضرة و جاذبية الإستثمار

إن الإهتمام المتزايد في جذب المستثمرين، تسعى الدول المضيفة، خلق مناخ مساعد، و من بين إهتمامات المستثمرين الأجانب، القطاع المصرفي في تلك الدول، فقوة هذا القطاع. مما يؤدي إلى وضع ثقة بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة.

فتطور قيمة التبادلات التجارية من الدول. يتوقف على مدى إستمرار الإصلاحات الإقتصادية عامة و الإصلاحات الخاصة بالنظام المصرفي. حيث صرح نائب كاتب الدولة الأمريكي للتجارة الخارجية، السيد وليام لاش، على هامش الجولة التي قام بها في قصر المعارض في إطار الصالون الدولي 38: «إن العديد من الشركات الأمريكية أبدت نيتها في الإستثمار بالجزائر سواء عن طريق الشراكة أو إنشاء مؤسسات تخضع للقانون الجزائري، رابطا ذلك بالإصلاحات التي تقوم بها الجزائر و على رأسها إصلاح النظام البنكي». [151] (ص 06).

على ضوء هذا، سعت الدول العربية إلى تطوير نظامها المصرفي، حيث أظهرت مؤشرات أداء القطاع المصرفي العربي تحسنا ملحوظا يشير إلى الأداء الجيد للمصاريف التجارية العربية خلال عام 2002 [152] (ص 09). واستمرت الجهود الرامية للإصلاحات و تحديث القطاع المصرفي في الدول العربية خلال نفس السنة، و تطوير الخدمات المالية و مكافحة ظاهرة غسيل الأموال التي تعتبر وجه من أوجه التهرب الضريبي. إذ تنقشى ظاهرة التهريب الضريبي، يؤدي إلى إنتشار إفrazات غسيل الأموال (تبييض الأموال). [153] (ص ص 79-82)

### 3.2.1.2.3. التنافسية الجبائية المضرة و تدخل الدولة في الإقتصاد

إن الإهتمام بهذا المؤشر من طرف المستثمرين، يؤدي إلى إعطاء صورة توضيحية حول تحديد الأسعار، فدور الدولة يكمن في تحقيق التوازن غي السوق، إلا أن المستثمرين يأملون عدم تدخل الدولة في الإقتصاد حتى لا يؤدي التدخل إلى إلغاء أسعار السوق و بالتالي إلغاء الدور



الإقتصادي لسعر بما يجعله عاجزا [03] (ص 15) هذا من ناحية، و لا يكون نشاط المؤسسة غير مراعى لإحتياجات السوق و لا تتحدد نتائج المؤسسات على أساس نشاطها الفعلي في السوق من ناحية أخرى.

فيحبذون أن يكون تدخل الدولة في الإقتصاد، تدخل ضئيل أو منعدم و يتركون السوق يعمل عمله، لكن في الدولة تمتاز بالتهرب و الإزدواج الضريبي، يستوجب على الدولة التدخل في الإقتصاد للحد من هاتين الظاهرتين هذا من جهة و تحقيق التوازن في السوق و حماية المؤسسات المحلية من مخبة التنافس من جهة أخرى.

#### 4.2.1.2.3. التنافسية الجبائية المضررة و ديناميكية الأسواق و المنتجات

لما نتكلم عن ديناميكية الأسواق، يعني هذا التصدير و بما أن التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدول للمؤسسات من أجل الحث على التصدير. ففي ظل المنافسة الجبائية المضررة، و تقشي ظاهرة التهريب الضريبي و كذا الإزدواج الضريبي. يؤثر سلبا على تطور الصادرات مخافة من العبء الضريبي الناجم عن الإزدواج. فيلجأ إلى التهريب الضريبي من أجل تقليل من أعبائه التقريبية و تخفيف من نفقاته. يبحث المستثمر عن تطوير منتجاته، لتصديرها وفق التقانة العالية التي تبحث عنها الدول المضيفة.

#### 2.2.3. آثار التنافسية الجبائية المضررة على مؤشرات التنافسية الكامنة.

إن الظروف الآنية للدولة التي تتأثر وفق التغييرات الحاصلة على المحيط، تجعلها دائما الحرص على تطوير المؤشرات الكامنة التي تعتبر إحدى دعائم التنافسية الدولية، بل هي الطاقة الكامنة للدولة من أجل الصمود أمام التغييرات. لهذا ارتأينا دراسة تأثير المنافسة الجبائية المضررة و خاصة تأثير نتائجها على مؤشرات التنافسية

#### 1.2.2.3. آثارها على مؤشر الطاقة الإبتكارية و توطين التقنية

التعاملات الخارجية فيما يخص الطاقة الإبتكارية، تتأثر بالظروف المحيطة للدول، فإستقطاب أكبر جزء من التدفقات المالية المتمثلة في الإستثمارات الخارجية يعني إستقطاب التقنية و توطينها، و العكس صحيح.

لكن في ظل المنافسة الجبائية المضرة و التي تنتشر فيها ظاهرة الإزدواج و التهرب الضريبي، تتغير الظروف فكيف يصح تأثيرها على مؤشر الطاقة الإبتكارية و توطين التقنية.

### 1.1.2.2.3. التهرب الضريبي و الطاقة الإبتكارية

عندما نتكلم عن الطاقة الإبتكارية، نتكلم عن براءات الإختراع المستورد هذا من جهة و مدى الإستفادة من التطور التكنولوجي المكتسب من إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر. فالدولة التي ينتشر فيها التهرب الضريبي، تصبح ملاذا للمستثمرين الأجانب لإستغلالها و الحصول على العائد أوفر مما يسبب خروج رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج. فينتج عنه العجز في الميزان التجاري الحاصل في تباين بين قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات. لا يقتصر التأثير على هذا الحد، بل يتعداه إلى البحث و التطوير، لأنهما أساس الإبتكار و نسقه [79] (ص 97) ، و فعاليتها أساس النسق الفعال. فهجرة الأدمغة نحو الخارج، سببا في تدهور البحث و التطوير في الدولة المضيفة، إضافة إلى ذلك وجود التهرب الضريبي و الإزدواج مما زاد طين بلة باعتبارهما عوائق تنمية البحث و التطور.

### 2.1.2.2.3. التهرب و الإزدواج الضريبي و التوطين التقنية

بما أن التهرب و الإزدواج الضريبي إحدى إفرازات التنافسية الجبائية المضرة، فتؤثر كل واحدة منها على حدا.

### 1.2.1.2.2.3. التهرب و توطين التقنية

البلد الذي يطغى عليه التهرب الضريبي، يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها الدولة، ملاذا ماليا أمنيا، إلا أن هدف و غاية المستثمرين يتمثل في حصولهم على أكبر عائد صافي. فيتجهون إلى إستثمار غير مباشر (أي استثمار مالي)\* حينها تساعد مستثمرين أكثر من الدولة المضيفة باعتبار التسهيلات المالية من أجل إستقطابهم و استعانتهم بالأدوات المالية الجديدة و التي تشمل العمليات المالية الخيارية و الأجلة و المستقبلية و أشكالها الأخرى، على تلبية الحاجة الدولية لتمويل التجارة الدولية و الإستثمار و التوفير بين مختلف احتجاجات المستثمرين و المقرضين.

\* إستثمار غير مباشر : هو استثمار الأوراق المالية

على ضوء هذا: يكون انتقال التقنية بالتكنولوجيا، ضعيف، لإحتكار الدول المتقدمة بهذه التقنية من جهة، و السعي لخلق التبعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

### 2.2.1.2.2.3. الإزدواج الضريبي و توطين التقنية

باعتبار الإزدواج الضريبي، أحد أكبر عائق للمستثمرين، فلا يشجع أبدا لإستثمار، بل بالعكس يسبب النفور و تفاضل بين الأنظمة الجبائية للدول، فيتم إختبار الدول التي فيها عبء ضريبي منخفض. [110] (ص 71)

العبء الضريبي الذي يتقل كاهل المكلف و خاصة المستثمرين، يسبب إزعاج و عائق و عدم تشجيع الإستثمار لتلك الدولة. لهذا نجد الدول تتفق حول عدم إزدواجية وضعها فيما بينها. إذا في ظل المنافسة الجبائية المضرة، تؤثر سلبيا في بعض الحالات و إيجابي في البعض الآخر، خاصة التهرب الضريبي و علاقاته بالإستثمار الأجنبي، باعتباره المحفز له.

### 2.2.2.3. آثارها على مؤشر رأس المال البشري

تؤدي الجباية دورا هاما في تمويل النفقات العامة، خاصة التعليم والبحث والتطوير، وكذلك محو الأمية.

### 1.2.2.2.3. الإزدواج و التهرب الضريبي و الإنفاق العام على التعليم

من بين المؤشرات المركبة لرأس المال البشري و الأساسية، الإنفاق العام على التعليم، باعتباره أحد ركائز تطويره، و يختلف التأثير حسب نوع الظاهرة –الإزدواج و التهرب الضريبي.

### 1.1.2.2.2.3. الإزدواج الضريبي و الإنفاق العام على التعليم

يعمل الإزدواج الضريبي على زيادة العبء، [110] (ص 60)

حيث يعتبر هذا الأخير أحد أساس تكوين رأس المال البشري، فالمتخرجين السنوين للطلبة المتمدرسين في الجامعة و الثانوية، هما أساس البحث العلمي و التطوير. [79] (ص 64) و بما أن الإزدواج الضريبي عائق في وجه الأنفاق، لأن زيادة الضرائب تؤثر عكسيا على الإستهلاك الكلي.

### 1.1.1.2.2.2.3. التهرب الضريبي و الإنفاق العام على التعليم

أما التهرب الضريبي يؤثر سلبيًا كذلك على الإنفاق العام، لأنه يؤدي إلى ضياع موارد مالية لتغطية النفقات و أكملها الإنفاق العام على التعليم. و إذا كانت الدولة تدعم قطاع التعليم، و تتحمل النفقات، بدل الأفراد كإعانة من الدولة، و باعتبار الضرائب أحد إيرادات الدولة، لتغطية النفقات. فالتهرب الضريبي يعتبر أحد عوائق أساسية، يقف عثرة في طريق التعليم.

### 2.2.2.2.3. الإزدواج و التهرب الضريبي و محو الأمية

تقاس قوة رأس المال البشري و فعالية، بنسبة الأمية الموجودة في دولة ما. و لهذا تعمل جل الدول على محاربتها، بتكوين مجمع راق و حضاري ذو معرفة و كفاءة مستهنة. لذا تتأثر محو الأمية، باعتبارها نفقة الدولة، بتلك الظواهر أي تأثير الإزدواج الضريبي على محور الأمية و تأثير التهرب الضريبي على محو الأمية.

### 1.2.2.2.2.3. الإزدواج الضريبي و محو الأمية

باعتبار الإزدواج الضريبي، دفع ضريبة مزدوجة، تؤدي بالمكلف إلى الهروب الضريبي أو الغش. و بما أن محو الأمية يمثل نفقة عامة تتكفل الدولة بها من أجل محاربتها. فتتأثر بوجود هذه الظاهرة – ظاهرة الإزدواج الضريبي-، البلد الذي تنفشي فيه هاته الظاهرة، تكثر فيه النزاعات و حلها يتطلب وقت، مما قد يؤثر سلبيًا على تحويل النفقات باعتبار عدم حل النزاعات، يؤجل التحصيل و بالتالي يعصر و يصعب إيجاد مورد مالي لتغطية حاجيات هذا المؤشر – محو الأمية-.

### 2.2.2.2.2.3. التهرب الضريبي و محو الأمية

نفس الحال بالنسبة للتهرب الضريبي و محو الأمية، حيث يعمل التهرب الضريبي على فقدان مورد مالي للدولة، مما يصعب عليها إيجاد مورد لتمويل حاجيات هاته النفقة.

### 3.2.2.2.3. الإزدواج و التهرب الضريبي و معدل توقع الحياة

من بين إستراتيجية الدولة، مجتمع خال من الأمراض و الآفات تسعى الدولة بدورها إلى بذل مجهود و دعم لمنح إعانات و ضمانات إجتماعية و تعاضدية. فتكلف دولة نفقات مهمة، لذا تقابلها البحث عن إيرادات لتلبية حاجيات هاته النفقات.

و بما أن معدل توقع الحياة يتكون من توفير المستلزمات المعيشية الراقية و الرفاهية للمجتمع عن طريق العلاج الصحي، التربية و التكوين، توفير المرافق العمومية. كل هذه الأمور تكلف الدولة نفقات يجب البحث عن مواردها.

فيؤثر الإزدواج و التهرب الضريبي سلبا على نفقات معدل توقع الحياة، لعدم وجود أو ضياع مورد مالي و المتمثل في الإيرادات.

### 3.2.2.3. أثارها على البنية التحتية الثقانية

تستمد الدولة قوتها من قوة البنية التحتية لها، لما تساهم من تسهيل وصول السلع والخدمات للمستهلك المحلي، فإذا كانت تفتقد إلى بنية تحتية والمتمثلة في السكك الحديدية، الموانئ، المطارات وغيرها ...

إلا وجود منافسة جبائية مضرّة، والتي ينجم عنها التهرب الضريبي فهذا يعن فقدان مورد هام هذا من جهة، ونفور المستثمرين من تلك الدولة، خاصة في غياب الإمكانيات المادية التي تسمح لهم بمزاولة النشاط في ظروف ملائمة ومساعدة.

فغياب التحصيل الضريبي، يؤدي إلى تعطل الترميمات للبنية التحتية التي تحتاج إلى الترميم مما يكلف دولة أعباء إضافية هي في غنى عنها.

### 4.2.2.3. أثارها على مؤشر المعلوماتية ومدى تأثيرها على الكفاءات المحورية لخلق

#### الميزة التنافسية.

في ظل التوجه العالمي نحو إقتصاديات المعرفة التي تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة في استخدام المعرفة لرفع مستوى الرفاه وإستثمار الموارد المختلفة. أصبحت تكنولوجيا المعلومات وسيلة بقاء وأداة لا يمكن لإستغناء عنها في عالم مفتوح يعتمد على القدرة التنافسية معيارا للتقدم و الإزدهار.

إلا أن في وجود المنافسة الجبائية المضرّة، كيف يكون تأثيرها على المعلوماتية وكذا الكفاءات المحورية المتمثلة في المعرفة من أجل خلق الميزة التنافسية.

### 1.4.2.2.3. الإزدواج و التهرب الضريبي وتكنولوجيا المعلومات

تكمُن أهمية تكنولوجيا المعلومات في تطوير الكفاءات المحورية عن طريق التدريب و التكيف مع أحدث تكنولوجيات المعلومات فالإستخدام للأنترنت مثلا يمكن من تبادل المعلومات و المعطيات و التنسيق فيما بين الأفراد (الموارد البشرية) هذا من ناحية الصعيد الداخلي، وتكون نافذة للمؤسسات على بيئتها الخارجية من ناحية الصعيد الخارجي [154] (ص 53)

### 1.1.4.2.2.3. الإزدواج الضريبي وتكنولوجيا المعلومات

أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تطوير التجارة الإلكترونية و التي تعتبر [79] (ص 08) عن مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية التي يظطلع بها بإستخدام الحواسيب مما في ذلك المتاجرة بالسلع و الخدمات و الإتصال الحاسوبي المباشر، و تحويل الأموال إلكترونيا، و التجارة بالصكوك المالية عن طريق إتصال الحاسوبي المباشر، و تبادل البيانات الإلكترونية ضمن نفس الوسيلة بإتصال الحاسوبي المباشر، وقد إعترف الجزاء بأن التجارة الإلكترونية تشكل جزءا هاما من الإقتصادية و بسرعة و يثير مسائل هامة بالنسبة لنظم الضرائب، أي الجبائية الإلكترونية.

وقد لوحظ أن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ينبغي ألا يكون محابيا للتكنولوجيا، وذلك لتحاكي المعاملة التفضيلية لأي شكل من أشكال التجارة، كما ينبغي أن يشف إلى الشفافية، التيقن و الفعالية و الكفاءة [155] (ص 34)

وبما أن نقاشي الإزدواج الضريبي في بلد ما، يؤدي إلى عدم الشافية وعدم الكفاءة، لاسيما تعتبر التجارة الإلكترونية كالنمل البيض، يخرب الإيرادات [155] (ص 35) أي ينتحر في بنية الضرائب مما يؤثر سلبا على التحصيل الدولة للإيرادات.

### 2.1.4.2.2.3. التهرب الضريبي و تكنولوجيا المعلومات

بما أن التجارة الإلكترونية تعتبر نوع من أنواع النمل الأبيض، مما يتسهل التهرب الضريبي بواسطتها راجع لعدم إمكانية قياس المعلومة الإلكترونية هذا من جهة وكثرة المؤسسات الوهمية من جهة أخرى.

وثمة تغيرات عديدة ناجمة عن التجارة الإلكترونية سوف تواجه السلطات للضرائب بتحديات خطيرة أولها هو التحول من المعاملات الورقية التي تسمح لسلطات الضرائب بتعقب آثارها معاملات مثل الفواتير، إلى المعاملات الافتراضية التي ربما تترك آثار أقل يصعب تحديدها.

ويتمثل التغير الثاني في التحول التكنولوجي المهم من إنتاج وبيع منتجات عينية إلى إنتاج منتجات رقمية، يسهل الحصول عليها من خلال الأنترنت كالموسيقى و الصور و الفوتوغرافيا... إلخ [138] (ص 99).

على ضوء هذا تجعل تطبيق الأحكام التقليدية لفرض الضريبة (من حيث تحديد الوعاء، التحصيل و الرقابة) على دخل التجارة و الإلكترونية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا [140] (ص 48)

هذا ما يقرر بصعوبة قياس حجم التعاملات الإلكترونية، وغياب صياغة تشريعية جديدة تُوَظِر هاته التعاملات، فعلى سبيل المثال إنتهت الولايات المتحدة الأمريكية من إعداد صيغة لتشريع التعاملات الإلكترونية فقد أنشأ قانون Internet Fax Freedom و لجنة يطلق عليها Commission on electronic commerce [141] (ص 686)

ويعتقد البعض أن الإعفاء الضريبي أساسي لنمو التجارة الألكترونية وأن بعض الضرائب المفروضة محليا سوف تمنع النمو الإلكتروني، فيكون هناك دخول بدون ضرائب على الأنترنت [141] (ص 687)

### 2.4.2.2.3. التنافسية الجبائية المضرة و الكفاءات المحورية

حتمية وجود كفاءات محورية ممتهنة ومتطورة، تتكيف مع أي التغيرات الحاصلة على محيط أو على البيئة، لذا يتطلب من الدول أن تولي إهتمام بتكوين و تدريب لتطوير الكفاءات البشرية إلى الكفاءات المحورية تتم بالمعرفة و القدرة على إيجاد بديل للمشاكل وإتخاذ القرارات المناسبة. لكن في ظل التنافسية الجبائية المضرة، سنتناول أثر الإزدواج الضريبي على الكفاءات المحورية و كذا أثر التهرب الضريبي عليها.

### 1.2.4.2.2.3. الإزدواج الضريبي و الكفاءات المحورية

تعمل الضرائب على تخفيض الإستهلاك في حالة زيادتها، و بالتالي عن طريق دفع المكلف للضريبة مزدوجة، يثقل كاهله، مما ينتج عنه عدم الإطمئنان و الثقة بينه وبين الإدارة الضريبية، مما

ترغمه البحث عن سبل تحجبه عن دفع الضريبة وبالتالي تحصيل الإيرادات الدولة تتأخر، ويؤدي بذلك بدورات إلى صعوبة إيجاد مورد مالي مهم لتغطية حاجيات النفقات العامة.

### 2.2.4.2.2.3. التهرب الضريبي و الكفاءات المحورية

عندما يتقل عاتق المكلف، يصبح مرغما، يبحث عن ثغرات من أجل التهرب الضريبي، للأسباب ذكرناها سالفا\*، مما يؤدي إلى ضياع مورد مالي للدولة وبالتالي تخفيض تحويل خزيتها، إذا ظاهرة التهرب الضريبي، تؤدي إلى تحويل فكر العنصر البشري من تطوير و الإنتاجية وكسب المعرفة إلى عنصر آلي يبحث عن سبل لردع الضغوطات هذا من جهة أو تغييرات التهرب الضريبي.

### 3.3. إجراءات دعم تنافسية الدول من خلال بدائل التنافسية الجبائية المضرة

تتجه دول العالم نحو التكامل الأقليمي، للإستفادة من مزايا هذا التكامل، ومنها تحرير إنتقال السلع وعوامل الإنتاج، وتنسيق المعايير التقنية، والتعاون في السياسات الإقتصادية التي تعمل على دعم التنمية الإقتصادية وتحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الأقليمي. وفي ظل التحديات التي تفرزها المنافسة الجبائية المضرة، والتي تؤثر على تنافسية الدول، ارتأينا مايلى:

- التجانس والتنسيق الضريبي.
- الإتفاقيات الجبائية الدولية.

### 1.3.3. التجانس و التنسيق الضريبي

من أجل تجنب التنافسية الضريبية المضرة، توجد إجراءات يعتبرها البعض كالدعم للتنافسية الدول، حيث نجد كل من التنسيق و التجانس الضريبي بدائل لتلك التنافسية الجبائية المضرة هذا من جهة و الإتفاقيات الجبائية من جهة أخرى. إلا أن دور التنسيق الضريبي في حد هذه الظاهرة أصبح جاليا ومهما، بل إجراء إجباري وحتمي تتخذه الدول في تدعيم تنافسيته.

\* للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المبحث الثالث من الفصل الأول ص ص 33-35.



### 1.1.3.3. التجانس الضريبي

كما أشرنا إليه سالفاً\*، نصل إلى مرحلة التجانس الضريبي في حالة توافق التام في معدلات الضرائب و النظام الضريبي حيث يعتبر ذروة التنسيق [13] (ص 20).

بما أنه حديث العهد بالوجود، فالتجارب عليه ما زالت فنية، إذ يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيقه، لكن الإختلافات الناجمة عن إختلاف آراء كل عضو في الإتحاد الأوروبي فيما يخص المصلحة الناتجة عن هذا التجانس لكل دولة في الإتحاد [04] (ص 49)

وإن إختلاف السياسات الإقتصادية المتبنية لكل دولة في الإتحاد أدى كذلك إلى إختلاف في التطبيق هذا التجانس [107] (ص 05)

على ضوء هذا يمكن للدول الإتحاد الأوروبي، أن يحققوا تجانس ضريبي إذا إتحدوا في السياسات الضريبة و لا سيما الوعاء الضريبي، وكل مكوناته- معدلات ضريبية متساوية- لكن يبقى هذا حلم في الأفق، قد يتحقق في المستقبل خاصة بعد إقتراح توحيد الدستور الأوروبي [156] (ص 10)

### 2.1.3.3. التنسيق الضريبي

يقوم التنسيق الضريبي بين الدول على إزالة أهم أوجه الاختلاف بين النظم و التشريعات الضريبية، بحيث تصبح متناغمة و متناسقة و متقاربة في مختلف المجالات الضريبية [49] (ص 63)

إلا أن سعي الدول إلى تشجيع رؤوس الأموال لإستثمارها في مجالات تدعم التنمية الإقتصادية، مما يزيد من فرص التنافسية الضريبية بين الدول تجذب الإستثمارات الأجنبية إليها، مستخدة في ذلك الحوافز الضريبية التي تتضمن إعفاء من الضريبة [09] (ص 10)

يترتب على السياسات المتعارضة أو غير المتنافسة، آثار غير مرغوب فيها على مستوى الدولة الواحدة و على مستوى الدول الأخرى، فعلى مستوى الدولة الواحدة، يتعرض وعاء الضريبة فيها للتآكل مع الإنخفاض المستمر\* في حصيلتها بسبب التخفيضات المتتالية أو الإعفاءات التي تزيد على منحها. كما تتأثر الدول الأخرى بكل إجراء ضريبي تقوم به تلك الدولة إما بنقص حصتها من

\* يمكن الرجوع إلى المبحث الرابع في الفصل الأول، ص ص 46-47.

\* يكون الانخفاض في الحصيلة الضريبية متوقعا عندما لا توتي الاعفاءات أو التخفيضات الضريبية ثمارها في ضخ إستثمارات جديدة تقيد الاقتصاد الوطني.

المال المستثمر أو نتيجة لقيامها بإجراء مضاد يتمثل في منح حوافز و إعفاءات أكثر سخاء تقلل من مواردها الضريبية، بما يعرف بالتأثيرات الخارجية للضريبة [20] (ص 87)

دلت دراسة قام بها الباحثان "طوماسن ووكلوك" Thomsen et Woollock عام 1993 على مدى التخفيض المستمر الذي لحق بأسعار الضرائب في بعض الدول الأوروبية بسبب إنتهاج المنافسة الضريبية [09] (ص 10)

فعلى سبيل المثال خفض ضريبة الدخل على الشركات (أرباح على الشركات) ما بين عامي 1983-1993 [09] (ص 10)

- من 45 % إلى 39% في بلجيكا.
- من 50% إلى 38% في الدنمارك.
- من 50% إلى 34% في ايرلندا.
- من 49% إلى 46% في اليونان.
- من 40% إلى 34% في بريطانيا.

وقد تعددت الدراسات إلى تناولت مضار التنافسية الضريبية بين الدول، وفضلت التنسيق عليها، كما نشطت نحو التنسيق الضريبي بين الدول المتقدمة، وأوضح أمثلتها الإتحاد الأوروبي.

### 1.2.1.3.3 تجربة التنسيق الضريبي الدولي

حاولت بعض التكتلات الدولية، تحقيق درجة عالية من التنسيق الضريبي نذكر ما يلي:

#### 1.1.2.1.3.3 الإتحاد الأوروبي

تتبع الإتحاد الأوروبي إلى أهمية التنسيق الضريبي في إطار السوق الأوروبية المشتركة، التي تقوم على أربع حريات أساسية، هي حركة السلع و الأشخاص و الخدمات ورأس المال، ويهدف التنسيق الضريبي الأوروبي إلى الحد من مضار التنافسية الجبائية المضررة بين الدول الأعضاء في هذه السوق، التي تجعل الدول في سباق على تحصيل أكبر الإيرادات الضريبية المتوقعة [04] (ص

(50) ، لذا عملت هذه الدول على توسيع نطاق التنسيق الضريبي ليشمل الضرائب المباشرة، وخاصة الضرائب على أرباح شركات IBS، و الضرائب غير المباشرة TVA [107] (ص 07).

وقد حقق التنسيق الضريبي الأوروبي في النوع الثاني تقدماً ملحوظاً أكثر مما حققه النوع الأول، الذي لا يزال يظل يعتمد على الإتفاقيات الضريبية لتجنب الإزدواج الضريبي [09] (ص 10)

### 1.1.1.2.1.3.3.1.1.1.2.1.3.3 تنسيق الضرائب غير المباشرة

إن تجربة الإتحاد الأوروبي في التنسيق الضريبي قد بدأت في أواخر الخمسينات منذ صدور التقرير المعروف بتقرير نيومارك Neumark Report الذي أعدته اللجنة المالية و الضريبية [20] (ص 76)، والذي أوحى بتركيز التنسيق الضريبي على الضرائب غير المباشرة، على أن يطبق على ثلاث مراحل: [04] (ص 51)

- تمثلت المرحلة الأولى بإلغاء التدرج الأخير بشأن الضريبة على رقم الأعمال.
- سخرت المرحلة الثانية لإحلال الضريبة على القيمة المضافة بدلاً من الضريبة المتتابة على المبيعات.
- أما المرحلة الثالثة فقد خصصت لإزالة الحدود الجمركية التي تعوق إنتقال السلع و الخدمات.

وإستهدفت هذه المحاولات تخفيف العبء الضريبي الناتج من تعدد الضرائب على السلع و الخدمات التي تتم بين الدول الأعضاء، بما يحقق لها ميزة تنافسية في السوق الدولية، نتيجة لإنخفاض تكلفتها الإجمالية.

وقد إقترحت اللجان الفنية وضع سعر محدد ومنخفض للضريبة على القيمة المضافة، بما لا يزيد عن 2.5% لكل دولة، غير أن هذا الإقتراح لم يلق قبولا ، ويتراوح معدل الضريبة الأساسي ما بين 14% و 20% أما الضريبة المنخفضة فيتراوح سعرها ما بين 4% و 9% وتطبق على السلع الغذائية و مواد الطاقة و المياه و الأدوية و الكتب و الصحف و وسائل نقل الركاب [157] (ص 03) يبدو أن الغرض النهائي من التنسيق الضريبي الأوروبي هو وضع نظام عام للضريبة على القيمة المضافة، تخضع المبيعات التي تحتاجها السوق الموحدة، وقد اعترفت اللجنة المالية و الضريبية بأن

نظام توحيد الضرائب في الدول الأعضاء على أساس مبدأ المصدر\* يأخذ وقتاً طويلاً، ومن ثم فضل  
تحصيل الضريبة على أساس مبدأ المقصد\*\* [158] (ص 75)، [159] (ص 12)

### 2.1.1.2.1.3.3. تنسيق الضرائب المباشرة

بدأت محاولات التنسيق في مجال الضرائب المباشرة من مدة ليست بالقصيرة (1967) [09] (ص 37) وتعدت المحاولات و الدراسات التي إستهدفت إحداث هذا التنسيق، خاصة في مجال  
الضرائب على الشركات بإعتبار أن الشركات هي المدخل الرئيسي لتشجيع الإستثمارات المنتجة بين  
بلاد السوق الأوروبية، وقد شملت محاور متعددة أهمها:

- إعداد مشروع إتفاقية أوروبية لتجنب الإزدواج الضريبي (Double Taxation Convention European)  
تكون أساساً لتخفيف العبء الضريبي على المستثمرين الأوروبيين  
في ما بين الدول الأوروبية، وفي ما بين كل دولة أوروبية على حدة و الدول الأخرى غير الأوروبية.  
- إصلاح ضريبة الشركات و الضريبة على دخل الأفراد، من خلال وضع القواعد التي  
تساهم في تبسيط الإجراءات الضريبية وتحديد وعاء الضريبة بصورة ميسرة، تجعل من عبء  
الضريبة على المحمول مقبولاً ومعقولاً.  
- التنسيق الجزئي لضريبة الدخل من خلال وضع قواعد تعالج مشكلات معنية في ربط  
وتقدير ضريبة الدخل، بحيث تكون هذه القواعد ملزمة لإدارات الضرائب في دول الجماعة  
الأوروبية.

- دعم التعاون بين الدول الأوروبية للحد من التهرب الضريبي بين الشركات ومنع إساءة  
إستعمال الإتفاقيات الضريبية في الحصول على مكاسب ضريبية غير مشروعة.

والملاحظ أن هذه المحاولات لم تفرز نموذجاً للتنسيق الضريبي الشامل في مجال ضرائب  
الدخل، وقد برر ذلك بصعوبة تحقيق التنسيق الضريبي لارتباطه بالسيادة الضريبية التي تشكل  
بدورها ركناً أساسياً في سيادة الدول، وهذا ما جاء في تقرير عام 1979 [160] الأمر الذي دعا  
رئيس لجنة الإتحادات الضريبية و الجمركية commissioner for taxation and custom  
union في 1990/04/20 [09] (ص 38)

إلى أن يصرح بأن اللجنة الأوروبية قررت التنازل عن إتجاهها السابق نحو تنسيق  
الضرائب المباشرة، ولما كان من الصعب على الدول الأوروبية تنسيق ضرائب الدخل بصورة تامة،

\*- مبدأ المصدر: يؤدي إلى خضوع السبق لضرائب الدولة التي أنتجت فيها أي كان مستخدمها.  
\*- مبدأ المقصد: يؤدي هذا المبدأ إلى عدم خضوع السلعة إلا لضريبة التي تباع فيها.

فقد أخذت هذه الدول منحى آخر يتمثل في العمل قدر الإمكان على حد من إضرار المنافسة الجبائية وذلك من خلال [09] (ص 39):

- إقرار قواعد للسلوك عند فرض الضريبة على النشاط.
- تحديد العناصر الأساسية للضرائب على الإدخار.
- الإتفاق على تجنب فرض ضرائب المنبع على الفوائد الدولية.

فيتم إقرار قواعد السلوك، بوضع تعريف محدد للإجراءات الضريبية المتوقع إضرارها بالنشاط و العمل على تجنبها في أقرب وقت ممكن، كإلغاء فرض الضريبة الصفرية Zero taxation\*، أما تنسيق الضرائب على دخل المدخرات، فبتطبيق العملة الأوروبية الموحدة اليورو والتنسيق بين الدول الأوروبية في مجال الضرائب على الدخل الناتج من الإدخار، وذلك لتجنب الآثار الضريبية التي خلفها إختلاف العملات في الدول الأعضاء.

وفيما يخص المعاملة الضريبية للفوائد و الإتاوات، لا تفضل الجهة القائمة بالتنسيق الضريبي الأوروبي فرض الضريبة التي تحجز من المنبع على مدفوعات الفائدة أو الإتاوات التي تتم بين شريكين تابعين لدولتين مختلفتين.

ومن هذا كله يمكن تلخيص التجربة الأوروبية في النقاط التالية:

- الشمول و التدرج، فالتنسيق يشمل الضرائب المباشرة و غير مباشرة و لكن على مراحل زمنية.
- إمكانية التنسيق في مجال الضريبة غير المباشرة بصورة أكثر يسرا وأسرع إنجازا من التنسيق في الضرائب المباشرة.
- وضع القواعد التفصيلية للمعاملة الضريبية التي تتعين على الدول مراعاتها في تشريعاتها الداخلية يمنع التعارض وإعاقة التنسيق لضمان حياد الضريبة تجاه إنتقال رؤوس الأموال و الأشخاص.

\* \* تهدف الضريبة الصفرية التي تمنح النشاط التصديري مزايا تفوق تقرير إعفاء من الضريبة، إذا يترتب على إعفاء الشركة المصدرة من ضريبة الدخل عدم السماح لها بخصم التكاليف و الضرائب التي رفعتها على دخل التصدير، بينما يسمح نظام الصفرية بتقديم الشركة إقرار إلى إدارة الضريبة يتيح لها فهم الضريبة، مما يجعلها دائمة بمتذكرة الضريبة و التكاليف التي عملتها إذا هي كانت مستمرة للتصدير.

### 2.2.1.3.3. التجربة العربية

أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية\* في دورته الثامنة عشر في ديسمبر سنة 1971 [158] (ص 81) "، بناء على توصيات المؤتمر المالي و الضريبي للدول الأعضاء المنعقد خلال شهر أكتوبر من العام المذكور، القرار رقم 577 المتضمن أن يقوم التشريع الموحد للضريبة على المبادئ التالية: [158] (ص ص 81-82)

- أن تتبع جميع الدول الأعضاء تشريعا يتضمن تطبيق الضريبة الموحدة على جميع مصادر الدخل.
- أن تكون هذه الضريبة تصاعدية حسب شرائح الدخل.
- أن يعفى حد أدنى من الدخل من الضريبة يراعى فيه خصم الأعباء العائلية.
- أن يفرق بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي في نسبة أو معدل التكلفة.
- أن تضع الدول الأعضاء أسعار ضريبة لكل فرع من فروع الدخل بما يكفل إنتظام النشاط فيه وطبيعة السياسات المالية الداخلية فيها.
- منع الإزدواج في فرض الضريبة.
- أن يضم التشريع المقترح الضريبة الموحدة على مصادر الدخل والضرائب المفروضة على رأس المال ويلي الضريبة على م جموع الشركة و الضريبة على الأراضي المعدة للبناء (العرضات).

وطلب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من الدول الأعضاء إبداء ملاحظاتها حول المشروع المقترح [158] (ص ص 82-83)

- فكان رد الجمهورية العربية المصرية بأن تطبيق فكرة الضريبة الموحدة أكثر تقدما مما تسمح به الأوضاع الحالية في مصر.
- بينما وافقت الجمهورية العربية السورية (بتاريخ 1972/01/03) حول توحيد الضرائب المباشرة.
- وكان رد سلبي بالنسبة لدولة الكويت (بتاريخ 1972/03/8) أنها لا تستطيع الإنضمام إلى إتفاقية توحيد الضرائب.

\* - يضم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كل الدول العربية المنظمة إلى الجامعة العربية.

- أم المملكة الأردنية الهاشمية (بتاريخ 1972/05/8) أنها تعتقد أن من الضروري أن تعمل جميع الدول الأعضاء على الأخذ بنظام الضريبة الموحدة ونبذ الضرائب النوعية.
- الجمهورية العراقية (بتاريخ 1972/06/11) أنها تؤيد المبادئ المقترحة اعتمادها في التشريع الموحد وبالشكل الذي أقره مجلس الوحدة الاقتصادية.
- جمهورية السودان الديمقراطية (بتاريخ 1974/04/04) أنها توافق على إنشراك السودان مشروع إتفاقية توحيد للضرائب المباشرة.

وفي سنة 1973 [09] (ص 43)، قام مجلس الوحدة الاقتصادية، بإعداد إتفاقية جماعية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي وتهدف إلى تشجيع إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في الدول العربية وقد صادق عليها جل الدول المذكورة سالف.

وقد حلت محل هذه الإتفاقية إتفاقية جديدة وافق عليها المجلس في عام 1997 ولا زالت في طور التصديق\* .

وقد سعى مجلس الوحدة الاقتصادية مؤخرًا إلى تفعيل السوق العربية المشتركة من خلال برنامج زمني تبدأ إجراءاته التمهيدية في أول جانفي 1999 [161] (ص ص 96-152) ويهدف هذا البرنامج إلى إلقاء كافة الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل و القيود غير الجمركية تدريجيا بين الأعضاء في السوق وذلك على ثلاثة مراحل حيث تخفض الرسوم و الضرائب بواقع 40% من الرسوم و الضرائب المفروضة بدءًا من 1 جانفي 1999 ثم 30% [09] (ص 44) ، وقد أعدت أمانة هذا المجلس برنامجين للتنسيق الضريبي في مجال ضرائب الدخل بين الدول الأعضاء هما برنامج الأساسي وبرنامج العمل [162] (ص 20) وتبنى برنامج العمل الأسلوب التدريجي في تنفيذ التنسيق على مراحل خلال الفترة 1995-92 [163] (ص 32)

دون ان يسفر عنه في الواقع الفعلي سوى تطوير إتفاقيتي الإزدواج الضريبي و التعاون في تحصيل الضرائب.

\* صدرت الإتفاقية الأولى بقرار المجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 649، الدورة العادية الثانية و العشرية بتاريخ 1973/12/03، ثم حلت محلها افتفاقية النموذجية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال و التي أقرها المجلس بقراره رقم 1069 في دورته السادسة و الستين بتاريخ 1997/12/03 ووسعت نطاق تطبيقها لتشمل الضرائب على الشركات و الضرائب على رأس المال أن يكون مسامها دون قصرها على الشركات.

### 2.2.1.3.3. محاولات التنسيق الضريبي الإقليمي

سعى كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذا الإتحاد المغرب العربي إلى التنسيق الضريبي بينهم، يتمثل فيما يلي:

#### 1.2.2.1.3.3. مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يسعى مجلس التعاون لدول الخليج العربية\* إلى قيام إتحاد جمركي من خلال توحيد التعريفات الجمركية، وإن كان المجلس قد نجح في إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية [164] (ص 18) ، حيث لا تخضع للضريبة الجمركية السلع المصدرة من دولة عضو في مجلس إلى أية دولة أخرى عضوة في المجلس ، شريطة أن تكون الدولة المصدرة هي دولة المنشأ\*\* .

لقد تزايد إهتمام مجلس التعاون الخليجي بموضوع التعريفات الجمركية خلال عام1998[165] (ص 28)، حيث أوصت اللجنة الفنية التي كلفتها لجنة التعاون المالي و الإقتصادي بتوحيد التعريفات الجمركية وعدالة في توزيع الضرائب، وبدأ حيز التنفيذ هذا القانون - قانون جمركي موحد - من 01 مارس 2003 [165] (ص 18)

أما في مجال ضرائب الدخل، فقد أصدر المجلس قراره بالمعاملة الضريبية المتساوية لمواطني دوله، بحيث تقوم كل دولة بمعاملة الشركات و الأفراد الخليجين المقيمين أو العاملين على أراضيها معاملة ضريبية متساوية مع تلك المعاملة التي يمنحها للشركات أو لصندوق النقد الدولي [166] (ص 63) [167] (ص 28)

أن الضرائب على الدخل و الأرباح لا تثير أية مشكلة ذات أثر فعال على إتجاهات التنسيق الضريبي بين دول المجلس، ولكن لا يجب عدم السماح لأية دولة عضوا أن يصبح ملجاء ضريبيا، كما إقتراح أن تكون الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية ذات سعر نسبي بدلا من المعدلات التصاعدية المطابقة حاليا في معظم دول المجلس.

\* - وقع ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25/05/1981، ويضم في عضويته حاليا كل من الكويت، السعوديتين قطر، البحرين، عمان، دول الإمارات العربية وقد إتفق في المؤتمر رقم 22 الذي عقد أخيرا ديسمبر 2001 بسلطنة عمان على إنضمام اليمن جزئيا لعضوية هذا المجلس على أن تقتصر عضوية في المرحلة الحالية على بعض المنظمات التابعة للمجلس.

\*\*\* تعتبر الدولة الخليجية دولة المنشأ إذا كانت الشركة المصدرة ويمتلكها 51% من مواطني دول المجلس وكان 40% على الأقل من القيمة المضافة للسلعة المصدرة من إنتاج دول المجلس



لذلك يقلل البعض من أهمية التنسيق الضريبي في انسياب الاستثمار بين دول مجلس التعاون [166] (ص 63)، إذ أنها تعاني في اجتذاب رؤوس الأموال إليها لضيق السوق الذي حد من فرص الإستثمار المتاحة.

وعلى العكس، فإننا نرى أن طبيعة الهياكل الإنتاجية المتشابهة لهذه الدول، يجعلها متنافسة في ما بينها، متكاملة مع غيرها فبتثبيتها الإنتاجية للسلع القابلة للتجارة تعتمد على سلع رئيسية قليلة، حيث تتراوح درجة التركيز في هذه البنية ما بين 80% إلى 90% وهذه السلع (خاصة النفط) تجد أسواقها الرئيسية في الدول الصناعية أما الصناعات التحويلية الأخرى فهي تقوم على أساس إحلال الواردات، ومن ثم فهي متشابهة متنافسة، مما يبرر الحاجة إلى التنسيق الضريبي [168] (ص 17)

### 2.2.2.1.3.3. الإتحاد المغرب العربي

أقر الإتحاد المغرب العربي\* في 14 جوان من عام 1993 عددا من الإتفاقيات الجماعية التي تساهم في تحقيق التنسيق الضريبي [167] (ص 67) و منها إتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي و الإتفاقيات التجارية و التعريفية للدول فالإتفاقية الأولى تهدف إلى تخفيف أعباء ضرائب الدخل و الحد من التهرب الضريبي، بينما تعزز الإتفاقية الثانية الروابط الإقتصادية بين الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الإقتصادي.

و قد أعترضت جهود التنسيق الضريبي المغاربي وجود الإختلافات في النظم الضريبية بين الدول الأعضاء، و قيام ثلاثة دول فقط (المغرب، تونس و الجزائر) بإصلاح ضريبي، يأخذ بنظام الضريبة على القيمة المضافة و العدول عن نظام ضرائب الدخل النوعية و تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل [09] (ص 47).

بعد كل هذا يمكن القول، أن الإتفاقيات المبرمة من أجل تجنب الإزدواج الضريبي لم تعدو أن تكون مجرد نموذج استرشادي لإبرام اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء، إذ الحديث عن التنسيق

\* أنشئ الإتحاد المغرب العربي لأول مرة في عام 1964، و قد شملت عضوية كل من ليبيا و تونس و الجزائر و المغرب، ثم أعيد تنظيمه في عام 1989 ليضم إلى عضويته موريتانيا ساعيا إلى تحقيق منطقة تجارية حرة في نهاية عام 1992، ثم الإتحاد الجمركي عام 1995 ليصل إلى السوق المشتركة عام 2000، و قد حالت الظروف السياسية، و خاصة الأوضاع الداخلية للجزائر من ناحية و الخلاف بين الجزائر و المغرب من ناحية أخرى إلى عدم بلوغ الإتحاد أهدافه حتى الآن.

الضريبي العربي لا يزال يتردد رغم مضي وقت طويل على تكراره، و يمكن أن يطول أكثر إن لم تتخذ خطوات فعالة لإزالة المعوقات التي حالت و لا زالت تحول دون إنطلاقه.

### 3.2.1.3.3. معوقات التنسيق الضريبي العربي

يعوق التنسيق الضريبي العربي عدد من المعوقات، ستعرضها في مايلي:

#### 1.3.2.1.3.3. تفاوت الأهمية النسبية للضرائب في الدول العربية

تختلف الأهمية النسبية للضرائب بنوعيتها بالنسبة لكل دولة، ففي حين أنها تمثل أهمية كبيرة لبعض الدول مثل : مصر سوريا، الأردن إلا أنها قليلة الأهمية بالنسبة للدول الخليجية النفطية التي تعتمد على الإيرادات النفطية بصفة أساسية. [09] (ص 83)

#### 2.3.2.1.3.3. تباين النظم الضريبية و اختلاف درجة تقدمها أو تطورها

إن النظام الضريبي المطبق في الدول العربية لا يتخذ نمطا موحدًا بل يختلف إختلافا كبيرا من دولة لأخرى سواء في مجال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة.

#### 3.3.2.1.3.3. إفتقاد الجهاز المركزي المشرف على برنامج التنسيق

لا يقوم على عملية التنسيق جهاز مركزي، يخطط و يتابع و يراقب برنامج التنسيق الضريبي على مستوى الوطن العربي ككل. [162] (ص 23)

#### 4.3.2.1.3.3. تشتت الجهود العربية ما بين التنسيق العربي و التنسيق الإقليمي

تسير بعض الدول العربية نحو التنسيق الضريبي في إتجاهين أولهما ترعاه جامعة الدول العربية متمثلة في مجلس الوحدة الإقتصادية يهتم بالتنسيق الضريبي على مستوى الوطن العربي ككل، و في نفس الوقت ترتبط هذه الدول باتفاقيات إقليمية تسعى لتحقيق التنسيق الضريبي في ما بين عدد محدود من الدول العربية يجمعها تكتل إقليمي و جغرافي، كما هو الحال بالنسبة لمجلس للتعاون الخليجي و الإتحاد المغرب العربي.

### 4.2.1.3.3. الإجراءات اللازمة لتطبيق قانون ضريبي عربي موحد

على أن سبيل الوصول إلى هذه النتيجة الموجودة و هي تطبيق قانون ضريبي موحد في كافة الدول العربية سوف يصادفه صعوبة عملية كثيرة (مذكورة سالفا)، يمكن تذليل بعضها كما يلي: [158] (ص ص 83-87)

- إن التعود على تشريع مالي مطبق فعلا يؤدي كظاهرة عامة إلى صعوبة عملية في تقبل فكرة استبدال هذا النظام بنظام آخر جديد بحذر لما سيترتب عليه من أعباء جديدة تلقى على الأجهزة القائمة و على المكلفين بالضريبة، و لكن هذه الصعوبة يجب ألا تقف عقبة في سبيل تحقيق فكرة مقامة على أساس علمي يتحقق نفعها لجميع الدول الأعضاء وفقا لبرنامج زمني متفق عليه يتم خلاله تعزيز كل دولة لجهازها الضريبي.

### 2.3.3. الإتفاقيات الجبائية الدولية .

تعمل الدول على خفض الأعباء الجبائية، عن طريق إتفاقيات دولية هذا من جهة، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، وعادة تكون الإتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ، يكون مضمونها محاربة الإزدواج الضريبي والتهرب الضريب الدولي .

من أجل تصدى والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، تسعى الدول لإبرام إتفاقيات جبائية دولية، من أجل منع المكلفين من استغلال هذه الثغرات وحمايتهم من دفع الضريبة نفسها أكثر من مرة.

### 1.2.3.3. الإتفاقيات لمنع الإزدواج الضريبي

معظم الإتفاقيات المبرمة تنص حول تجنب الإزدواج الضريبي، بين الدول الموقعة، فمثلا أبرمت الجزائر العديد من الإتفاقيات مع مجموعة من الدول بقراءة 35 دولة عربية وأجنبية وفق ما ورد من تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة من 1991-2003 [169] ويمكن أن تكون الإتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

### 2.2.3.3. الإتاقيات لتشجيع الإستثمارات

فيما يخص هذا النوع من الإتاقيات، تبرم بين الدول للإتفاق حول التحفيزات أو الإعفاءات الضريبية، متبادلة بين أطراف العقد.

إذ أبرمت الجزائر إتفاقية مع الوكالة الدولية لضمان الإستثمار في 1995/10/30. [130] (ص 04)

كما وقعت مع الهيئة الدولية لتسوية النزاعات المتعلقة بالإستثمارات في نفس التاريخ [130] (ص 04)

ما يمكن إستخلاصه ان:

- أثار التنافسية الجبائية بصفة عامة، تكون على المؤشرات الرئيسية و الفرعية للتنافسية الجارية و الكامنة معا، فعندما نتحدث عن الأثر، فيتأثر المؤشر الفرعي، أولا بصفته أحد مكونات المؤشر الرئيسي و العكس صحيح إذا تأثر المؤشر الرئيسي حتما يؤدي إلى تأثر المؤشر الفرعي للمؤشرات التنافسية الإجمالية.
- أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الجارية، إيجابي، لما تنتج عن التنافسية الجبائية غير المضرة، إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر هذا من جهة و توفير مناصب الشغل عن طريق التحريض الضريبي من أجل تشجيع الشغل و التصدير من جهة أخرى.
- أما أثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الكامنة، يكون إيجابي إذا كان على شكل إعفاء لأجل تحفيزهم على الإستثمار وتطوير البحث العلمي ذلك عن طريق منح إعانات إضافية من أجل تنمية بشرية للمجتمع.
- بينما نجد في أثر التنافسية الجبائية المضرة على مؤشرات التنافسية الجارية سوى أثر الإزدواج أو التهرب الضريبي على كل مؤشر فرعي مكون للمؤشرات التنافسية الجارية، ومدى خطورة التهرب الضريبي وتأثيره سلبيا على إستقطاب الإستثمار لغياب التنافسية والحكم الراشد.
- إلا أن الآثار تختلف بالنسبة للتنافسية الجبائية المضرة على مؤشرات التنافسية الكامنة، فقد تصيب الآثار البنية التحتية للدولة هذا من جهة، وكذا عرقلة التطور للبحث العلمي والذي يعد ركيزة التطور الفكري و المعرفي للمجتمع من جهة أخرى.

- رغم التقدم الذي أحرزه الإتحاد الأوروبي، في إحوائه عدد من الدول جديدة -دول الأوروبا الشرقية -حيث أنضم إليه عشرة دول أخرى، إلا أنه فشل في إنشاء نظام ضريبي موحد، لاسيما الضرائب المباشرة وبالتالي لم يحقق التجانس الضريبي.
- نفس الكلام السابق ينطبق على الجامعة العربية، وخاصة المجلس الإقتصادي العربي ، وكافة الأقاليم المتمثلة في المجلس التعاون الخليجي و الإتحاد المغربي ، فالعمل على نظام ضريبي عربي موحد هو كذلك باء بالفشل.

## الخاتمة

في نهاية بحثنا هذا، ومن خلال دراستنا للعلاقة التآثرية بين التنافسية الجبائية وتنافسية الدول، لقد تمت معالجة الإشكالية من خلال ثلاثة فصول انطلاقاً من الفرضيات المشار إليها في المقدمة، وتشمل بذلك هذه الخاتمة على ملخص عام للفصول الثلاثة التي تضمنها البحث تتبعها الإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات الواردة في المقدمة، ثم النتائج العامة المتوصل إليها متبوعة بتوصيات واقتراحات وأخيراً أفاق البحث التي يمكن أن تكون امتداداً له.

إن تنافس الدول من أجل كسب وجلب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية الأجنبية، في ظل حرية حركة رؤوس الأموال، مستعملة في ذلك أدوات مالية مهمة، متمثلة في التحفيز، إلا أن هذه الإجراءات تكلف الدولة المضيئة ضياع مورد هام لتمويل خزينتها، وخاصة في ظل التنافسية الجبائية.

- رأينا في الفصل الأول، دراسة شاملة حول التنافسية الجبائية، منذ ظهورها كإحدى إفرازات العولمة، هذا من ناحية و كحتمية لحرية حركة رؤوس الأموال و استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات و خاصة الأجنبية منها من ناحية أخرى، و رغم تعدد و اختلاف مفاهيم حول التنافسية الجبائية يمكن تعريفها بما يلي: هي إجراء ضريبي تقوم به الدولة من أجل الحصول على التدفقات المالية، لكن لم يكن ظهور هذه الظاهرة وليدة صدفة بل هناك عوامل ساعدتها على الانتشار و التنامي، الأساسية منها و الثانوية. و إن اختلاف دراسة هذه الظاهرة حسب الخبراء و تخصصاتهم، أدى إلى تصنيف للتنافسية الجبائية إلى عدة أصناف، فمنهم من يراها حسب صيغتها القانونية من حيث مشروعاتها أو غير ذلك و البعض الآخر يراها على أساس الهيكل السياسي، فيدرالي أو كونفيدرالي و الباقي يراها حسب المستوى المحلي و الدولي . فكان تركيزنا على لتنافسية الجبائية المضرة و غير المضرة التي أفرزت كل منها نتائج تعود بالإيجاب أو بالسلب على الدولة، كل بحسب طبيعتها، وللد من ظاهرتي الازدواج و التهرب

الضريبي، ظهر التنسيق و التجانس كحتمية لمعالجة هذه المشاكل الجبائية هذا من جهة و لإبرام الإتفاقيات الجبائية الدولية كآلية ناجعة لحل هذه المشاكل من جهة أخرى.

أما في الفصل الثاني، تكلمنا عن التنافسية، وأنها أمر لا مناص منه، بل أولوية كل دولة في سعيها لتحقيقها حتى تتمكن وتبقى في ظل البقاء للأقوى، نظر لأهميتها في تحقيق النمو الدائم والرفاهية هذا من جهة وتعزيز القدرة على توليد الدخل من جهة أخرى، و يتكون مؤشر التنافسية الإجمالية من مركبين أساسين وهما: مؤشر التنافسية الجارية والأخرى الكامنة، ويتكون كل منهما من مؤشرات فرعية. حيث يعتمد مؤشر التنافسية الجارية على المؤشرات الفرعية التالية: أداء الإقتصاد الكلي، الذي يعتبر مرآة يبين مدى تقدم دولة أو تأخرها، ومؤشر جاذبية الإستثمار وكذا تدخل الدولة في الإقتصاد، وفي الأخير مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص. بينما النوع الثاني من المؤشرات هو مؤشرات التنافسية الكامنة للدول وهو بدوره مكون من مؤشرات فرعية ومتمثلة في مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطين التقنية، ومؤشر رأس المال البشري، ومؤشر البيئة التحتية التقنية ومؤشر المعلوماتية ومدى تأثيرها على الكفاءات المحورية لخلق الميزة التنافسية، والمحافظة عليها.

في الفصل الأخير، تناولنا آثار التنافسية الجبائية بصفة عامة، على المؤشرات الرئيسية و الفرعية للتنافسية الجارية و الكامنة معا، فيتأثر المؤشر الفرعي، و بصفته أحد مكونات المؤشر الرئيسي و العكس صحيح إذا تأثر المؤشر الرئيسي حتما يؤدي إلى تأثر المؤشر الفرعي للتنافسية الإجمالية. فيكون آثار التنافسية الجبائية غير المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية ، إيجابي، بينما نجد في أثر التنافسية الجبائية المضرة على مؤشرات التنافسية الإجمالية سوى أثر الازدواج أو التهرب الضريبي ومدى خطورة التهرب الضريبي وتأثيره سلبيا على استقطاب الاستثمار لغياب الشفافية والحكم الراشد.

إن أهم التغيرات التي أفرزتها العولمة، كان لها أثر على إستراتيجية الدول في الحفاظ على مكانتها الدولية ضمن الأقوياء، فهي تسعى لكسب ميكانيزمات ديناميكية من أجل البقاء ، وذلك من خلال تهافت الدول وتنافسهم على رؤوس أموال أجنبية، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها.

لكن في ظل التنافسية الجبائية تتغير مؤشرات تنافسية الدول، إثر الأثر الذي تسببه خاصة التنافسية الجبائية المضرة، فهي تعمل على عرقلة النمو الاقتصادي للدول، عن طريق النتائج السلبية التي خلفتها التنافسية الجبائية المضرة، والمتمثلة في التهرب والازدواج الضريبي ، اللذان يعملان على تخريب الاقتصاد الوطني للدول، وهذا ما يفقدها المناعة في مواجهة التهديدات المحتملة.

تنص الفرضية الأولى على أن التنافسية الجبائية، تكون مضرة إثر النتائج المضرة التي تسببها، وتكون غير ذلك، إثر المنفعة المرتقبة التي تحصل عليها الدولة، ومن خلال تحليلنا لنتائج التنافسية الجبائية المضرة وغير المضرة، ومقارنة بينهما، تبين لنا صحة هاته الفرضية.

أما الفرضية الثانية فقد أثبت البحث صحتها، إذ تعمل بدائل التنافسية الجبائية المضرة على الحد من التهرب والازدواج الضريبي كما أنها تعتبر السند الأساسي للدول لتفعيل تنافسياتها ، وترقيتها، فهي كالأجراءات لدعم تنافسية الدول.

أثبتت معالجتنا للموضوع، صحة الفرضية الثالثة، لأن مؤشرات تنافسية الدول تتكون من مؤشرين أساسيين، وهما الجارية والكامنة، فالتأثير على أحدهما أو كلاهما، فيكون تأثير سلبي أو إيجابي، حسب نوع التنافسية الجبائية-المضرة وغير المضرة-.

أما في ما يخص الفرضية الرابعة، لا يمكن إعتبار الوصول إلى التجانس الضريبي، يعني القضاء على التنافسية الجبائية المضرة كلية، فقد أثبتت التجارب الدولية –التجربة الأوروبية والعربية-مثلا، صعوبة التنسيق الضريبي، خاصة التنسيق في الضرائب المباشرة لاختلاف أنظمتهم الضريبية.

قادتنا معالجتنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالبحث، بفصوله الثلاثة للتوصل إلى النتائج التالية:  
- تعمل التنافسية الجبائية غير المضرة على تشجيع الإستثمار، وخلق فرص العمل، وكذا توفير العملة الصعبة، إثر حرية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية.



- تساعد التنافسية الجبائية المضرة على تفشي التهرب و الإزدواج الضريبي، مما يكلف الدولة ضياع مورد هام – أي الضريبة- في تغطية حاجياتها.

- تعمل بدائل التنافسية الجبائية المضرة على الحد من ظاهرتي التهرب و الإزدواج الضريبي ، فيعمل التنسيق الضريبي على توحيد الجهود الدولية في محاربة ومنع تفشي تلك الظواهر ، ونفس الشيء مع الإتفاقيات الجبائية الدولية.

- توجد مؤشرات رئيسية وجزئية لقياس تنافسية الدول، مكملة بعضها البعض، فالقياس يمس كل المؤشرات حتى تكون نتائج التحليل، دقيقة وفعالة، تساعد في إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب،

- أثر التنافسية الجبائية غير المضرة إيجابي، فهي تعمل على تنمية إقتصاد الدولة، ومساهمتها في مجابهة التغيرات السلبية المحتملة، بينما تعيق التنافسية الجبائية المضرة نمو إقتصاد دولة.

- صعوبة التنسيق في الضرائب المباشرة، لإختلاف الأنظمة الضريبية للدول، حتى الدول المتقدمة لم تستطع تحقيقه.

- تعتبر البنية التحتية للدول من أهم المؤشرات لقوة تنافسياتها، إذ تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية فيها.

- العمل على تعزيز التنافسية الجبائية غير المضرة في الدول، لما تقدم من المنفعة لتلك الدول.

- ينبغي العمل على محاربة التهرب و الإزدواج الضريبي، عن طريق التنسيق والتجانس الضريبي بين الدول، وتفعيل الاتفاقيات الجبائية الدولية، خاصة المتعلقة بمنع الإزدواج ومحاربة التهرب الضريبي بين الدول.

- على الدول التي تريد تحسين مؤشراتها الجارية والكامنة لتنافسيتها، يجب العمل على تحسين وتفعيل المؤشرات الجزئية المكونة لتلك المؤشرات، وبالتالي تتحسن المؤشرات الإجمالية لتنافسية الدول.

- حث الدول على ممارسة التنافسية الجبائية غير المضرة، للمنافع المتبادلة والمتحصل عليها، مما يدفع بالدول إلى تبني سياسات تحفيزية فيما بينهم.

- للحد من إشكالية التنسيق في الضرائب المباشرة، ينبغي العمل على توحيد الأنظمة الضريبية، بنفس الطريقة التي وحدث فيها النظام النقدي الأوروبي مثلاً.

- على الدول الاهتمام بتحسين وتقوية البنية التحتية، من أجل إضفاء قوة تنافسية على تلك الدول، وتصبح ملاذاً آمناً يلجأ إليه المستثمر الأجنبي.

في حقيقة الأمر أن هذا البحث يحتوي على العديد من المواضيع الجزئية المهمة والتي نعتقد أننا لم نوفيها حقها من الدراسة، لذلك نقترحها بأن تكون مجالاً خصباً للبحث مستقبلاً من طرف الطلبة والباحثين، نذكر منها:

- فعالية التنسيق الضريبي في محاربة التهرب الضريبي؛
- العولمة الجبائية وأثرها على تنافسية الدول؛
- آليات وأساليب تعزيز القدرة التنافسية للدول.

وفي النهاية فإن أصبت فمن توفيق الله، وإن أخطئت فمن نفسي ومن الشيطان، كما نرجوا أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق ما أستهدفناه وراء هذا العمل.

## قائمة المراجع

1. فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الإقتصاد و التكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان سنة 1996
02. ناصر مراد، دور الدولة في ظل العولمة، الإقتصادي ، مجلة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 07 سنة 2002.
03. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 2003.
04. Marini Philippe La concurrence fiscale en Europe. Une contribution ou débat (on ligne) WWW.SENAT.fr/rap/rg 98.483.html, , France consulte le 22/11/2004.
05. OCDE, concurrence fiscale dommageable, un problème mondiale (on ligne) WWW.copyright.com OCDE 1998, France consulte le 08/05/.2000
06. Charles Oman, concurrence fiscale et investissement directs à l'étranger (IDE) (Problèmes économiques) N° 2680 paris du 20 septembre 2000
07. Réjane Hugouneq, Jaques le caheux, Thiery Madies.  
Les risques de la concurrence fiscale en Europe, (problèmes économiques) France N0 2.644. Decembre 1999.
08. Philippe Didier, la nation de concurrence fiscale archives de philosophie du droit l'impôt, Tome 46. Dalloz, Paris, 2002.

09. رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية المجلس الخامس، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ديسمبر 2002 .
10. ناصر المهدي، مركز خارج الحدود و ظاهرة غسيل الأموال، دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير ( غير منشورة) فرع المالية، نقود وبنوك كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة، مارس 2005.
11. محمد بن بوزيان، الطاهر زباني، الأورو و سياسه سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس و المغرب، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة ECONA3000 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ، بين 21-22 ماي 2002 .
12. Christophe Heckly, la politique fiscaleM dans les pays industrialisés, dunid, Paris, 1999.
13. ام عبدالرحمان، دراسة مقارنة بين ضرائب الشركات، فرصة تحقيق التوافق فيما بينها الإسكوا، الأمم المتحدة نيويورك 2002، (على الخط) [www.ESCWA.org](http://www.ESCWA.org) تاريخ التحميل 2000/09/06.
14. موقع للقناة الجزيرة [www.aldjazeera.net](http://www.aldjazeera.net).
15. محمد ابراهيم مادي، العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الضرائب في الجزائر (1990-2002) دراسة قياسية لرسالة ماجستير (غير منشورة) فرع التسيير تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، سنة 2004/2003.
16. نشام فاروق، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ، بين 21-22 ماي 2002 .
17. البطريق يونس أحمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، سنة 1987.
18. Amine Vallée, Les Systèmes fiscaux, édition du seuil, Paris, Septembre 2000.

19. طه عبد الرحمان، ضمانات الإستثمار على الصعيد الغربي، دور المؤسسات العربية لضمان الإستثمار، مداخلة ضمن ندوة السياسات في البلاد العربية، الصندوق العربي للإنتماء الإقتصادي، الكويت، 1989.
20. فريد النجار، الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، سنة 2000.
21. إبن الجوزي محمد، صلاحيات الجبائية وانعكاساتها الإقتصادية والمالية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 1998.
22. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002/2001.
23. البطريق يونس أحمد، السياسات الدولية المالية العامة، الدار الجامعية، ط2، بيروت، 2002.
24. محمد دويدار، في نظرية الضريبة والنظام الضريبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1999.
25. زين العابدين بن ناصر، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر (بدون تاريخ النشر).
26. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1994.
27. غازي عناية، الإقتصاد الإسلامي، الزكاة والضريبة، دراسة مقارنة المطبوعات جميلة، ط10، الجزائر 1991.
28. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2000.
29. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
30. سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1999.
31. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر 2001/2000.
32. Yahia Amanache, Aspects Théorique de la Fraude Fiscal, In revue d'institut d'économie Douanière et Fiscale, Koléa, Alger 2001.

33. خالد سعد زغلول حلمي، التهرب الضريبي، كمؤشر لعدم كفاءة منظومة الضرائب على الإستثمارات الوافدة، موضوع ضمن الندوة الدولية لتنمية الإستثمارات العربية المشتركة، جامعة الدول العربية، القاهرة 1995.
34. محمود مراد، النظرية العامة للمناطق الإقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2002.
35. حميد علي اللفاني، أحداث 11 أيلول تغير مستقبل الملاذات المالية الآمنة... والأسرار الشخصية تصبح ملكا للجميع [على الخط] [www.balagh.com/Monawat/poomeble](http://www.balagh.com/Monawat/poomeble) / تاريخ التحميل 2003/09/02.
36. André Beamchamp, Guide Mondiale des Paradis Fiscaux, Edition Bernard Grassot, Paris 1989.
37. الملحق رقم 01
38. Jean de Maillard, Les Paradis Fiscaux (Dossier), Alternatives Economique, France Revue N° 165 Avril 1999,
39. Sammuel Gaillard, Anderousselat, les paradis Fiscaux (On linge) [www.transnationale.org.consulte](http://www.transnationale.org.consulte). le 13-06-2002.
40. عيسى سماعيلين، القانون الجبائي الدولي، مذكرة الماجستير (غير منشورة)، فرع مالية النقود والبنوك، كلية العلوم والإقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة سعد دحلب البلدية، سنة 2005.
41. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، بيروت 2001.
42. السيد عبد المولى، الضرائب والمعاملات الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة 1998.
43. فريد كورنل وناجي بن حسين، التهرب الضريبي والجمركي... اي سبيل للحد منها. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة Pfisc A 3000، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدية ما بين 11-12 ماي 2003.
44. كمال رزيق، مسدور فارس، تقييم إصلاح الجبائي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة Pfisca 3000، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدية ما بين 11-12 ماي 2003.

45. يحياوي نصيرة، الغش والتهرب الضريبي، دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر 1997.
46. رضا بوعزيري، التهرب الضريبي في الجزائر (1992-1996) رسالة الماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1998-1999.
47. بودلال علي، إشكالية الإقتصاد غير رسمي والعوامل التي تساعد على توسع رقعته واثره على الإقتصاد الرسمي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة Pfisca 3000، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ما بين 11-12 ماي 2003.
49. عبد الله العبودي، حسني خربوش ، المفاهيم العامة للتنسيق الضريبي وآلياته وفعاليتها، مداخلة ضمن ندوة دولية حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، الجامعة العربية ، القاهرة سنة 1995.
50. حشيم مصطفى عبد إله، التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، العدد 148، أبريل 2002.
51. Jean Pierre Jernevic, Droit fiscal international, Economica, Paris 1985.
52. عمر سعد رمي، دراسات في القانون المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.
53. Guy geste, Gilbert. Tixies, Droit Fiscal internationaux, litec, Paris, 1998
54. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة ( القسم الثاني) الدار الجامعية، الإسكندرية 2002.
55. [www.mofne.gov.bh/agveement-2.asp](http://www.mofne.gov.bh/agveement-2.asp)(online) co,sulter le 03/11/2004.
56. world economic forum “world competitiveness rapport” Geneva,1992.
57. طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر (على الخط [www.widse.gov.og/api/wps](http://www.widse.gov.og/api/wps) تاريخ التحميل 15 جانفي 2005).
58. إبراهيم علي احمد الحجازي، اللوجستيك كبديل للميزة النسبية، منشأة المعارف بالإسكندرية مصر سنة 2000 .

59. Michael E.Porter, l'avantage concurrentiel des nations, inter éditions Paris 1993.

60. عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصر ، الدار الجامعة مصر، 2002-2003.

61. نسرين بركات عادل العلي مفهوم التنافسية و التجارة الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية مداخلة ألفت ضمن الملتقى الدولي حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية انعقدت في تونس جوان 19-21، 2000.

62. كمال رزيق ، مسدور فارس ، مفهوم التنافسية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير بجامعة محمد خيضر ، بسكرة يومي 29-30 أكتوبر 2002.

63. وديع محمد عدنان " محددات القدرة التنافسية للاقطار العربية في السوق الدولية\_، المعهد العربي للتخطيط : الكويت 2001.

64. كمال رزيق ، بوزعرور عمار " التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ECON A3000 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة ما بين 21-22 ماي 2002.

65. كمال رزيق ، قاسي ياسين ، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز ، مداخلة ضمن المؤشر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومة الجزائرية ، كلية الحقوق و العلوم ، الاقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.

66. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية 2003.

67. علي توفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث و منافسات ورشات العمل، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد الخامس من 05-07 أكتوبر 1999.

68. علي توفيق الصادق ، المنافسة ف

ي ظل العولمة : القضايا و المضامين مدخلة ضمن الملتقى الدولي حول القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية الأسواق العالمية ، أبو ظبي، العدد الخامس من 05-07 أكتوبر 1999.

69. أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي ، ط3، جامعة الإسكندرية مصر 2000.



70. كريستوف فريديريك، فوف برلون، ترجمة عبدالرحمان توفيق، حرب الإبداع من الإدارة بالأفكار، مركز الخبرات المهنية للإدارة لمليك، القاهرة 2000.

71. Bestrand ne zeys, la competitivité internationale. Edition economice, paris 1993.

72. Fabric hatem, « les indicateurs comparatif de compétitivité et d'attractivité : une rapide revue de littérature ». www minefi.gouv.fr/notes\_bleues consulter le 13.07.2004.

73. دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص: دراسات إقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة وقلّة، جوان 2005.

74. أحلام موسى محمد السنطاوي ، محددات القدرات التنافسية و مؤشرات و واقع البلدان العربية و مستقبلها مداخله ضمن الملتقى الدولي حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية، بحوث ومناقشات بتونس 19-21 جوان 2000 .

75. بلوج بلعيد، تأثير الشفافية على جذب الإستثمار الأجنبية المباشرة، مداخله ضمن الملتقى العملي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الأوراسي، ماي/جوان 2003.

76. محمد فرحي ، محددات الأداء المتميز بين الحكومات و الأسواق ، مداخله ضمن المؤشر العلمي الدولي حول الاداء المميز للمنظمات و الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم ، الإقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.

77. زايري بلقاسم ، الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية ، مداخله ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات الجزء الأول، ، كلية الحقوق و العلوم ، الإقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.

78. نبيل موسى خليل ، الميزة التنافسية في مجال الاعمال مركز الاسكندرية ، للكتاب مصر سنة 1998 .

79. الأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية 2003.

80. فضل فارس ، هل يشكل الإستثمار الاجنبي المباشرة مظهرة للعولمة الاقتصادية و إلى مدى تبرز أهمية الاقتصادات النامية 25 مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 10 – 2004.

81. الجديد في بوابة التكنولوجيا و المعلومات [على الخط]  
WWW.GNUME.COM.ETSALAT/ASCHERIVE تاريخ التحميل  
2003/03/27
82. مسعداوي يوسف ، القدرات التنافسية و مؤشراتها ، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز و المنظمات و الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم ، الاقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.
83. محمد فرحي و محمد قويدري : تخطيط التنمية كوسيلة الادارة المتميزة و كأداة لإدارة فعالة الاقتصادية الجزائرية – رؤية اسلامية – مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول أداء المتميز و الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم ، الاقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.
84. بشير مصيطفي، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المميز للمنظمات و الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم ، الاقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.
85. طلال أبو غزالة، المعلومات تقنية لدور متبصرة نظرة التنمية في قطاع الإتصالات [على الخط] [www.trc.gov.jo /ATRN/AT](http://www.trc.gov.jo /ATRN/AT) تاريخ التحميل 21 مارس 2004.
86. أسواق رأس المال...مرآة للإقتصاد [على الخط] [line.net](http://line.net)
- www.Islam.on/arabic/silenop. تاريخ التحميل 2005/02/09.
87. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل إتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر، سنة 1996.
88. مغاوري شلبي عسير البورصة العربية الموحدة...خاص [على الخط]  
www.Islam.online.net /arabic/silenop. تاريخ التحميل 2001/05/08.
89. إسماعيل حجازي، مصفوفة الإستشارات ببوسطن كأداة لمتابعة المسار الإفتراضي و تقييم الكفاءات، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز ، كلية الحقوق و العلوم ، الاقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.
90. موساوي زهية، خالد خديجة، نظرية الموارد و التجريد في التحليل الإستراتيجي للمنظمات الكفاءات كعامل لتحقيق الأداء المتميز، كلية الحقوق و العلوم ، الاقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.
91. سعيد يس عامر، الإدارة و تحديات التغيير، مدار الكتب، القاهرة، مصر، سنة 2001.

92. محمود محمد حجات، تجزئة السوق والتنافس العالمين إطار عمل وتوصيات المؤسسات الأعمال العربية لإنتهاج تسويق المشكاة، مداخلة ضمن بحوث ومناقشات بتونس 19-21 جوان 2000 .
93. برويش زين الدين و بلمهدي عبد الوهاب، إدارة الابتكار في المنظمة: من منظور إدارة الموارد البشرية مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الجزء الثاني ، كلية الحقوق و العلوم ، الاقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.
94. أوكيل محمد السعيد، اقتصاد و تمييز الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
95. جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية - المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي و العشرين- الدار الجامعية، مصر 2003 .
96. Kotler dubois, Marketing Management, 10 édi-Publi-union, Paris, 2000
97. معالي فهمي حيدر، نظام المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، سنة 2002.
98. j. Lendervic, J. Lévy et D. Lindon, Mercalor, 7 édition, Dalloz Paris, 2003
99. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة و الأيزو 9000 و 10011، دار الإشعاع الفنية، مصر 2000.
100. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية (مصادرها، تنظيمها، تطويرها) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2002.
101. G.GABOBALDI, Strategie CONLUREN TIEEL. Choisir et gagner d'organisation, paris, 1944
102. محمد يوسف الحقاوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2004.
103. علي السلمي، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة-مصر - 1995.

104. نائل عبد الحفيظ عواملة، تطوير المنظمات: المفاهيم والهياكل والأساليب، ط2، مركز أحمد ياسين الفني للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 1995.
105. Bernard veney, Epargne, fiscalité et Développement, libraire Armande Colin, Paris 1968,
106. عبد الرحمان توفيق، إستراتيجيات الإستثمار البشري، ط1، مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك، القاهرة، 1996.
107. Commission européenne, la politique fiscale dans L'union européenne, Luxembourg, 2000,
108. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطية منها خلال عقد التسعينات، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، سنة الأولى، العدد00، السداسي الثاني الجزائر، 2004.
109. كارمن م، رينهارت ومجيل أ، سكافاستانو، على رغم من انخفاض معدلات التضخم على نطاق العالم، إلا أن التضخم المفرط قد يحدث مرة أخرى، مجلة التمويل والتنمية، بونية، جوان 2003، المجلد 40، العدد02
110. علي كنعان، إقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسين، دمشق / سوريا، 1996.
111. عادل أحمد حشيش، السياسات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
112. قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، (1988-1995)، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة) من معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر سنة 1995.
113. محمود حميدات: النظريات والسياسات النقدية، ط1، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996
114. بليلة لمين، السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائر (1989-1998)، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
115. محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.
116. يوجين إديوليو، ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، النظرية الإقتصادية الكلية، مؤسسة الأهرام بالقاهرة، مصر، سنة 1982.
117. تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

118. سامية عمار، تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد المصري، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، العدد 16، جوان 2003.
119. قدي عبد المجيد، شريط رابح، الإصلاح الضريبي في الجزائر، السياق والمضمون، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، 3000، مابين 12/11 ماي، PFISCA.2003
120. عبد المنعم فوزي، النظم الضريبية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1973.
121. طالب وسيلة، الضغط الضريب والفعالية الضريبية - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة سعد دحلب البليدة، أفريل 2005.
122. Bernard bertossa, criminalité organisée et fraude fiscale a l'échelle internationale actes du colloque, «face a la criminalité organisée en matière fiscale » Bruxelles, le 07/02/2001.
123. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، إدارة الجودة الشاملة، التغيير والتطوير التنظيمي من أجل إنجاز المنظمات، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق و العلوم، الإقتصادية في علوم التسيير جامعة ورقلة يومي 08-09 مارس 2005.
124. Françoise Fonataneau – Vandoren, La Politique Fiscale, Européenne eu Matière de Fiscale des Entreprise, Revue « Fiscalité Européenne et droit Internationale des Affaires » France, 1999/1,
125. Ministère des finances, direction générale des impôts guide fiscale des investisseurs, Alger 2004.
126. رينت جروب وكريستينا كوستيال، الإستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات التوافق، التنافس الضريبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 2، بونيه (جوان) 2001.
127. طارق الحاج، المالية العامة، مطابع الأرز، الأردن 1999.
128. بوشاشي بوعلام، المميز في المحاسبة العامة، دار الهومة، الجزائر، 1992.
- 129- شترى رجب العشماوي، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، (بدون سنة نشر).

130. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (andi). الجزائر 2003.
131. السيد عطية عيد الواحد، مبادئ وإقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
132. ي.سليمة، تسوية الوضعية تتطلب أكثر من الشهر، خسائر ميناء الجزائر تجاوزت 100 مليار دينار، جريدة الخبر اليومي ، الثلاثاء، 14 جوان 2005، السنة الرابعة عشرة، عدد 4421.
133. معزوز نشيدة، التحفيزات ودورها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، مذكرة ماجيستر (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، بجامعة سعد دحلب البلدية، جانفي 2005.
134. ABT Associâtes of canada, rapport, Ministère des finances et revenu. Canada, recherche scientifique et développement expérimenta sondage auprès des demandeurs, rapport juin 1996. (on ligne) WWW.Fin.gc.ca. Consulté 20/06/1998.
135. ABT Associâtes, sondage auprès des contribuables qui demandent pour la première fois un redressement dans le cadre du programme d'encouragement fiscal pour la recherche scientifique et au développement expérimentale, juin 1996 WWW.Fin.ge.ca. Consulté 20/06/1998
136. Eric oliva, finance publique, Edition Dollaz, France2001.
137. علاش أحمد، آراء ابن خلدون حول الجباية وكيفية الاستفادة منها حاليا. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية في الألفية الثالثة 3000 P fisca، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البلدية ما بين 11-12 ماي 2003.
138. Alain Bensoussan, le commerce électronique – aspects juridiques, ed – Hemes, France 1998.
139. التوقيع الإلكتروني مصيدة للمتهربين [على الخط] WWW.gn 4 me.com تاريخ التحميل 2004/04/12.
140. خالد سعد زغول، العولمة و التحديات الإقتصادية و موقف الدول النامية، مجلة الحقوق العدد 01، السنة 26، الكويت، مارس 2002.

141. طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية، مفاهيم تجارب، تحديات الدار الجامعية مصر 2002، 2003.
142. رمضان صديق محمد، مشكلات الضريبة على دخل التجارة الإلكترونية و الحلول الممكنة، مجلة الحقوق، العدد 03، السنة 26، الكويت، ماي 2002.
143. مروان درويش، دور الجودة الشاملة في قطاع الخدمات [على الخط] WWW.arado.org.eg تاريخ التحميل 2000/02/23
144. الهادي بوقلقل ، الإستثمار البشري وإدارة الكفاءات كعامل لتأهيل المؤسسة وإندماجها في إقتصاد المعرفة ،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماجى في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ،جامعة ورقلة9-10مارس 2004.
145. فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الإقتصاد و التكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان سنة 1996.
146. ص حفيظ، ضغط الجباية و سوق الإستثمار في الجزائر، ضغط الجباية و الضرائب يقلل من تنافسية السوق، جريدة الخبر اليومي، الإثنين 30 ماي 2005، عدد4408.
147. محمد جمال ذنبيات، المالية العامة و التشريع المالي، الدار العلمية ، الأردن ، سنة 2003.
148. ي.سين التحصيل الضريبي، التهرب في التزايد مستمر، جريدة الخبر اليومي، الإثنين 30ماي 2005، عدد 4408.
149. ص.ج، افتتاح معرض الجزائر الدولي بحضور ألف مؤسسة من 40 دولة، ... شكواي المستثمرين الأجانب، الخبر اليومي، السبت 4 جوان 2005، عدد 4412.
150. ن.ب، المستثمرون الأجانب متخوفون من القانون الجزائري، جريدة الخبر اليومي، الإثنين 06 جوان 2005، عدد 4414.
151. سفيان بن عياد، الأمريكيون مستعدون للإستثمار لكن لابد من مواصلة الإصلاحات، جريدة الخبر اليومي، السبت 4 جوان 2005، العدد 4412.
152. لصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2003.
153. محسن أحمد الخضري، غسيل الأموال (الظاهرة، الأسباب، العلاج) مجموعة النيل العربية، ط، مصر، سنة 2003.

154. محمد بوتين، رتيبة حداد، اليقظة التنافسية ضرورة حتمية لتنافسية المؤسسة، مجلة العلوم الإقتصادية و التسير و التجارة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير، العدد 10، الجزائر 2004 .
155. فيتو تانزي، العولمة و النمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 38، العدد 01، مارس 2001.
156. حيدر نعمة الفريجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية، المؤتمر الدولي الأول حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005.
157. European community, Report on behalf of the committee on economic and monetary affairs and industrial policy on the removal of tax barriers within the European community. 1987a.
158. فاروق مرسى متولي، تنسيق الضرائب بين البلاد العربية (مجالاته وإمكانيات تطبيقه) مداخلة ضمن ورشة العمل، جامعة الدول العربية القاهرة، 1993.
159. European community, completion of the internal market approximation of indirect tax rates and harmonization of indirect tax structures, 1987 b.
160. Report on the scope for convergence of the systems in the community supplement 1/1980 to the bulletin of the European community.
161. عصمت عبد الكريم خليف الإتفاقية النموذجية للإزدواج الضريبي بين الدول العربية دراسة مقارنة مع الإتفاقية المعمول بها حاليا ، مجلة الوحدة الإقتصادية العربية ، مصر، السنة 11، العدد 17، نوفمبر 1998.
162. العبودي عبد الله و خربوش حسني علي، تجارب التنسيق الضريبي بين الدول العربية، ومداخله ضمن ورشة العمل، جامعة الدول العربية، القاهرة 1993.
163. ابراهيم حسن، مراجعة لتجربة التكامل الإقتصادي في العالم العربي مجلة الوحدة الإقتصادية العربية، القاهرة، السنة 11 العدد 18، جوان 1992 .
164. فخور علي محمد، واقع ومستقبل العلاقات الخليجية، الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد رقم 268 جوان 2001.



165. باشا زكريا ، الإتحاد الجمركي الخليجي والتكامل الإقتصادي العربي ، مجلة الإقتصادي الكويتي ، العدد 385، جوان 2001.
166. عبد الله الملا، تجربة مجلس التعاون الخليجي في مجال التنسيق الضريبي لتنمية الإستثمارات المشتركة، ورشة عمل التنسيق الضريبي، جامعة الدول العربية القاهرة 1993.
167. ورقة عمل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان السياسات المالية في دول المجلس، ضمن ندوة حول تنسيق السياسات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الوطني 23-25 سبتمبر 1991.
168. غرفة تجارة وصناعة، الإتفاقيات الإقتصادية من مستوى التعاون إلى الصعيد التكامل ورقة قدمتها الغرفة إلى ندوة التكامل الإقتصادي الخليجي في ظل المتغيرات المعاصرة عقدت بالكويت بتاريخ 2001/03/19.
169. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بترقية، تشجيع الإستثمار و تجنب الازدواج الضريبي وتفاذي التهرب الضريبي[على الخط] [www.Andi.dz](http://www.Andi.dz). تاريخ التحميل 2004/06/24.